العراق
إستثمار المثنى
محافظة المثنى
3 نيسان ٢٠٠٩
مجلة شهرية تصدر عن هيئة إستثمار المثنى
قسم العلاقات العامة

شركة صينية تنوي إنشاء مصفاة لتكرير النفط في المحافظة

إنشاء مجمع ترفيهي في مدينة السماوة

منح ١٦ اجازة استثمار في محافظة المثنى

الاستثمار

مجلة شهرية
تصدر عن هيئة إستثمار المثنى
قسم العلاقات العامة

رئيس مجلس الادارة
ورئيس التحرير
المهندس عادل داخل محمد

نائب رئيس مجلس الادارة
المهندس عامر عباس عزيز

سكرتير التحرير
علي حنون ال معلا الشمري

الإشراف الفني
عبد الكريم ياسين العبساوي

التدقيق اللغوي
قاسم عبد الكاظم عطيه

التصوير
أمين علي داخل

البريد الإلكتروني
Samawa_investment@yahoo.com

موقعنا على الانترنت
Www.miciraq.org
Www.miciraq.com

العراق - محافظة المثنى
تصدر المجلة عن هيئة استثمار المثنى وهي دورية اعلامية مستقلة تصدر عن دائرة حكومية غير مسؤولة ولا تعبر بالضرورة عن آراء وطروحات ما يصدر فيها ولها حق النشر او عدمه والتعديل والحذف.
- يخضع الناشرون فيها لحقوق النشر الادبي امام الآخرين دون ادنى مسؤولية للمجلة.

الافتتاحية

الاستثمار وبناء المستقبل

رئيس التحرير/المهندس عادل داخل محمد
مدير عام هيئة استثمار المثنى

تزداد القناعة يوماً بعد يوم بأهمية دور الاستثمارات في التنمية باعتبارها إحدى الرافعات التي يعول عليها المساهمة برفع الاقتصاد العراقي من واقعه المعقد وإخراجة من العزلة والانغلاق والركود الى الانفتاح والتنوع والتكيف مع المتغيرات في الساحة الاقتصادية العالمية بفعل مايمتلكة من مقومات تأهلة لذلك وبما ان الاقتصاد العراقي يعاني من تراكمات ثقيلة ومزمنة واختلالات هيكلية عميقة ليس بالإمكان تجاوزها بالنوايا الحسنة وبمجرد إصدار منظومة من التشريعات من هنا تبدوا مهمة تفعيل الاستثمارات احدى الخيارات الإستراتيجية في سياق الحلول الموضوعية لإنعاش الحياة الاقتصادية.

أن الاستثمار عملية اقتصادية مركبة تتطلب حزمة من التدابير والضمانات والجاهزية المهنية والفكرية المؤهلة لإدارة هذا النشاط بكفاءة والتعامل مع الحقائق والمستجدات على ارض الواقع برؤية مستنيرة قادرة على تحقيق التوازن بين(الطموحات الوطنية)من وراء الاستثمار و(مصالح المستثمرين)وإزاحة معرقلات الوصول الى المنافع المشتركة وفي هذا السياق وانطلاقا من تقديرنا لحقيقة ان مجرد صدور(قانون الاستثمار)على أهميته وجودة ما به من مغريات لا يعتبر شرطا كافيا لجذب الاستثمارات ما لم يستكمل بإرساء ثلاث دعامات يستند عليها التطبيق الفعلي.

- دخول(قانون الاستثمار) مجال التطبيق الميداني.
- تعزيز استقرار(المناخ الاستثماري).
- انجاز منظومة المعلومات(الخطة الإستراتيجية)و(الخارطة الاستثمارية)و(قاعدة البيانات)وبما أن مسألة تطبيق قانون الاستثمار فعليا تحتل الأولوية في اهتمامات الحكومة المركزية حاليا وان قضية(المناخ الاستثماري)المعافى في طريقة للتشكل والرسوخ لينال ثقة المستثمرين تبقى مهمة انجاز الاستحقاق الثالث على عاتق الهيئات في المحافظات باعتبارها تهتم بالموقع الجغرافي وما به من قدرات وفرص واحتياجات وانطلاقا من هذه المسؤولية بادرت هيئتنا برؤية واضحة من انجاز وإصدار(الخارطة الاستثمارية)و(الخطة الإستراتيجية الاستثمارية) لمحافظة المثنى وقرب استكمال قاعدة(البيانات الإحصائية)عن المحيط الجغرافي لقناعتنا بان المقومات الثلاثة تمثل الاذرع التي تؤهل الهيئة لأداء عملها بفعالية ووضوح وتساعد المستثمرين على استيعاب طيف الفرص الاستثمارية المتاحة وطاقة المجال الحيوي في المحافظة على الاستيعاب من الفرص والعمر الاقتصادي للمشاريع وعلى هذا الأساس تنطلق(الهيئة)بثقة عالية لأداء عملها بعد ان استكملت هذه القضايا ووضعها أمام المستثمرين:-

أولا:الخارطة الاستثمارية:وتمثل الفرشة الاستثمارية للفرص المتاحة حاليا مع تصور كامل عن المقومات والمواقع والجدوى الاقتصادية والطاقة الاستيعابية المتوقعة في المحافظة والعمر الاقتصادي للمشاريع .

ثانيا:الخطة الإستراتيجية الاستثمارية:وتمثل الاستقراء المستقبلي لسياسية الهيئة والتخطيط لتغيير بيئة العمل وطبيعة الأنشطة الاقتصادية والانتفاع الرشيد بالموارد وخلق الدوافع والفرص والوظائف والمنافع المشتركة للمجتمع والمستثمرين برؤية وأهداف واضحة .

ثالثا:قاعدة البيانات:(DATA BASE)البيانات الإحصائية الأساسية التي يحتاجها المخطط والمستثمر والتي تبنى على أساسها التوجهات واتخاذ القرارات.

أن الهيئة وإيمانا منها بأهمية المرتكزات أعلاه تضيف على نفسها التزاما إضافيا بضرورة المراجعة الدورية للخطة والخارطة والبيانات ومعالجة التقادم وإضافة فرص استثمارية جديدة فأمامنا أفق استثماري تفاؤلي ومكنون منجم كبير في البادية مازال مغلقا بخزانة ومكوناتة وطاقاتة الاستثمارية.

أن(الاستثمار)عملية متجددة ومتواصلة لا تتوقف عند انجاز مشروعات مرحلية انها مهمة إستراتيجية بعيدة المدى تهتم بالمستقبل ولأن المستقبل دائما من صنع أيدينا نرى أمامنا مهمات كبيرة وتفاؤل أكيد ومستقبل مفتوح ومن الله السداد والرشاد.

هيئة الاستثمار الوطنية تدعوا لإحداث تغيير في شفافية العراق الاقتصادية

عقدت الهيئة الوطنية للاستثمار ندوة تخصصية،تحت شعار(الاستثمار ركيزة أساسية في بناء مستقبل الاقتصاد العراقي)بهدف تطوير عمل هينات الاستثمار في محافظات العراق ومناقشة المعوقات والحلول المقترحة لتفعيل عملها في مجال الترويج وجذب الاستثمارات للنهوض بالواقع الاقتصادي.

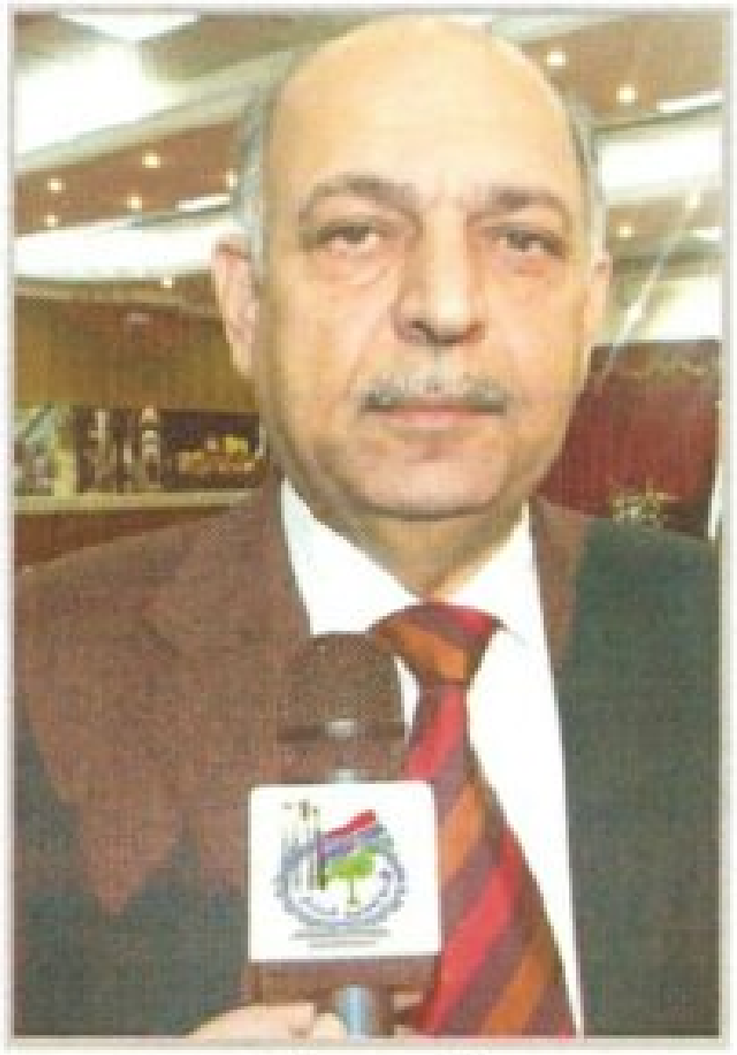

وقال السيد ثامر الغضبان الذي كان يشغل منصب رئيس الهيئة وكالة،إن التحدي أمام الاستثمار العراقي يتمثل بإحداث تغيير جذري في شفافية البلد الاقتصادية والاستثمارية وتحقيق تحول نظام الإدارة المركزية إلى نظام السوق،فيما رأى بعض المختصين أن مشكلة تخصيص الأراضي تعد أكبر عقبة أمام قانون الاستثمار.

وأوضح الغضبان في كلمة له خلال الندوة أن"التحدي الحقيقي أمام الاستثمار العراقي لا يكمن في نقص الموارد بل هو يتمثل في إحداث تغيير جذري في شفافيتنا الاقتصادية والاستثمار وتحقيق تحول نظام الإدارة المركزية إلى نظام السوق الذي يؤدي القطاع الخاص فيه دورا اساسيا في تحريك الاستثمار".

وأضاف أن "الدولة يجب أن تستمر في تنفيذ مشاريعها الموجهة للتنمية إلى جانب دورها التنظيمي"، مبينا أن "كل الدول التي حققت نجاحات اقتصادية انطلقت من مجموعة من القواعد الأساسية أهمها أن الأمور تتم بشفافية معتمدة تعيين الكوادر المطلوبة ضمن معايير الكفاءة".

وشدد على أن "هينات الاستثمار الناجحة هي التي تمكنت من الابتعاد عن البيروقراطية الحكومية وجعلت من نفسها صديقا للمستثمر من خلال تذليل الصعوبات التي تواجهه سواء كان ذلك في الحصول على رخصة الاستثمار أو في التصاريح المطلوبة من الوزرات والدوائر الحكومية".

فيما إتفق مختصون ووكلاء وزارات على أهمية إجراء تعديلات في قانون الاستثمار العراقي، معتبرين أن مشكلة تملك المستثمرين للأراضي التي تقام عليها المشاريع، هي أكبر عقبة تقف أمام تفعيل القانون وعائق أساسي أمام جذب المستثمرين للعراق.

ورأى وكيل وزارة البلديات أياد الصافي إن تخصيص الأراضي اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية في العراق "هي من أهم المعوقات التي تواجه المستثمر الراغب بالعمل في العراق"، مبينا ان وزارة البلديات "تعمل بالقوانين النافذة وأهمها رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٦ الذي لا يجيز منح الاراضي، بل حددها بقضايا المساطحة فقط وليس الاستثمار".

من جانبه، قال وكيل وزارة الاعمار والإسكان استبرق الشوك ان "أهم عقبة في طريق الاستثمار اليوم هي ليست تخصيص الأراضي فحسب، بل توفير الأراضي المخدومة، لأن المستثمر يحتاج أرضا تتوفر فيها خدمات مثل الكهرباء والماء والصرف الصحي"إضافة إلى أن "هناك خطة خمسية لتوفير مسكن لذوي الدخل المحدود وتم رصد قطع اراض لها في كافة محافظات العراق، ولا يمكن منح تلك الأراضي التي تم تخصيصها سلفا للدولة إلى المستثمرين".

وأضاف الشوك انه على الرغم من "أهمية مشاريع الاسكان، العراق بحاجة إلى مشاريع إسكان كبيرة وبحدود ثلاثة ملايين وحدة سكنية حتى عام٢٠١٥، موضحا أن"١٥% من هذه المشاريع يمكن لوزارات الدولة تنفيذها، أما الباقي فيحتاج الى دخول مستثمرين لتغطيتها"،مشيرا الى أن مشاريع الإسكان ستوفر فرصة لامتصاص ٣٠% من البطالة، فضلا عن فائدتها الرئيسية في توفير السكن الملائم للمواطنين".

وشدد الشوك على أهمية"إعطاء الوقت الكافي لسن التشريعات وعدم الاستعجال بإصدارها، ومنح وقت كاف للوزارة لتدقيق المشاريع التي يراد استحصال الموافقة عليها"، معتبرا أن"الفترة التي ينص عليها القانون وهي ١٥ يوما، غير كافية لتدقيق التصاميم والجدوى الاقتصادية".

وأبدى معاون مدير عام عقارات الدولة سيف حسين سلمان بدوره، ملاحظاته على قانون الاستثمار التي لم تخرج هي الأخرى عن مشاكل تخصيص الأراضي، قائلا أن "تخصيص الأراضي بالمساطحة، هو الآخر به ملاحظات أهمها أنه لم يوضح إلى من تعود ملكية الأبنية التي سيبنيها المستثمر بعد انتهاء فترة المساطحة التي تصل إلى ٥٠ عاما قابلة للتجديد"، معتبرا ان هناك حاجة"لمراجعة القوانين التي تخضع لها عملية بيع وتأجير الاراضي، لأنها لا تتلاءم مع ما يتطلبه تخصيص الأراضي للمشاريع الاستثمارية".

وشهد المؤتمر الذي عقدته هيئة الاستثمار العراقية، قراءات لمشاكل الاستثمار أدلى بها مسؤولون حكوميون وخبراء، كان أبرزهم نائب رئيس الوزراء رافع العيساوي الذي قال إن هناك "بعض الاعتراضات وجهت من قبل المستثمرين على قانون الاستثمار، أهمها ما يتعلق بتملك الأراضي لإنشاء مشاريعهم عليها"، مشيرا الى أن "إعادة النظر بالتشريعات قد يعطي دافعا لهم للدخول إلى العراق".

أما عضو اللجنة الاقتصادية بالبرلمان العراقي عامرة البلداوي، فقد أعربت في مداخلتها بالمؤتمر عن استغرابها من "حديث ممثلي الوزارات حول مشكلة تخصيص الاراضي، لأن تلك الوزارات هي السبب في هذه المشكلة، لأنهم لم يقدموا مقترحاتهم لمجلس النواب لتعديل تلك القوانين واقرارها"، معتبرة أن مشاكل التخصيص "تختلف من محافظة لأخرى، فبعضها يتم الأمر بها بسلاسة وأخرى يكون التخصيص فيها بالغ الصعوبة".

وترى البلداوي أن "هناك انخفاضا للثقة بمستثمري القطاع الخاص، في الوقت الذي نحتاج فيه إلى توثيق الصلات معهم، وهذا واضح من خلال الإجراءات السهلة لتخصيص الأراضي للمشاريع الحكومية وتعقيدها بالنسبة للقطاع الخاص"، مبدية قناعتها بأن غياب "قطاع خاص عراقي قوي، سيؤدي إلى غياب وسائل الجذب للمستثمرين إلى العراق".

شركة صينية تنوي انشاء مصفاة لتكرير النفط في المثنى

كشف مدير عام هيئة الاستثمار في محافظة المثنى عن رغبة احدى الشركات الصينية في انشاء مصفى نفطي في المحافظة.

وقال السيد عادل داخل الياسري مدير عام الهيئة ان "وفداً يمثل شركة شان دونق هاو شن انترناشونال الصينية زار محافظة المثنى وهيئة الاستثمار في المحافظة وتم التطرق الى عدة محاور استثمارية من اجل الوصول الى علاقات تعاون مثمرة بين الطرفين".

واضاف الياسري "شركة شان دونق ابدت رغبتها في انشاء مصفى لتكرير النفط في المحافظة حيث تم مناقشة الموضوع مع مندوب الشركة ناجي لويس قس ايليا تفاصيل المشروع وآلية نيل إجازة الاستثمار تمهيدا للمباشرة بانشاء المشروع". مضيفاً ان المصفاة المزمع انشاءها تبلغ طاقتها الانتاجية ١٠٠ ألف برميل يوميا قابلة للزيادة".

ومضى مدير عام الهيئة في القول "ابدينا استعدادنا لتقديم كافة التسهيلات اللازمة" مشيراً الى ان "الهيئة بينت للشركة ضرورة تقديم دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع وكافة التفاصيل الخاصة بتصميم وطاقة المصفاة ليتسنى للهيئة المباشرة بإجراءات تخصيص الأرض التي سينشأ عليها المشروع بالاضافة الى التنسيق مع وزارة النفط والمؤسسات المعنية لاستحصال الموافقات الرسمية اللازمة".

منح شركة العزاوي إجازة استثمار لإنشاء مجمع ترفيهي

قامت هيئة استثمار المثنى بمنح إحدى الشركات المحلية إجازة استثمار لإنشاء مجمع ترفيهي في مدينة السماوة بكلفة مليار دينار، أي نحو ٨٠٠ ألف دولار أمريكي.

وقال عادل داخل الياسري "منحت هيئة استثمار المثنى شركة العزاوي للمقاولات إجازة استثمار لإنشاء مجمع ترفيهي في حي الحسين بمدينة السماوة".

وأضاف أن الهيئة "قدمت للشركة التسهيلات اللازمة لإنشاء المشروع الذي تصل كلفته إلى مليار دينار عراقي".

وأوضح أن المشروع الذي من "المؤمل انجازه خلال ١٨ شهرا يشتمل على سوق تجارية وعدد من المطاعم والمرافق الترفيهية." معربا عن أمله في أن يوفر المجمع "متنفسا جديدا لأهالي المدينة

وضع حجر الاساس لانشاء ٣٠٠ وحدة سكنية لمحدودي الدخل في المثنى

وضع محافظ المثنى، حجر الأساس لمشروع إنشاء ٣٠٠ وحدة سكنية واطئة الكلفة في ثلاثة مواقع مختلفة للعوائل محدودة الدخل في المحافظة وبكلفة بلغت ١٢،٤ مليار دينار (١٠،٥ مليون دينار).

وقال المحافظ أحمد مرزوك صلال إن "المشروع سيتضمن إنشاء ٣٠٠ دار سكنية في ثلاث مواقع من المحافظة وبكلفة اجمالية بلغت ١٢ مليونا و ٤٠٠ الف دينار ممولة من ميزانية تنمية الأقاليم الخاصة بالمحافظة لعام ٢٠٠٨.

وأضاف "ستتوزع المساكن بواقع ١٥٠ دارا في مدينة السماوة و ١٠٠ في الرميثة بالإضافة إلى "٥٠ دارا سكنية في الخضر.

وأوضح انه "سيتم توزيع تلك المساكن على العوائل محدد الدخل خصوصا التي تعيش وضعا إنسانيا صعبا وتسكن في أماكن غير لائقة لضعف إمكاناتها المادية، إذ أن المشروع لن يحل مشاكل توفر السكن للمواطنين إلا أنه سيسهم في معالجة بعض الحالات الضرورية وتوفير سكن لائق لبعض العوائل ذات الدخول المحدودة".

وبين محافظ المثنى أن "المساحة المحددة للدار الواحدة في المشروع الذي من المؤمل أن ينجز خلال ١٨ شهرا، تبلغ ٢٠٠ مترا مربعا بينما ستكون مساحة البناء فيها بحدود ٧٧ مترا مربعا".

هيئة استثمار المثنى تقيم دورة تدريبية في تعليم اللغة الانجليزية لتطوير قدرات ومهارات منتسبيها

في إطار التعاون المشترك بين جامعة المثنى وهيئة استثمار المثنى وتحت رعاية المهندس عادل داخل محمد مدير عام هيئة الاستثمار اقامت الهيئة دورة تدريبية في اللغة الانجليزية وذلك لتطوير مهارات وقدرات موظفي الهيئة وبإشراف الدكتور كاطع الحلفي الذي ادار البرنامج التعليمي للدورة التدريبية وفق منهاج هيئة الاذاعة البريطانية ال بي بي سي.

بحث تفعيل دور الاستثمار في السياحة الدينية

استقبل المهندس عادل داخل محمد مدير عام هيئة استثمار المثنى سماحة الشيخ الدكتور علي عبد الكاظم عيسى وتخلل اللقاء ،الذي حضره عدد من أعضاء الهيئة، بحث تفعيل دور الاستثمار في السياحة الدينية والاهتمام بها وجعلها من أولويات العمل الاستثماري في محافظة المثنى،لاسيما وان المحافظة تضم الكثير من المراكز الدينية من أبرزها مقامي النبيين سليمان والخضر عليهما السلام ومقام الإمام المهدي عليه السلام بالإضافة إلى المزارات الدينية الأخرى.واستعرض المهندس مدير عام هيئة استثمار المثنى بعض الأنشطة والفرص الاستثمارية المتاحة وبعض المشاريع الاستثمارية التي هي قيد الانجاز في المحافظة.

مناقشة الخطط الاستثمارية المزمع تنفيذها في محافظة المثنى

التقى المهندس عادل داخل محمد مدير عام هيئة استثمار المثنى بالسيد سلام حمزة معيوف عضو مجلس محافظة المثنى والوفد المرافق له،وتناول اللقاء مناقشة الخطط الاستثمارية المزمع تنفيذها في محافظة المثنى والتباحث حول الأفاق الاستثمارية ومستقبل الاستثمار في المحافظة.
مدير عام هيئة الاستثمار استعرض السبل الكفيلة لانجاح المشاريع الاستثمارية وتسريع تنفيذها ،مبينا عدد وحجم الشركات التي تقدمت لتنفيذ المشاريع الاستثمارية.
وتدارس الطرفان،خلال اللقاء الذي حضره عدد من أعضاء الهنية،بعض المعوقات التي تعرقل عملها فيما أعرب السيد سلام معيوف عن اعجابة بعمل الهيئة وتطلعاتها.
ووعد ببذل الجهود من أجل النهوض بالمشاريع التي ترفد المحافظة وتخدم المواطن وتشجع المستثمرين على العمل في محافظة المثنى.

بحث السبل الكفيلة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية في محافظة المثنى

زار السيد فالح ساري عبداشي عضو مجلس محافظة المثنى هيئة استثمار المثنى وناقش مع مسؤولي الهيئة السبل الكفيلة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية في محافظة المثنى.
وتطرق مدير عام هيئة الاستثمار الى بعض الآفاق والفرص الاستثمارية التي من شأنها رفع المستوى الاستثماري في المحافظة من خلال دعم المستثمرين وتذليل الصعوبات والمعوقات التي تواجه الهيئة من خلال دعم مجلس المحافظة الجديد.

رئيس جمعية الصداقة العراقية اليابانية يبدي استعداده للتعاون مع الهيئة

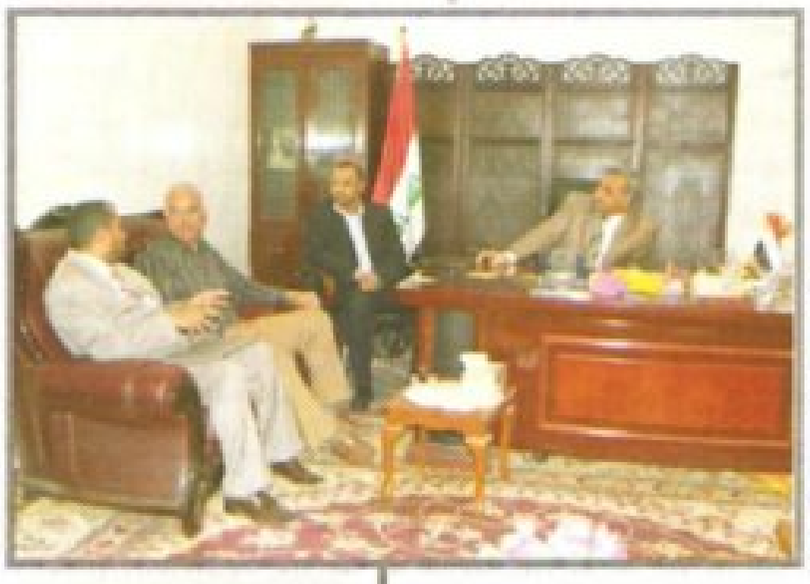

أبدى رجل الأعمال السيد أنمار محسن خضر،رئيس جمعية الصداقة العراقية اليابانية،خلال زيارته هيئة استثمار المثنى استعداده للتعاون مع الهيئة من أجل النهوض بواقع الاستثمار في المحافظة.
فيما استعرض مدير عام الهيئة الأنشطة والخطط الاستثمارية التي تروم الهيئة تنفيذها بالإضافة إلى المشاريع التي ستنفذ في المحافظة من قبل كبريات الشركات العالمية،مبينا أهم السبل التي من شأنها تذيل الصعوبات أمام المستثمرين لإقامة مختلف أنواع المشاريع في المحافظة.

توقيع مذكرة تفاهم مع شركة ربيع بغداد لانشاء مصنع لتدوير النفايات

وقعت هيئة استثمار المثنى مذكرة تفاهم مع شركة ربيع بغداد لإقامة مصنع لتدوير النفايات بطريقة الكبس والحرق المغلق.

وقد وقعها عن الجانبان المهندس عادل داخل محمد مدير عام هيئة استثمار المثنى والسيد عباس صالح مدير شركة ربيع بغداد والمهندس كفاح مطشر حميدي المهندس الاستشاري للشركة وتبلغ طاقة الحرق

للمصنع ٤٠٠ طن باليوم لإنتاج الطاقة الكهربائية والغازات الصناعية مثل(الأوكسجين,الهيدروجين ,والنيتروجين وثاني وأكسيد الكربون)والتي يتم فصلها ومن ثم تسويقها للمستهلك داخل وخارج العراق.

وقد حضر توقيع المذكرة عدد من أعضاء هيئة استثمار المثنى.

مدير عام هيئة استثمار المثنى يستقبل رجل الأعمال العراقي السيد عبد الرضا آل غريب

استقبل المهندس عادل داخل محمد مدير عام هيئة استثمار المثنى رجل الأعمال العراقي السيد عبد الرضا آل غريب والذي جاءت زيارته لغرض الإطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة في محافظة المثنى وللترويج عن أهم المشاريع الاستثمارية التي يمكن إقامتها في المحافظة وقد وعد السيد آل غريب باستقطاب عدد من المستثمرين ورجال الأعمال العراقيين وعدد من رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال من مملكة المغرب الشقيق وقد أبدى رغبته في الاستثمار في محافظة المثنى.

هيئة استثمار المثنى تحتفل برفع الستار عن جدارية لافتتاح مجمع لبيع المنتجات الزراعية في المحافظة

احتفلت هيئة استثمار محافظة المثنى برفع الستار عن جدارية لمجمع بيع المنتجات الزراعية.

وأوضح مدير عام هيئة الاستثمار في محافظة المثنى عن الشروع بتنفيذ مشروع بناء مجمع لبيع المنتجات الزراعية في المحافظة.

وقال عادل داخل الياسري مدير عام الهيئة"يعد مشروع بناء مجمع لبيع المنتجات الزراعية من المشاريع المهمة لابناء المحافظة كون المحافظة يعوزها من مجمع منظم لبيع المواد الزراعية".

وأضاف"مساحة المجمع تبلغ أربعة دونمات ونصف الدونم وبكلفة تقدر أربعة مليون دولار على أن ينفذ خلال سنتين.

أرنولد كازكينز / يبدي ارتياحه لواقع ومستقبل الاستثمار في المحافظة

استقبل السيد قاسم عاجل عبد، عضو هيئة استثمار المثنى، السيد رياض حسن صالح مسؤول المركز العراقي الهولندي لتأهيل الشباب في المثنى والاعلامي الهولندي أرنولد كازكينز بحضور الاستشاري مؤيد كاظم صالح وعدد من مدراء أقسام الهيئة.

وتناول اللقاء مناقشة آفاق الاستثمار في المحافظة والسبل التي أدت الى استقطاب العديد من المشاريع العملاقة نتيجة الوضع الأمني المستتب الذي تعيشه المحافظة والامكانات والموارد التي تتمتع بها.

وأبدى السيد كازكينز ارتياحه لواقع ومستقبل الاستثمار في المحافظة واستعداده لتنفيذ حملة ترويجية بهدف تشجيع الشركات والمستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال في هولندا على زيارة المثنى وتنفيذ مشاريع استثمارية فيها

عضو مجلس محافظة المثنى السيدة وفاء فاضل أبو خشة تزور هيئة استثمار المثنى

استقبل المهندس عادل داخل محمد مدير عام هيئة استثمار المثنى السيدة وفاء فاضل أبو خشة عضو مجلس محافظة المثنى.

وجاءت الزيارة في اطار التعاون المشترك بين مجلس المحافظة وهيئة الاستثمار لتشجيع الحركة الاستثمارية في المحافظة والاطلاع على آخر مستجدات الحركة الاستثمارية في المحافظة وعلى معوقات الاستثمار وإيجاد الحلول بهدف خدمة هذه المحافظة العزيزة.

وقد ثمنت عضو مجلس المحافظة الجهود الكبيرة لمجلس إدارة وأعضاء وموظفي هيئة استثمار المثنى لما توصلت اليه من تقدم واستقطاب للمستثمرين رغم حداثة تأسيسها متمنية من الله الموفقية والنجاح للجميع خدمة للصالح العام

شركة التعاون التجاري الأوربي E.T.C تزور هيئة الاستثمار في المحافظة

في إطار التعاون المشترك بين غرفة تجارة المثنى وهيئة استثمار المثنى في دعم الحركة الاستثمارية في المحافظة وللجهود الحثيثة والمتواصلة بين الجانبين التقى المهندس عادل داخل محمد الياسري مدير عام هيئة استثمار المثنى السيد كريم محمد علي رئيس غرفة تجارة المثنى والسيد إحصاء كريم مدير الغرفة بصحبة وفد شركة التعاون التجاري الأوربي السويدية والتي يمثلها السيد تميم عبد العظيم غازي مدير المشاريع والسيد ماهر يوسف آسي المتحدث الرسمي للشركة الذي كشف بأن شركة E.T.C لها علاقات واسعة ومشتركة خاصة مع الشركات الألمانية والأوربية.

كما أشار السيد عبد العظيم عن نية الشركة تنفيذ عدد من المشاريع الاستثمارية في محافظة المثنى وعلى وجه الخصوص مصنع للأعلاف الطبيعية.

ورحب المهندس الياسري مدير عام هيئة استثمار المثنى على إقامة مثل هذا المشروع لحاجة المحافظة الماسة إليه ووعد بتقديم كافة التسهيلات الضامنة لإنجاح ذلك المشروع الحيوي

الأتروشي يطالب بتعديل القوانين السابقة للنهوض بواقع الاستثمار

طالب عضو اللجنة المالية في مجلس النواب سامي الاتروشي بتشجيع المستثمرين من خلال الاسراع في تعديل قوانين سابقة للنهوض بواقع الاستثمار.

وقال الاتروشي في تصريح صحفي "للنهوض بواقع الاستثمار على الحكومة تشجيع المستثمرين من خلال الاسراع في تعديل قوانين سابقة تقدم كمشاريع قوانين الى مجلس النواب لاصداره في اسرع وقت، وبالتالي اقناع الشركات الاستثمارية بافضلية العراق كسوق واعد وأرضية خصبة للاستثمار".

واضاف "مع صدور قانون الاستثمار لأكثر من سنتين الا أنه لم ير النور ولم يثمر عن استقدام شركات استثمار كما كان متوقعا عند اصداره مع أنه يعتبر من أفضل قوانين الاستثمار في المنطقة".

وأوضح أن "بعض الاسباب تعود الى الوضع الأمني، ولكن اسباب أخرى تعود الى عدم تفعيل دور هيئة الاستثمار، وذلك لوجود قوانين وقرارات سابقة تتضمن اجراءات بيروقراطية تتسبب في تأخير طلبات ومستلزمات نجاح عمل المستثمر".

ورأى الاتروشي ضرورة أن "تتضمن تلك التعديلات تسهيلات ادارية ومصرفية وامتيازات تتعلق بملكية الارض أو ايجار طويل المدى واعفاءات ضريبية وتسهيل الحصول على الطاقة وغيرها من الامتيازات التي على الحكومة وهيئة الاستثمار تحديدها عن خطة ودراسة وتضمينها في التعديل".

ولفت إلى "أننا اليوم أحوج ما نكون عليه من استقدام الشركات الاستثمارية للاسراع في عجلة الاعمار وتحريك الاقتصاد وتشغيل الايدي العاملة والتي لا تتحقق بالمؤسسات الحكومية بالشكل المطلوب كما لاحظنا في السنوات السابقة.

إقامة يوم العراق الاقتصادي بواشنطن

ذكر الملحق التجاري في سفارة العراق بواشنطن أن الملحقية ستقيم يوم العراق الاقتصادي خلال شهر نيسان،مشيرا إلى أن السفارة قدمت الدعوات للوزارات العراقية والقطاع الخاص وهيئة الاستثمار بفروعها في محافظات البلاد.

وأوضح نوفل الحسن أن الملحقية التجارية العراقية في السفارة العراقية بواشنطن ستقيم "يوم العراق الاقتصادي" خلال الأسبوع الأخير من شهر نيسان الحالي في واشنطن، للتعبير عن الرغبة في تنشيط القطاع العراقي الخاص للخروج من الاعتماد على الاستثمار الأحادي النفطي في العراق.

وبين أن الملحقية التجارية بواشنطن قدمت الدعوات للوزارات العراقية المختصة والقطاع الخاص العراقي وهيئة الاستثمار بفروعها في محافظات البلاد،مبينا أن هدف إقامة يوم العراق الاقتصادي في واشنطن هو لتسليط الضوء على الفرص الاستثمارية الموجودة في العراق أمام الشركات الأمريكية العملاقة،وكيفية الاستفادة من التطور الأمني والسياسي في البلاد الذي يشكل حافزاً للشركات الأمريكية بشكل خاص والعالمية بشكل عام للدخول في السوق العراقية للعمل مع القطاعين العام والخاص.

وأشار الحسن إلى امكانية العمل في مجالات الطاقة والنقل والصناعة والإسكان والصحة والجوانب المساعدة في إعادة أعمار العراق،منوها إلى أن يوم العراق الاقتصادي سيتضمن طرح نماذج من بعض المنتجات العراقية.

وذكر أن عشرات الشركات الأمريكية ترغب بدخول السوق العراقية،مع وجود مخاوف لدى البعض منها التي تعمل الملحقية على ازالتها من خلال إجراء اللقاءات معها،على أن بعض وسائل الأعلام المضاد للعراق تقف أمام إعادة الأعمار وتسيير عجلة الاقتصاد والاستثمار.

ولفت الى أن شركات الاستثمار تطالب بتطمينات أكثر في قانون الاستثمار رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ كون بعض المشاريع تحتاج إلى فترات طويلة لتنفيذ مشاريعها خاصة الإستراتيجية منها،مشدداً على ضرورة تهيئة بيئة استثمارية تعمل عليها عدة أطراف حكومية وغير حكومية لجلب المستثمرين إلى العراق لتنفيذ مشاريع تخدم البلاد واقتصاده.

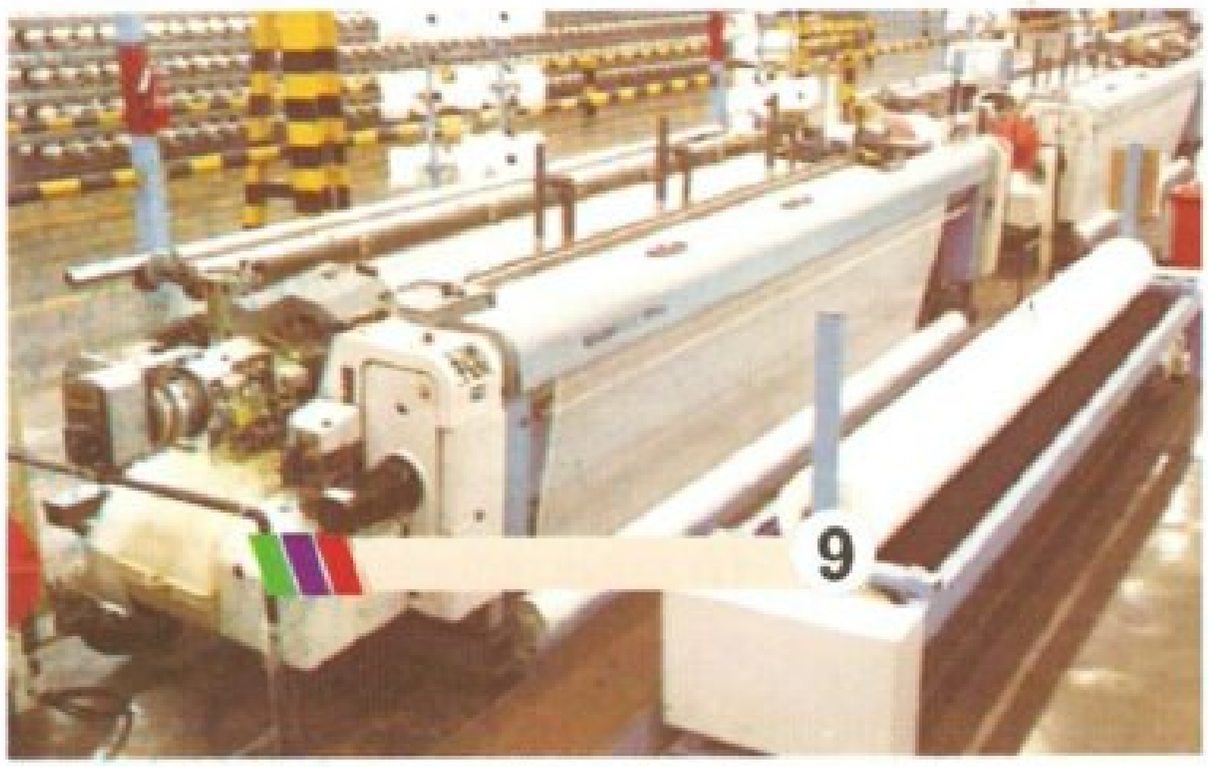

التجارة: معرض غازي عنتاب سيوفر الارضية لمزيد من الاستثمارات

أعلنت وزارة التجارة العراقية أن شركة المعارض العراقية التابعة لها ستنظم الدورة الرابعة من معرض العراق الدولي في مدينة غازي عنتاب التركية خلال شهر أيار المقبل، بهدف تفعيل العلاقات التجارية مع دول العالم المختلفة وتهيئة الأرضية لمزيد من الاستثمار والمساهمة في عمليات الاعمار والبناء في العراق.

وذكر بيان للوزارة أن "شركة المعارض العراقية التابعة لوزارة التجارة ستنظم معرض العراق الدولي بدورته الرابعة للفترة من ٢١ولغاية ٢٤من آيار تحت شعار (الاعمار والاستثمار في العراق)"في مدينة غازي عنتاب التركية، وبالتعاون والتنسيق "مع شركة (فورم) التركية المتخصصة في إقامة المعارض الدولية".

واضاف البيان أن "عدداً كبيراً من الشركات العراقية والعربية والاجنبية ستشارك في فعاليات المعرض الذي سيكون فرصة كبيرة في إيجاد أجواء جديدة في تفعيل العلاقات والروابط التجارية في ما بين العراق ومختلف دول العالم والشركات،وبما يحقق المنافع المشتركة،وتهيئة الارضية للاستثمار والمساهمة في عمليات الاعمار والبناء في العراق الجديد".

وتابع البيان أن المعرض سيكون "بوابة الى العراق في غازي عنتاب،وأداة كبيرة في ضوء أمكانيات دخول الشركات والقطاع الخاص بمشاريع استثمارية في مناطق العراق المختلفة"، اضافة الى أن هذا المعرض "يشكل في أحد أهدافه عرض برنامج الحكومة عبر تفعيل العلاقات في شتى المجالات، وفي ضوء المتغيرات والمستجدات الاخيرة التي حصلت في القطاع الاقتصادي، وتشجيع دور القطاع الخاص، وبحث آفاق وملامح التعاون المشترك وفق النهج الاقتصادي الحر الذي يعتمده العراق حالياً".الخاص، وبحث آفاق وملامح التعاون المشترك وفق النهج الاقتصادي الحر الذي يعتمده العراق حالياً".

وكان المعرض الثالث لبوابة العراق اقامته وزارة التجارة في مدينة غازي عنتاب التركية العام الماضي، اختتم في ٢٥ ايار مايو ٢٠٠٨، بتوقيع اتفاقات وتعاقدات بين رجال أعمال عراقيين وأقرانهم من تركيا والعالم إضافة إلى الوصول إلى تفاهمات مشتركة بالتعاون والتنسيق في مواضيع تخص عملية الاستيراد والتبادل التجاري بين العراق وتركيا إضافة إلى المشاركة في المعارض المختلفة التي تقام في تركيا والعالم.

مؤتمر في لندن للترويج الاستثماري في العراق

تشهد العاصمة البريطانية لندن أواخر شهر نيسان اقامة مؤتمر يطرح خلاله مستثمرون عراقيون بعض المشاريع الاستثمارية.

وذكرت عفاف ابراهيم علوان مسؤولة اعلام الهيئة الوطنية للاستثمار أن الغاية من المؤتمر "الترويج وجذب الاستثمارات العربية والعالمية الى العراق حيث سيضم كبرى الشركات البريطانية والاوربية"مضيفة انه سيتم خلاله التفاوض حول الجذب الاستثماري في مختلف القطاعات الاقتصادية في العراق وبحضور كافة الوزارات المعنية بالاستثمار والمشاريع.

وكانت هيئة الاستثمار قد أقامت ندوة في فندق الرشيد بحضور أبرز المستثمرين العراقيين لمناقشة المشاريع التي ستطرح في مؤتمر لندن.

وقف إستيفاء رسم الإنتاج لحماية السلع المحلية

وافق مجلس الوزراء العراقي على إقتراح مشروع قانون وقف إستيفاء رسم الإنتاج لحماية السلع المنتجة محلياً بغية إيقاف العمل بالتشريعات التي تفرض رسم الإنتاج على الصناعة المحلية.

واوضح الدكتور علي الدباغ في بيان رسمي أن "مشروع القانون هذا يوقف إستيفاء رسوم الإنتاج في القوانين والقرارات التالية وهي قانون مكس النفط ومنتوجاته رقم (٩) لسنة ١٩٣٩ وقانون ضريبة الدفاع الوطني رقم (١٧٢) لسنة ١٩٦٧ وقرارات مجلس قيادة الثورة (المنحل) (١٤٥٥ في ١٩٧٩ و١٣٩٠ في ١٩٨٤ و٢٤ في ١٩٨٥ و٨١٨ في ١٩٨٥ و١٩٢ في ١٩٨٦ و٢٧٦ في ١٩٨٦ و٢٧٧ في ١٩٨٦ و٢٧٥ في ١٩٨٦ ٣٠٨ في ١٩٨٧ و٣٧ في ١٩٩٧ وقرار لجنة الشؤون الإقتصادية (المنحلة) رقم ٢ في ٢١/٨/١٩٩٦ ورقم ٦٦ في ١٩/٧/١٩٩٩ حيث أن إيقاف العمل بهذه القوانين والقرارات من شأنه أن يحمي السلع المنتجة محليا".

وبين الدباغ أن المجلس وافق على المشروع "بعد إضافة العبارة التالية اليه (لا يعمل بأي نص يتعارض وأحكام هذا القانون) وإرساله الى مجلس النواب للنظر في تشريعه إستناداً الى صلاحيات مجلس الوزراء بموجب المادتين (٦١/ البند أولاً) و (٨٠/ البند ثانياً) من الدستور".

وأضاف "لقد ذكر مشروع القانون بأنه سوف يستمر العمل بالقوانين والقرارات الخاصة بإستيفاء رسم الإنتاج على المشروبات الكحولية والسكائر"، مبينا أنه يأتي "إستجابة لكونه يشكل حماية للإنتاج الوطني من السكائر ويفرض رسوماً على السكائر المستوردة

هيئة استثمار صلاح الدين تعقد عدد امن الندوات التعريفية بقانون الاستثمار

عقدت هيئة استثمار صلاح الدين عدد من الندوات لشرح قانون الاستثمار وتعريف المستثمرين بالبيئة الاستثمارية في المحافظة .

وقدم السيد جوهر الفحل رئيس الهيئة في الندوات التي عقدت في اقضية بلد وبيجي والشرقاط شرحا مفصلا لمفردات قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ والمزايا التي يتمتع بها في تشجيع الاستثمار من خلال تقديم التسهيلات اللازمة والاعفاءات والضمانات التي تسهم في خلق بيئة استثمارية مقبولة في المحافظة .

وقال الفحل " ان القانون وبالرغم من بعض الاشكاليات التي ينطوي عليها الا انة يعد جيدا في الوقت الحاضر ويمثل انتقالا هادئا من سياسة ملكية الدولة لكل شيء الى سياسة اقتصاد السوق التي بدأ العراق بانتهاجها بعد العام ٢٠٠٣ ودعا اصحاب رؤوس الاموال من ابناء محافظة صلاح الدين الى تكوين الشركات المساهمة من اجل البدء بتنفيذ المشاريع الاستثمارية التي تحتاجها المحافظة مما سيفتح الباب واسعا امام الاستثمارات الخارجية التي سيكون للمستثمر المحلي حصة الاسد في تنفيذ مفرداتها بما يحقق الفائدة للطرفين وبما ينعكس على الوضع الاقتصادي في المحافظة وبالنتيجة الوضع في العراق عموما .

وقدم مدراء الاقسام في الهيئة شروحا للمستثمرين كلا حسب اختصاصة عن طريقة عمل الهيئة والتسهيلات التي تقدمها للمستثمرين بموجب القانون مما يقلص الى حد بعيد التعقيدات الادارية في انجاز المعاملات والحصول على الموافقات والاجازات اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية وبأقصر وقت.

"الاقتصاد الاخضر" ودعوة الامم المتحدة لمواجهة ازمات المال والغذاء والتغير المناخي

دعا رئيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة وعدد من خبراء البيئة إلى التحول للاقتصاد الأخضر باعتباره أفضل وسيلة لإنقاذ العالم من حالة الركود الاقتصادي بشكل دائم. وقال أكيم شتاينر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ونائب الأمين العام للأمم المتحدة خلال مؤتمر دولي لما يزيد عن ١٠٠ وزير للبيئة منعقد حاليا في نيروبي إنه ينبغي أن تخصص الحزم التحفيزية الموجهة لدعم الاقتصاديات المتداعية جزءا كبيرا من الاستثمارات للتكنولوجيا الخضراء.

وقال شتاينر "إنه واجب اقتصادي وبيئي وأخلاقي. وأضاف "لا يمكنني أن أصدق أن هذا الكم من النقود سوف يتم إنفاقه اليوم دون أن نفكر كيف سنتدبر أمر وظائف أبنائنا".

وتابع شتاينر أنه ينبغي تخصيص واحد بالمئة على الأقل من إجمالي الإنتاج العالمي لبناء اقتصاد أخضر (صديق للبيئة) وخلق وظائف. ويحذر تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة 'غلوبال غرين نيو ديل لعام ٢٠٠٩ من أن 'عودة النشاطات لسابق عهدها' بعد أن يخرج العالم من حالة الركود الاقتصادي سوف تكون له نتائج كارثية. ويشير التقرير إلى أن احتياجات الطاقة على المستوى العالمي وانبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري سوف ترتفع بنسبة ٤٥ %عام ٢٠٣٠ وسوف يصل سعر النفط إلى ١٨٠ دولارا للبرميل كما سيكون أكثر من مليار فرد يعيشون على دخل يقل عن الدولار الواحد يوميا بحلول عام ٢٠١٥.

ويوضح التقرير أن الوسيلة الوحيدة لتجديد الاقتصاد بشكل دائم تكمن في التوجه من جديد نحو الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة والبنية التحتية 'الطبيعية' مثل الغابات والتربة ومن ثم التغلب على التغير المناخي والتعامل مع التزايد المفاجئ في معدلات البطالة في القرن الحادي والعشرين. وأشار معد التقرير إدوارد باربيير أن العالم لن يتمكن من تجنب الكوارث الاقتصادية في المستقبل إلا من خلال التركيز على هذا المسار. وقال "إن الاقتصاد العالمي يعاني من أزمة قلبية حاليا" وأضاف "علينا التركيز على إفاقة المريض وفي نفس الوقت التأكد من عدم تعرضه لمثل هذه الأزمات في المستقبل".

وألمح باربيير إلى الاستثمارات الخضراء الواردة في خطة الرئيس الأمريكي باراك أوباما التحفيزية وإلى خطط أخرى في كل من كوريا الجنوبية والصين، وقال إن من شأنها خلق عدة ملايين من الوظائف كما أنها تكشف عن إمكانية تغيير اتجاهات الفرص.

وعرض الكتاب السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام ٢٠٠٩ والذي تم إصداره مع تقرير غلوبال غرين نيو ديل' في آن واحد - للمشكلات الكثيرة التي تعاني منها البيئة.

وقال الكتاب السنوي إن مستويات الجليد في البحر القطبي الشمالي انخفضت بشكل كبير - ما يثير المخاوف من ارتفاع منسوب المياه في البحار. كما أشار الكتاب إلى حدوث زيادة في معدلات حدوث الكوارث الطبيعية من مائة كارثة كل عشر سنوات في أوائل القرن الماضي إلى ٣ آلاف كارثة كل عقد في أوائل التسعينات من القرن الماضي.

دعوة الشركات العالمية لتأهيل الأراضي الزراعية

قررت اللجنة العليا للمبادرة الزراعية تكليف وزارة الزراعة بإعداد إحصائية عن الأراضي غير المستغلة والصالحة للزراعة لغرض تحديدها وتوزيعها للمستفيدين، فضلا عن عرضها كفرص استثمارية من خلال دعوة الشركات العالمية لتأهيلها.

وأعلنت اللجنة الإعلامية للمبادرة الزراعية أن "اللجنة العليا للمبادرة الزراعية قررت في اجتماعها الثامن تكليف وزارة الزراعة بإعداد إحصائية متكاملة عن الأراضي الزراعية الغير مستغلة والتي لا تستطيع الدولة تحمل تكاليفها وكذلك الأراضي الصالحة للزراعة في الصحراء الغربية مع المعلومات الأساسية عنها والمتوفرة لدى الهيئة العامة للأراضي الزراعية."

وأوضحت أن "الغرض من ذلك هو لتحديدها وإعادة توزيعها للمستفيدين لزراعتها أو عرضها كفرص استثمارية وتقديم صورة واضحة عن هذه الأراضي من خلال إجراء دراسة حول الاستصلاح الزراعي ودعوة الشركات العالمية المختصة بهذا المضمار للعمل على صيانة وتأهيل الأراضي الزراعية المستصلحة خلال العام الحالي".

الأمم المتحدة: ظاهرة التغير المناخي قد تفاقم أزمة الغذاء

حذرت الأمم المتحدة خلال اجتماع وزراء البيئة من مختلف دول العالم بالعاصمة الكينية نيروبي من أن أزمة الغذاء يمكن أن تتفاقم بصورة خطيرة نتيجة لظاهرة التغير المناخي. وقال تقرير تم تقديمه إلى أكثر من ١٠٠ وزير بيئة في اجتماع برنامج الأمم المتحدة للبيئة إنه بحلول عام ٢٠٥٠ يمكن أن يقل حجم إنتاج الغذاء في أنحاء العالم بنسبة ٢٥ بالمائة. وأضاف التقرير أن أسعار المواد الغذائية يمكن أن ترتفع بنسبة ٥٠ بالمائة خلال عقود قليلة، الأمر الذي سيتسبب في زيادة حالة البؤس والشقاء التي يشعر بها الفقراء الذين سيضطرون من جانبهم الى إنفاق ما يصل إلى ٩٠ بالمئة من اجمالي دخلهم على الغذاء

وبحسب التقرير فإن تناقص المخزون الحالي من الأسماك بصورة كبيرة فضلا عن مظاهر التغير المناخي مثل ذوبان الجبال الجليدية في منطقة الهيملايا سيؤثر على نظم الري لما يصل إلى نصف إنتاج الأرز والحبوب في آسيا

وقال أكيم شتاينر وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة "نحن في حاجة إلى ثورة خضراء في اقتصاد أخضر.

وأضاف "نحتاج للتعامل، ليس فقط، مع الطريقة التي ينتج بها العالم الغذاء بل أيضا تلك التي يتم بها توزيع تلك المواد الغذائية.. كما ونحتاج إلى ثورة لزيادة المحاصيل من خلال العمل مع الطبيعة وليس ضدها

وقال المسئول الاممي إن "أكثر من نصف المواد الغذائية المنتجة اليوم إما يتم فقدانه أو التخلص منه نتيجة لعدم الكفاءة في إدارة الإنسان لسلسلة الغذاء

وقال التقرير إن الخسائر المتعلقة بالمواد الغذائية والمخلفات الغذائية في الولايات المتحدة تصل إلى ٥٠ بالمائة، وإن ما يقرب من ثلث إجمالي المواد الغذائية التي تشتري في بريطانيا لا يؤكل كما أن نصف مدافن المخلفات في استراليا تضم أطعمة تم التخلص منها.

وقال المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إن 'هناك أدلة ضمن التقرير على أن العالم يمكن أن يوفر الغذاء للزيادة السكانية المتوقعة إذا أصبح أكثر كفاءة وعمل على ضمان بقاء الحيوانات البرية والطيور والأسماك فوق هذا الكوكب(الارض).

تقرير إعلامي حول مذكرات التفاهم الموقعة مع كبرى الشركات العالمية للاستثمار واهم المشاريع الاستثمارية المزمع إقامتها في محافظة المثنى

علي حنون الشمري
مدير قسم العلاقات العامة

أبرمت هيئة استثمار المثنى عددا من مذكرات التفاهم مع عدة شركات عالمية وبمجالات وقطاعات استثمارية مختلفة وقد بلغ عدد الإجازات التي منحتها هيئة استثمار المثنى ستة عشر إجازة وهي بصدد منح خمس وعشرين إجازة استثمارية أخرى لعدد من مشاريع الاستثمار التي تقدم بها عدد من أصحاب رؤوس الأموال والشركات العربية والأجنبية لكافة مشاريع الاستثمار المزمع إقامتها في محافظة المثنى وبمبلغ اجمالي(٢،١٢٤،٩٧٠،٠٠٠،٠٠)اثنان مليار ومائة واربع وعشرون مليون وتسعمائة وسبعون الف دولار وقد افتتحت الهيئة باكورة أعمالها بمنح اجازه استثمارية لشركة كارايابي التركية لإنشاء مشروع فندق قصر السماوه على ضفاف نهر الفرات والذي يتكون من خمسة طوابق ومطعم سياحي دوار وفق احدث المواصفات العالمية.

على إقامة مصنع لإعادة صب وصهر الحديد في المحافظة وبطاقة إنتاجية تصل إلى ٣٥٠ ألف طن سنويا وبكلفة إجمالية(٨١،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠)واحد وثمانون مليون دولار أمريكي وإنشاء محطة كهربائية بطاقة إنتاجية ٤٠ ميكا واط لتجهيز المصنع بالطاقة الكهربائية.

بالإضافة إلى توقيع مذكرة تفاهم مع مجموعة CONCRITECH الاسترالية على إقامة تسعة مشاريع استثمارية كبرى بكلفة إجمالية (٥٤٦،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠)خمسمائة وستة واربعون مليون دولار على إقامة معهد تجاري للدراسات الهندسية بكادر تدريسي استرالي متقدم يمنح شهادة الدبلوم العالي لمختلف الكوادر الهندسية في المحافظة ومصنع للكونكريت الجاهز بكلفة واحد وثمانون مليون دولار ومصنع للاسمنت بكلفة مئتي مليون دولار ومصنع للأوكسجين الطبي بكلفة خمسين مليون دولار ومصنع لمادة ملح الطعام بكلفة ثلاثون مليون دولار ومصنع للمواد العازلة بكلفة خمس وعشرون مليون دولار ومصنع للأكياس الورقية ومعالجة النفايات بكلفة عشرة مليون دولار ومصنع للمنظفات بكلفة خمسة عشر مليون دولار بالإضافة إلى إقامة مجمع سكني يتكون من(٢٠٠٠)وحدة سكنية بكلفة مائة وخمسون مليون دولار.إلى إقامة مجمع سكني يتكون من(٢٠٠٠) وحدة سكنية بكلفة مائة وخمسون مليون دولار.

ومؤخرا تم توقيع مذكرة تفاهم مع شركة ربيع بغداد وهي احدى الشركات العراقية على إنشاء مشروع لجمع وتدوير النفايات بطريقة الحرق المغلق لإنتاج الطاقة الكهربائية والغازات الصناعية بطاقة حرق تصل إلى ٤٠٠- طن يوميا. وقد بدأ العمل والمباشرة الفعلية ببعض المشاريع ومن المؤمل تنفيذ العديد من المشاريع الحيوية في بداية النصف الثاني من العام الحالي داعين مختلف الجهات والدوائر الحكومية ذات العلاقة بتسهيل اجراءات الحصول على الاراضي المخصصة لإقامة تلك المشاريع الاستثمارية التي من شأنها دفع عجلة الاستثمار وتطوير وتنمية الواقع الاقتصادي لمحافظة المثنى.

وتم توقيع أول مذكرة تفاهم مع مجموعة G.E.M. Group الألمانية على بناء مصنع للاسمنت بطاقة إنتاجية تصل إلى مليوني طن سنويا وعلى إقامة مشروع مجمع سكني يحتوي على خمسة آلاف وحده سكنية.

كما تم توقيع مذكرة تفاهم مع شركة A.F.A. الأمريكية في مدينة اسطنبول التركية على إنشاء مستشفى تخصصي لأمراض العيون وزراعة القلب وهو الأول من نوعه على مستوى الشرق الأوسط إذ يحتوي المشروع على فندق وفق احدث التصاميم العالمية ودور سكنية لاستقبال المرضى من الدول الإقليمية المجاورة وبكوادر طبية متقدمة من داخل وخارج العراق بالإضافة إلى إنشاء مصنع لأنابيب الدكتايل بطاقة إنتاجية عالية وهو الأول من نوعه في العراق إضافة إلى بناء خمسة آلاف وحدة سكنية بين مدينتي السماوه والخضر ومصنع للاسمنت بطاقة إنتاجية تصل إلى مليون طن سنويا .

وفي مطلع العام الحالي وقعت هيئة استثمار المثنى مذكرة تفاهم مع مجموعة S.M.H.الإيرانية للاستشارات الدولية

رجال أعمال لبنانيون يبدون رغبتهم بالاستثمار في المثنى

أبدى عدد من رجال الأعمال اللبنانيين ،خلال لقائهم بوفد من هيئة استثمار المثنى،رغبتهم بالاستثمار في المحافظة فيما أشاد الملحق التجاري العراقي في بيروت بجهود الهيئة مبديا استعداده لتفعيل قنوات الاتصال بين الهيئة والمستثمرين ورجال الأعمال في لبنان.

جاء ذلك خلال عدد من اللقاءات عقدها وفد من هيئة استثمار المثنى خلال زيارته لبنان مؤخرا للمشاركة بدورة تدريبية حول"دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشاريع"والتي نظمها مكتب الحوار الدولي لتنمية الموارد البشرية في بيروت.

وضم وفد الهيئة،الذي ترأسه عضو الهيئة السيد عبد الكريم ياسين لافي، المهندس عقيل عبد الحسن سكر مدير القسم الاقتصادي والفني في الهيئة والجيولوجي أوس محمد علي مدير قسم النافذة الواحدة وخدمات المستثمرين.

وعقد الوفد عدة لقاءات مع بعض المستثمرين العرب والأجانب في لبنان قدم خلالها عرضا تفصيليا لفرص الاستثمار المتاحة في المثنى والتسهيلات التي تضمنها قانون الاستثمار رقم١٣ لسنة٢٠٠٦.

فيما وجد عدد من رجال الأعمال اللبنانيين أن فرص الاستثمار في العراق باتت مشجعة مبدين رغبتهم بالاستثمار في المحافظة.

كما زار الوفد سفارة جمهورية العراق في بيروت والتقى بالسيد ليث الاسدي ،الملحق التجاري العراقي، وقدم الوفد وثائق تحتوي على دراسة كاملة للفرص الاستثمارية المتاحة في المحافظة.

كما تطرق الوفد ،خلال اللقاء،لأهم الانشطة الترويجية التي تقوم بها هيئة استثمار المثنى وطبيعة أساليب التفاوض مع وفود الشركات الاستثمارية التي قدمت الى المحافظة وعن عدد ونوعية إجازات الاستثمار التي

منحت الى الشركات الاستثمارية لإنشاء مشاريع حيوية من شأنها النهوض بالواقع الاقتصادي للمحافظة.من جانبه،أبدى الملحق التجاري العراقي استعداده الكامل للتعاون مع الهيئة وايجاد قنوات اتصال بينها والمستثمرين في لبنان من خلال إيصال جميع المعلومات التي تخص قطاع الاستثمار في المثنى للمستثمرين وشركات الاستثمار وأصحاب رؤوس الأموال المحليين والأجانب في لبنان.

كما أشاد الأسدي بجهود الهيئة معرباً عن شكره وإعجابه بالخطوات التي قامت بها هيئة استثمار المثنى في حملتها الترويجية لاستقطاب العديد من شركات الاستثمار العالمية.

مدير كونكرتك بينتد الضامنة الدكتور محمد حمود:

توقيعنا مذكرة التفاهم مع هيئة استثمار المثنى "حدث تاريخي لشركتنا... ونجاحنا الأكبر في السماوة"

عد مدير كونكرتك بـينتد الضامنة الأسـترالية عملية توقـيع شـركته مذكرة التفاهم مع هيئة اسـتثمار المثنى،في كانون الثاني الماضي، "حـدثا تاريخيا بالنسبة لشركة كونكرتك" مشيدا بالشعب العراقي وحـضارته وتاريخه ومنوها الى "الموارد الطبـيعية المتنوعة بمحـافظة المثنى"،فيما عبـر عدد من مدراء كبرى الشركات الاستثمارية الأسترالية عن دعمهم واسنادهم لمذكرة التفاهم.

جاء ذلك خلال مؤتمر موسع عقدته الشركة على شرف هيئة سـيرف كروب الدولية في العاصمة التجارية لأستراليا"سيدني"حـول المشـاريع المزمع تنفيذها في العراق ومحـافظة المثنى بحـضور عدد من ذوي النفوذ والمسـتثمرين وبمشـاركة مدراء الادارة لكل شـركاء مشـاريع مجموعة كونكرتك بـينتد الأسـترالية ومن أبرزهم الدكتور محمد حمود،عن شركة كونكرتك بينتد، نيكولاس تيرنر عن شـركه تيرنر ،دينيس بانك عن مجموعة مينهاردت الاسـترالية،كين مولنس عن مجموعة كوفي،ديفيد كيني الشـريك بـهول كادوك،تيم الكود مدير مؤسـسـة اي أس دي كوندالس،جون فاكوبولس عن شيلد الأسترالية،فيليب سبيروس مدير الحلول الطبيعية بالاضافة الى جون هنلي مدير مصنع معدن الألمنيوم.

وخلال جلسة المؤتمر،التي أدارتها فاطمة حـمود مدير هيئة خدمات سيرف كروب الدولية،جرى عرض لبنود مذكرة التفاهم الخاصة بالمشـاريع التي تروم الشـركة تنفيذها في المثنى وناقـش المؤتمرون الرؤى والأطروحات التي تضمنتها المذكرة مشيدين بالنجاح الذي حققته كونكرتك بنتد بالتنسيق مع هيئة استثمار المثنى وعبروا عن دعمهم لمذكرة التفاهم وتطلعهم الى زيارة العراق ومحافظة المثنى خصوصاً.

بدوره تطرق مدير كونكرتك بنتد الدكتور محمد حمود ،في كلمته، بـايجاز الى تاريخ وتطور مشروع كونكرتك وتفاصيل المشاريع التي سـتنفذها شـركته في العراق،وأثنى على طبـيعة الشـعب العراقي قائلا"أنه صاحب حضارة وتاريخ عميق"كما وأثنى على كـل أعضاء فريق كونكرتك بـينتد لمسـاهمتهم في احـالة المشـروع الذي "أصبـح من الصنف العالمي والوحيد من نوعه صناعيا وتجاريا." على حد وصفه.

وكانت مجموعة كونكرتك بـينتد الضامنة،المتخصصة في البـناء والانشاءات،قـد وقـعت مذكرة تفاهم مع هيئة اسـتثمار المثنى في كانون الثاني الماضي لإنشاء تسعة مشاريع ومصانع متنوعة بـكلفة اجمالية بـلغت ٥٤٦ مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى استحداث معهد للهندسة والبناء ومركز تجاري كمنحة لمحافظة المثنى.

وذكر الدكتور حـمود في المؤتمر أن كونكرتك مصانع هي"مصنع للقـطع الكونكريتية الجاهزة بقيمة٨١ مليون دولار،وآخر للاسمنت بطاقة إنتاجية تصل إلى مليون طن سنويا وبكلفة ٢٠٠ مليون دولار، وثالث لإنتاج الأوكسجين الطبـي بـكلفة ٥٠ مليون دولار،ورابـع لإنتاج المواد العازلة بـكلفة ٢٥ مليون دولار، وخامس لإنتاج أكياس النايلون وأكياس تعبـئة السمنت الورقية بكلفة ١٠ ملايين دولار بالإضافة إلى مصنع لإنتاج ملح الطعام بكلفة ٣٠ مليون دولار".

وقـد تكللت مفاوضات هيئة اسـتثمار المثنى مع المجموعة الأسترالية بتقديمها مشروعين كمنحة لمحـافظة المثنى في إطار بـرنامج للتوأمة الثقـافية والعلمية ودعم الجانب التجاري ،هما مشروع إنشـاء أكاديمية للهندسـة والبـناء في السـماوة على نفقة الشركة،سيشرف عليها ملاك علمي أسترالي وسيمنح طلبتها من العراقيين درجة الدبلوم في الهندسة والبناء كما سـتتاح لخريجي هذه الأكاديمية فرصة إكمال دراساتهم العليا في الجامعات الأسترالية.

كما تنوي كونكرتك إنشـاء مركز تجاري ثقـافي في السـماوة سـيضم قـاعة للاجتماعات وإسـتضافة الوفود،وجناح خاص للمعارض التجارية والثقـافية،

تنوي المشاركة بتحدٍ في اعادة بناء الاقتصاد العراقي باتجاة أكثر استقرارا في الشرق الاوسط

الأسـترالية"التزمت بمشـاريع بـنى تحـتية وصناعية جوهرية في العراق في محـافظات بـغداد،النجف وسامراء."منوها الى"ان نجاحنا الأكبر في السماوة مركز محـافظة المثنى الجنوبـية الاسـتراتيجية والغنية بالموارد الأولية الطبيعية."

وأوضح"هناك سوف نبني ونشغل مشروع للقوالب الكونكريتية من الصنف العالمي وبطاقـة انتاجية عالية وستنشـيء مجمعا صناعيا بـالاضافة الى مشـاريع صناعية أخرى."

مبينا أن تلك المشاريع"سوف تساهم في دعم الاقتصاد والمجتمع المحلي. "وأنها "صممت لتحسن المستوى المعاشي للسكان المحليين."

وأكد"بـالاضافة الى مسـاهمتنا اجتماعيا واقـتصاديا ومؤازرتنا بتطوير البنية التحتية نحن ننوي المشاركة بتحدٍ في اعادة بـناء الاقـتصاد العراقـي بـاتجاة أكثر استقرارا في الشرق الاوسط."

وأعلنت كونكرتك بـنتد وشـركاءها عن نيتهم بـزيارة العراق خلال شـهر نيسـان للانفتاح بشـكل أكبـر على المؤسسات والدوائر العراقية،وأن الوفد الذي سـيضم ممثلين رسـميين عن الحـكومة الأسـترالية التي تدعم مشـاريع المجموعة سيلتقـي خلال زيارته العراق مسؤولي الحكومة العراقية المركزية والمسـؤولين المحـليين في المحـافظات وهيئات الاسـتثمار ومدراء الغـرف التجاريـة والمؤسسـات الصناعية المحلية وأعضاء مؤسسات القطاع الخاص.

وستنشـيء كونكرتك بـنتد بـناءا على مذكرة التفاهم التي وقـعتها مع هيئة استثمار المثنى ببناء مجمع سكني متكامل جنوب شرقي السماوة بينها وبين مدينة الخضر ،سـيتضمن ٢٠٠٠ وحـدة سكنية بقـيمة ١٥٠ مليون دولار،وانشاء ستة ومكتبة عامة تحتوي قسما صوريا بـالإضافة إلى مقهى للانترنت.

مدير وأعضاء هيئة اسـتثمار المثنى أعربـوا عن ارتياحهم لـروح المبادرة والجدية والإصرار التي لمسـوها من القـائمين على الشـركة ووفدها الذي زار المحافظة للولوج بقوة في مجال الاستثمار في العراق، مشـيدين بتقـديم المجموعة لـ"مشـروعي أكاديمية الهندسة والمركز التجاري".

فيما أكد مدير عام الهيئة عادل داخل محـمد على التعهد بتقـديم كافة التسـهيلات الرسـمية للشركة،والسـعي بالتعاون مع سلطة المحافظة لتذليل الصعوبات التي قد تقف أمام تنفيذ مشـاريع الشـركة بـعد منحـها إجازات الاستثمار بشكل رسمي، منوها إلى أن المشـاريع التي ستقـوم بـها المجموعة الأسـترالية مهمة بالنسبـة لمحـافظة المثنى، ناهيك عن كونها ستتقـدم بقـطاع الاستثمار في المحافظة خطوة كبيرة إلى الأمام،وأعرب عن أمله وأمل أهالي المحـافظة بـأن تتم اجراءات تخصيص أراضي المشاريع وعمليات تنفيذها بكل يسر خدمة لمستقبل المحافظة وأهلها.

الاستثمار السياحي الأمثل.. مازال غائبا

مواردها تفوق موارد النفط

يعتبر العراق موطناً للعديد من المواقع التاريخية القديمة، وله تاريخ عريق في أعمال التنقيب المعماري المهمة.تحسن الوضع الأمني الذي شهده البلد مؤخراً أدى الى ازدياد الحاجة الى البنى التحتية للمواقع السياحية على اعتبار أن هذه المواقع ممكن أن تتسبب في زيادة دخل البلد من خلال جذب عدد كبير من السياح من الخارج.

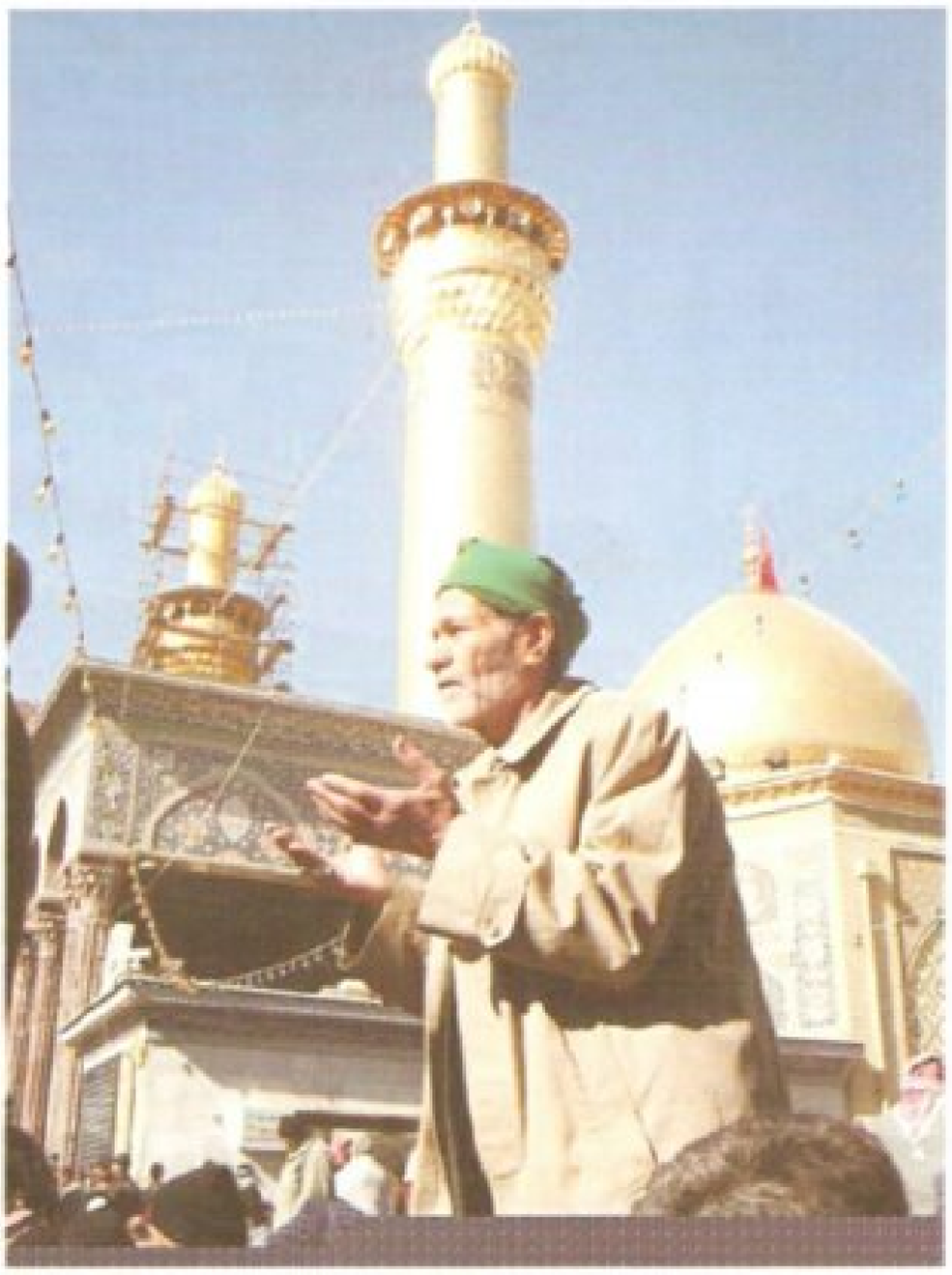

يمتلك العراق عشرات المواقع السياحية الحضارية والثقافية والبعض منها ذو طابع ديني بشكل قبلة للسياح على المستوى الاقليمي، كما يمتلك العراق عشرات المواقع السياحية النادرة سواء كانت تاريخية او ذات مناظر جمالية من الممكن جميعها ان تجذب السياح، وبعضها تكون مراكز رئيسة لاستقطاب السياح

بعض أهم المواقع القديمة

سامراء: احدى المدن الأربعة المقدسة في العراق، وهي موطن لآثار قديمة و مشهورة حيث تمتد لعدة كيلومترات بمحاذاة نهر دجلة. اكتسب جامع سامراء الكبير شهرته بمنارته الملوية التي يبلغ ارتفاعها ٥٢ متراً.

آثار بابل: اشتهرت مدينة بابل القديمة بجدرانها العالية المحصنة بصورة جيدة و بروعة معابدها و قصورها، حيث قام الملك نبوخذ نصر الثاني ببناء الجنائن المعلقة المشهورة في مدينة بابل لزوجته(أميتاس)هذه الجنائن تعد أحدى عجائب الدنيا السبع في العالم القديم.

عقرقوف: وهي آثار مدينة الملك (كوريكالزو)، والتي تبعد ٣٠ كيلومتر عن بغداد، حيث تم بناؤها في القرن الخامس عشر قبل الميلاد، وقد تم ترميم الزقورة و المعبد جزئياً.

آشور: تقع على مسافة (١١٠ كم) جنوب الموصل، وكانت عاصمة الامبراطورية الآشورية. كان المعبد (والذي يدعى معبد الكون) والزقورة مهداة لآشور.

المدائن: وتقع على بعد ٣٠ كم جنوب شرق بغداد، وتم بناؤها من قبل الفرس بمحاذاة نهر دجلة في أواسط القرن الثاني قبل الميلاد. تحتوي آثارها على أكبر قطع من الطابوق المقوس في العالم.

نمرود:عاصمة الآشوريين الثانية، وتقع الى الجنوب الشرقي من الموصل، ويعود بناؤها الى ١١٠٠ سنة قبل الميلاد. تحتوي آثارها لزقورات و قبر الملكة الآشورية.الكبيرة على العديد من القصور و المعابد و الزقورات و قبر الملكة الآشورية.

نينوى: مدينة نينوى القديمة، يعود تاريخ بناؤها الى سنة ٧٢١ قبل الميلاد حيث ذكرت في الانجيل.كانت مركزاً للادارة و الدين و الثقافة خلال فترة حكم الآشوريين و السومريين و البابليين. يحيط بالمدينة جدار يبلغ طوله أكثر من ١٢ كم.

أور: وهي من أقدم المدن حيث يعود بناؤها الـ ٦٠٠٠ سنة ماقبل الميلاد. تحتوي هذه المدينة على عدد من المعابد و الزقورات ومقبرة ملكية. ويقال أن أور هي موطن ولادة النبي ابراهيم(عليه السلام).

المنتجعات السياحية

يعد شمال العراق من المناطق السياحية للعراقيين وملاذاً يلجؤون اليه من حر الصيف في وسط و جنوب العراق. يتميز جو كردستان العراق بشتاء بارد و ربيع خصب. أما فصل الصيف، فهو أبرد مما هو عليه في بقية محافظات العراق، حيث يجد زوار المنطقة الشمالية الشلالات ومناظر الجبال الخلابة و المروج الخصبة المملوءة بالأزهار البرية.

مصيف صلاح الدين: يقع على ارتفاع ١٠٠٠ متر فوق سطح البحر على جبل بيرمان القريب من اربيل، في حين تقع سلالات شقلاوه و كلي علي بيك على مقربة من مصيف صلاح الدين، وهي تمتاز أيضاً بمناظر خلابة. وهناك شلال بيخال الذي يبعد ١٠ كم عن مدينة راوندوز (في محافظة أربيل) ويعد من المصايف السياحية الجميلة. وهناك عدد من المصايف السياحية، مثل دهوك والعمادية و السليمانية وكلار... الخ، التي من الممكن تطويرها لتجذب سياحاً من الخارج.

بعض المواقع الدينية

كربلاء: تعتبر مدينة كربلاء مدينة مقدسة للمسلمين، حيث تضم قبر اثنين من الشهداء ذوي المكانة المميزة، وهما العباس بن علي ابن أبي طالب وأخوه الامام الحسين بن علي ابن ابي طالب أحفاد النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم). وهما ضريحان كبيران يمثلان محور السياحة الدينية في المنطقة.

النجف: وتقع على مسافة ٢٨٠ كم جنوب بغداد، حيث يوجد ضريح علي ابن ابي طالب (ع)، ابن عم النبي محمد (صلى الله عليه وآله سلم) وصهره، وهناك أيضاً مواقع دينية أخرى. و تعتبر المدينة أيضاً مركزاً للدراسات الاسلامية و الشريعة و الدراسات الأدبية.تستقبل محافظة النجف العديد من زوار العتبات وأمامها فرص استثمارية كبيرة.

الكوفة: تقع مباشرة الى الشمال من محافظة النجف، حيث أنشئت عام ٦١٨ قبل الميلاد. تعتبر الكوفة أول عاصمة للاسلام بعد المدينة المنورة، وهي موطن ثاني أقدم مسجد في العراق. اضافة الى عشرات المواقع الدينية في معظم محافظات العراق

السياحة البينية

تغطي الأهوار مساحة واسعة من جنوب العراق،بين الحدود مع ايران من جهة و مدن العمارة(ميسان)والناصرية(ذي قار)امتداداً الى الجنوب حيث الخليج من جهة أخرى. يشغل الامتداد الواسع للمسطحات المائية حيزاً مقداره ١٠٠٠٠ كم٢ ،ويعتبر موطناً للعديد من أنواع الطيور والأسماك والنباتات و القصب والبردي. تستمد الأهوار ماءها من الفيضانات التي تحصل في فصل الربيع من نهري دجلة والفرات

تعتبر الأهوار موطناً لحضارة قديمة فريدة من نوعها، الا وهي ثقافة عرب الأهوار، الذين اعتادوا على الزراعة وصيد السمك في تلك المناطق، حيث بنوا بيوتهم و قواربهم من القصب المتوفر هناك. تتصدر الأهوار المرتبة الأولى في فرص تطوير السياحة البينية في العراق.

انموذج للاستثمار

تستقبل المواقع الدينية في النجف و كربلاء بحدود مليون زائر سنوياً من ايران ومن دول الخليج ولبنان والهند وباكستان. حيث يستقبل مطار بغداد الدولي ٦٠٠٠ زائر يومياً، ابتداءامن أوائل العام ٢٠٠٦. بما أن الوضع الأمني في تحسن، والبنى التحتية في تطور، فانهما يدعمان النشاط السياحي، ومن المحتمل أن يؤدي ذلك الى ازدياد عدد الزوار للمناطق السياحية في عموم العراق

هيئة استثمار النجف الاشرف
منجزات استثمارية كبيرة

تشكلت هيئة استثمار النجف الاشرف بتاريخ ١١/٣/٢٠٠٨ وفقا لاحكام قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ من اجل دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها في محافظة النجف الاشرف وجلب الخبرات التقنية وتنيمة الموارد البشرية وايجاد فرص عمل للعراقيين من خلال تشجيع الاستثمارات ودعم عملية تأسيس المشاريع الاستثمارية في المحافظة وتطويرها على مختلف الاصعدة ومنح الامتيازات والاعفاءات لهذه المشاريع.

وبالنظر لما تتمتع به محافظة النجف الاشرف من اهمية تاريخية ودينية واحتضانها مراقد الانبياء والصالحين ومرقد امير المؤمنين علي ابن ابي طالب عليه السلام وماتتميز به من استقرار امني واقتصادي وماتتوفر فيها من ثروات معدنية واراضي زراعية وماتمتلك من وسائل النقل بما فيها مطار النجف الاشرف جعلها مركزا هاما للسياحة والتجارة والاستثمار حيث استقطبت اعدادا كبيرة من السياح ورجال الاعمال والمستثمرين من داخل العراق وخارجة.

وبذلك فان هيئة استثمار النجف منحت (١٤) مشروعا استثماريا بلغت مبالغها الاستثمارية اكثر من (٥٠) مليار دولار مع وجود اكثر من (٧٠) مشروعا استثماريا قيد الدراسة في مختلف مجالات الاستثمار حيث توزعت المشاريع الاستثمارية الممنوحة اجازات استثمار بين مطار النجف الاشرف الدولي ومجمعات سكنية وفنادق ٥ و٤ نجوم ومجمع لانشاء المولدات والمحولات الكهربائية بالاضافة الى مدينة النجف الجديدة والمدينة السياحية بالكوفة

ان النهوض بالواقع الاستثماري في محافظة النجف الاشرف يتطلب تظافر جهود الجميع لتقديم كافة التسهيلات لاقامة المشاريع الاستثمارية في مختلف مجالاتها من اجل تحقيق الاهداف لتي من اجلها شرع قانون الاستثمار

النجف الاشراف

النجف الاشرف مدينة تاريخية مقدسة, وحاضرة علمية ودينية عريقة, نشأت حول مرقد الامام علي عليه السلام في ظهر الكوفة عند اظهارة في اواخر القرن الثاني, ثم ورثت الكوفة مكانا وسكانا

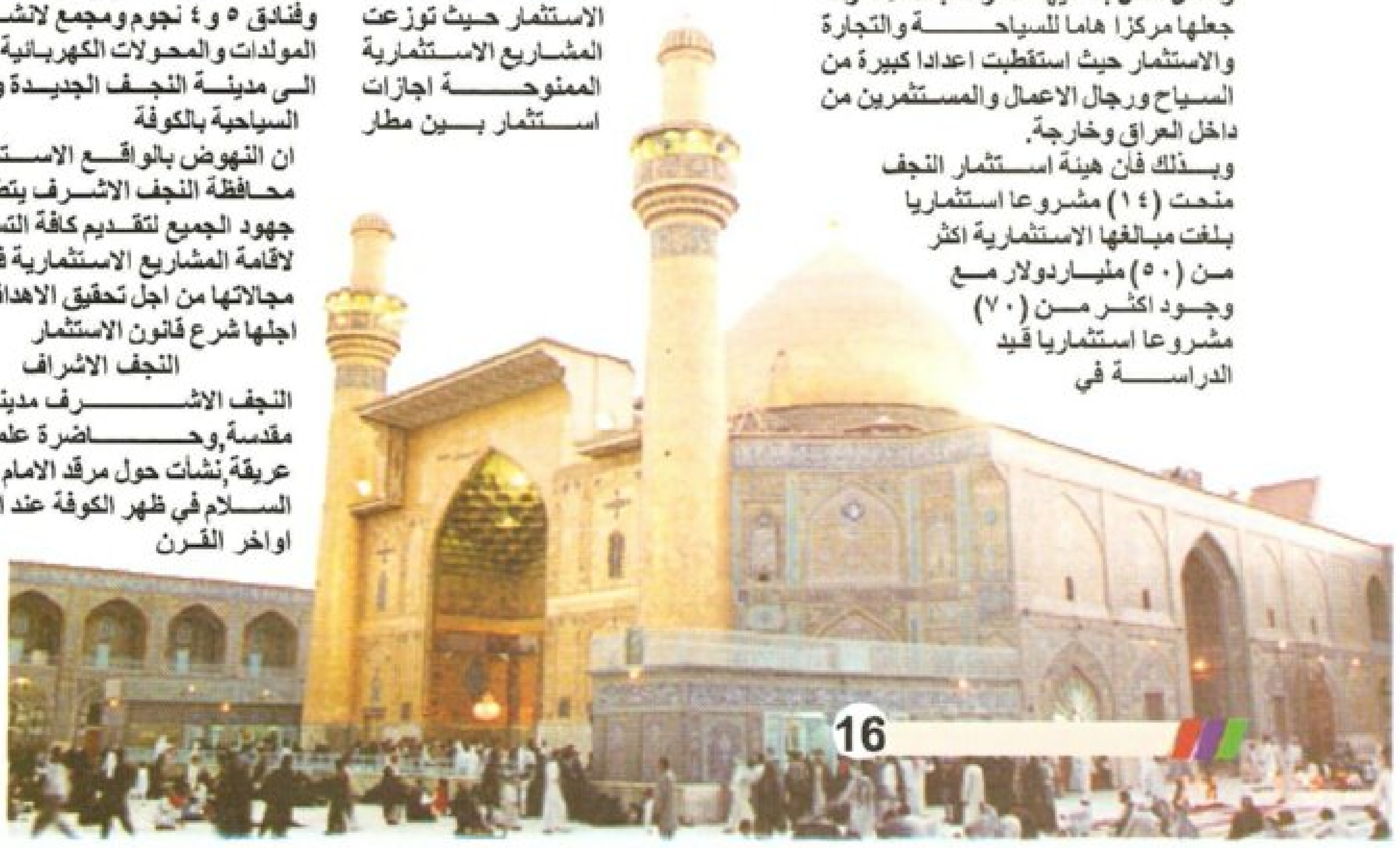

وهي اليوم احدى كبريات المدن العراقية ومراكز المحافظات فيها

موقعها وحدودها

تقع مدينة النجف على حافة الهضبة الصحراوية العربية من العراق جنوب غرب بغداد على بعد ١٦٠ كم .. على خط طول ٤٤ درجة و ١٩ دقيقة وعلى خط عرض ٣١ درجة و ٥٩ دقيقة , وترتفع فوق مستوى سطح البحر بـ ٧٠ م . يحد مدينة النجف من الغرب منخفض بحر النجف متصلا بناحية الشبكة وبالحدود السعودية , ومن الجنوب والجنوب الغربي مدينتا الحيرة وابي صخير على بعد ١٨ كم ومن الشرق الكوفة,ويبعد مسجدها المركز بـ ١٠ كم ... ويحدها من الشمال ناحية الحيدرية (خان الحماد)على بعد ٣٠ كم وتبلغ مساحة مدينة النجف ١٣٢٨كم اما حدودها الادارية كمحافظة فهي كتالي من الغرب والشمال الغربي المملكة العربية السعودية ومحافظة الانبار ومن الشمال الشرقي محافظة كربلاء , وبين الشرق والجنوب الشرقي محافظتا بابل والقادسية وتتألف من ثلاثة اقضية وسبعة نواح وتبلغ مساحتها ٤٩٤/٢٧كم..ولايعنينا الحديث عنها في حديثنا عن تاريخ المدينة اسماؤها ومناشئها للنجف عدد من الاسماء اخذت من الموقع والواقع فأسم النجف عند اهل اللغة يعني التل والمكان الذي لايطوة الماء والمستطيل المنقاد قالوا والنجف بظهر الكوفة كالمسناة تمنع ماء السيل ان يطو منازل الكوفة ومقابرها

والمعروف تاريخيا:ان المنطقة في العهد الجاهلي كانت متنزها لملوك الحيرة اللخميين وانها كانت مكانا تعمرة الاديرة والمسيحية التي يقوم على شؤونها القسيس والرهبان ومنها دير ابن مزعوق ودير مارت مريم ودير حنا وظلت هذه الاديرة قائمة في العهد الاسلامي حتى بعد تمصير الكوفة سنة ١٧هـ, فقد ذكروا انه كان يقصدها بعض مجان الكوفة وشعرائها للقصف واللهو .. وفي العصر الاسلامي مرت على هذه المنطقة احداث تاريخية هامة ففي سنة ١٢ هـ نزل النجف خالد ابن الوليد بعد فتح اليمامة يريد الحيرة فتحصن منه اهلها بالقصر الابيض وقد حدثت فيها واقعة البويب وفي سنة ١٤ هـ كانت النجف ساحة حرب يتبادل النزال فيها المسلمون والفرس وفي منطقة (بانقيا) احد اسمائها اخذت اول جزية في الاسلام من الفرس لكن واقع طبيعتها السياحية الجميلة ومناخها المعتدل وجمال اوديتها ووفرة الصيد فيها وتلاعها والمنظر البحري بجانبها ظل قائما حتى عصر الخليفة الواثق وبدايات السكنى فيها يظهر ذلك من هذا الوصف الرائع لها في قصيدة لإسحاق بن ابراهيم الموصلي المتوفي سنه ٢٣٥ هـ وكان قد خرج مع الواثق للتنزة والصيد في المنطقة قال:

ما ان ارى الناس في سهل ولاجبل
اصفى هواء ولا اغذى من النجف
وكأن تربتة مسك يفوح بة
او عنبر دافة العطار في صدف
حفت ببر وبحر من جوانبها
فالبر في طرف والبحر في طرف
اهم معالمها

الحرم العلوي ويقع وسط المدينة القديمة المسورة تماما اما الان فهو يقع في طرفها الغربي على بعد ١ كم من الهضبة (النجف) العمارة القائمة على القبر الشريف الان هي العمارة التي بناها صفي حفيد الشاة عباس الاول عام ١٠٤٧ هـ/١٦٣٧ م وقد اجري عليها كثير من التطويرات كالتذهيب التي تم بأمر السلطان نادر شاة واستمر التجديد في عصرنا الحاضر ومن ذلك اعادة تذهيب القبة الشريفة عام ١٣٩٢ هـ/ ١٩٧٢ م من قبل الحاج محمد رشاد ميرزة احد ابناء النجف الاشرف وحول الضريح في خزانة نوادر يتيمة من التحف ذات قيمة معنوية وفنية ومادية كبيرة.

عن هيئة استثمار النجف

متطلبات الاستثمار في العراق

سالار محمد امين
نائب رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار

هناك عدة عوامل تساهم في تشجيع الاستثمار الاجنبي في العراق وهي تتركز في عدة اسباب,لعل ابرزها

1- البنية الهيكلية والخدمات

ان المشروعات الاساسية التي تتعلق بالبنية الهيكلية للاقتصاد تتطلب استثمارات كبيرة وضخمة تعجز عنها الامكانيات المالية المحلية المتوفرة لذلك تتجه الانظار الى الاستثمارات الاجنبية المباشرة لاقامة وانشاء مثل هذه البنى الهيكلية هذا بالاضافة الى ماتتطلبه هذه الاستثمارات من خدمات اساسية وجوهرية كالكهرباء والمياه وشبكة الاتصالات والطرق والمطارات والمرافىء وغيرها.

2- إجراءات الترخيص والتأسيس

لكي يقام أي استثمار اجنبي مباشر لابد من ان تكون هناك سهولة في اجراءات الترخيص والتاسيس .

حاليا بعد تشكيل هيئة الاستثمار الوطنية وهيئات المحافظات والاقاليم في العراق يمكن الحصول على الترخيص من هيئات الاستثمار خلال فترة شهر او اكثر . وبالرغم من هذه السهولة الان هناك الكثير من الاجراءات التي تحتاج الى وقت طويل كترخيص اقامة الابنية وتاسيس قواعد الخدمات وغيرها والتي قد تواجه بكتلة من الاجراءات الروتينية المتعددة ما يؤدي بالمستثمر الى الهروب خارج البلد

3- الاجراءات القانونية وتحديث القانون

تعتبر البنية القانونية من اهم العوامل المشجعة للاستثمار الاجنبي المباشر فاذا كانت القوانين واضحة وتتصف بالشفافية والوضوح من الغموض واللبس فان ذلك يشجع على الاستثمار اما اذا تضاربت وتعارضت وتنازعت القوانين مع بعضها البعض فان ذلك سيفسح المجال للاجتهادات ويترك المستثمر رهن التفسير والاجراءات التي يتعرض لها من أي عامل.

وهذا الامر يجعل الحكومة تلجأ الى رصد قوانين ومراسيم بحيث تصبح الاجراءات تشكل بنية قانونية مناسبة لجذب الاستثمار

4- السياسات المالية والنقدية تعد هذه السياسات من اهم العوامل المشجعة على الاطلاق للاستثمارات الاجنبية المباشرة وبالرغم من الجهود التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء من اجل تحديث بعض الفقرات والبنود في القوانين المتعلقة بهذا الموضوع

5- الاجراءات الاقتصادية الكلية يتمتع الاقتصاد الوطني بمرونة في استيعاب ومواجهة الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتي يجب الاخذ بعين الاعتبار النقاط التالية

امكانية اقامة سوق للاوراق المالية تساهم في تجميع المدخرات الوطنية وامكانية توظيفها في المشروعات الانتاجية وبدون اسواق المال لايستطيع المستثمر التعرف على اسعار الاسهم والسندات او على قيمة المنشأة الفعلية.

وهذا غير منتظم وغير كاف في الوقت الحاضر للاستقرار والتوازن في معدلات النمو وهذا يعني انفاق معدلات التنظيم بحيث ان الدولة تخفض من الاصدار النقدي او تربط الاصدار بالنتاج الوطني.

تحديد العلاقة بين منشأة القطاع العام والخاص وتحديد مساحة واضحة لكل منها,وضوح الستراتيجية العامة للدولة في النمو والتطوير وهل ستأخذ الطريق الرأسمالي ام تتبنى سياسة التعددية الاقتصادية ؟

بذلك فان تحفيز وتشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة يتطلب تصحيح العلاقة بين الرواتب والاجور والارباح في الدخل القومي واعادة خلق السوق الوطنية وتحفيز الطلب الداخلي قبل ان تتوجه السلع للتصدير وجميعها يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار في الظروف الراهنة.

الرافد الأساس للاستثمار في محافظة صلاح الدين

جوهر حمد الفحل
رئيس هيئة استثمار محافظة صلاح الدين

يأتي إصدار قانون الأستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ استجابة مهمة للتحولات الاقتصادية التي بدأت تتسارع في العراق على خلفية التحول من القطاع العام الى اقتصاد السوق وتعظيم الموارد ولمواكبة التطورات والتحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم الآن.

ويعد العراق من الدول المتأخرة في التوجه نحو الاستثمار بالرغم من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية الجمة المتأتية من خلال ذلك التوجه نتيجة لظروف معقدة سياسية واقتصادية حالت بينه وبين الاستثمار كسياسة اقتصادية مهمة اتبعتها كثير من الدول مهما بلغت إمكاناتها الاقتصادية والمالية .

وبالرغم من بعض البطء في الاجراءات الإدارية والتشريعية إلا إن العراق تمكن وخلال مدة وجيزة من ان يجلب الانتباه في مجال الاستثمار كونه البيئة الواعدة المقبلة للاستثمار في المنطقة وفي جميع الميادين.

ونحن هنا في محافظة صلاح الدين شرعنا وعلى الفور وحال انجاز الإجراءات الإدارية والمالية لتأسيس الهيئة باتصالات مكثفة مع طيف واسع من المستثمرين المحليين والخارجيين بعد ان أعددنا قواعد بيانات ممتازة عن واقع المحافظة واحتياجاتها من المشاريع الآنية والمستقبلية والإمكانات المتوفرة فيها واهم المجالات التي يمكن بدء الاستثمار فيها وقد تمكنا بالفعل من تحقيق مراحل متقدمة تمثلت بتوقيع عقد مطار صلاح الدين الدولي مع إحدى الشركات التركية والذي استحصلت جميع الموافقات الأصولية على بدء العمل به والذي سيكون الرئة الاستثمارية التي تتنفس بها محافظة صلاح الدين والمحافظات المجاورة كما تم توقيع عدد من العقود لبناء آلاف الوحدات السكنية في مناطق مختلفة من المحافظة وزارعة مساحات واسعة بالزيتون عالي الزيت وإنشاء معمل للطابوق والتوجه نحو مواد البناء الأخرى.

وفي الإطار نفسه فأن هيئة استثمار صلاح الدين وقعت عددا من مذكرات التفاهم لتطوير الحركة السياحية في المحافظة وفي مقدمتها السياحة الدينية التي ستكون الرافد الأساس للاستثمار في المحافظة كونها تضم عددا من الأضرحة المقدسة لأتباع آل البيت الأطهار والتي يؤمها الزائرون من جميع مناطق العراق والعالم حيث ستشهد المرحلة القريبة القادمة بناء عدد من الفنادق التي تمثل أساس أي حركة سياحية في أي مكان من العالم.

ان هيئتنا تتطلع الى مزيد من العمل والتنسيق مع الهيئة الوطنية وهيئات المحافظات والى تبادل المعلومات عن الفرص الاستثمارية والمستثمرين المحليين والخارجيين وكذلك طرق الترويج والجذب الاستثماري التي انتهجتها تلك الهيئات للحصول على العقود الاستثمارية للاستفادة منها في ترسيخ قواعد وقيم استثمارية نموذجية قادرة على مواكبة التطورات المتلاحقة في هذا المجال.

التقافة الاستثمارية

ضرورة مهنية واستحقاق معرفي

الخبير/ محمود هادي راضي

عندما تعطس أمريكا... يمرض العالم

تجتاح العالم هذه الأيام أزمة اقتصادية غير مسبوقة مصحوبة بتداعيات عاصفة ابتدأت بأزمة الاقتراض العقاري لتتوسع إلى أزمة مالية متفاقمة تطورت بشكل متسارع إلى أزمة اقتصادية شملت معظم الأنشطة والقطاعات (الإنتاجية والخدمية والمعرفية),وبسبب تداخل الاقتصاديات الكونية وثقل الاقتصاد الأمريكي,عبرت المشكلة الحدود الجغرافية إلى العالم بأجمعه لتصبح أزمة انهيار وانكماش وركود وسيولة وفقدان الثقة.

تختلف الأزمة الراهنة في مسبباتها وتداعياتها عن الأزمات التاريخية"أزمات النشاط الإنتاجي"ابتدأت بالقروض العقارية وتحولت إلى مضاربات في العقارات والسندات والأسهم وبيع الديون وتضخيم للفوائد والربح السريع "أنشطة غير قانونية وغير مشروعة" وانعدام دور الدولة باعتبارها المسؤولة عن تنظيم الحياة الاقتصادية وأخلاقيات العمل وصيانة أطر المسؤولية الاجتماعية وكبح الظواهر التي تبحث عن مجرد المنافع بعيدا عن مراعاة الأهداف التنموية،وبما إن الاقتصاد الأمريكي مرتبط بآليات وارتباطات متشعبة مع الاقتصاديات الكونية فان اهتزازه يتحول إلى زلزال شامل"كما يقال:عندما تعطس أمريكا يمرض العالم"إضافة إلى فقدان الثقة بهيكلية النظام المالي وانعدام السيولة بسبب تفوق حجم القروض على حجم الأرصدة المتوفرة في المصارف فعليا,مما أجبر الحكومات على إتباع سياسة إنقاذ سريعة بمئات المليارات من الدولات في أمريكا,وآلاف المليارات دوليا مع سياسة شراء الديون لتأمين السيولة للمصارف.

إضاءة :تشير تقديرات بنك التنمية الدولي إلى أن حجم الخسائر الناجمة عن الأزمة المالية ومقارنتها بخسائر تاريخية إلى مايلي

الحدث التاريخي	حجم الخسائر في الاقتصاد العالمي أخرى
الحرب العالمية الأولى	٢٠٠ مليار دولار
الحرب العالمية الثانية	٢ تريليون دولار
حرب الخليج ١٩٩٠	١٢ تريليون دولار
خسائر الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨	٥٠ تريليون دولار بطالة,ركود,أزمة سيولة
الخسائر المتوقعة لعام ٢٠٠٩	٦٠-٧٠ تريليون دولار تراجع أسعار النفط والمعادن والأسهم والسندات وانكماش الاقتصاد والبطالة

الرؤية الداخلية :مايهمنا في هذه الإطلالة المقتضبة التمعن بما يلي : -

الربط بين حيثيات المشهد العالمي وعمق الأزمة كجزء من أساسيات الثقافة والدراية المهنية التي ترفع من كفاءة الأداء الوظيفي في إدارة الاستثمارات. -نحن لسنا في "جزيرة محصنة"... لنكون بعيدين عن التأثر بما حولنا من أحداث,وخاصة بأزمة بهذا الحجم. التساؤل المطلوب التأمل به مليا "مامدى انعكاس الأزمة المالية على الاقتصاد العراقي والنشاط الاستثماري,وما هي الفرص المتاحة للإفادة من الأزمة القائمة محليا؟ باعتبار إن المناخ الاستثماري الحالي في العراق هو الأكثر أمانا بالمقارنة مع تدهور المناخات العالمية والإقليمية وندرة الفرص الآمنة.

صحيح أن العراق لم يتأثر كثيرا بتداعيات الحالة الراهنة وانعكاساتها عليه مازالت خفيفة بفعل خصوصية الظرف الذي يمر به الاقتصاد المحلي,لكن الحكمة تقتضي عدم التقليل من شأن الحدث فالزلزال ضرب المعمورة بأكملها ولا توجد دولة بمنأى عن ارتداداته والأضرار شملت كافة القطاعات,مع بوادر انكماش حجم الطلب على البترول والهيدروكاربونات,وتأثر أسعار النفط والمعادن,وتراجع الاستثمارات.

من هذا المشهد المتأزم لم تعد "الثقافة المبسطة" كافية للإجابة على كل التساؤلات وإعطاء تفسيرات عن مستقبل المناخ العسر وتباطؤ الاقتصاديات،ومن منطلق "أن الثقافة تعني الوعي" الذي يتضمن الإلمام بما يجري حولنا من أحداث وحراك معرفي

اقتصادي وغيره,وان كان بحدود الإلمام بالأساسيات الضرورية فان التسلح بالثقافة الموضوعية يؤمن المقدرة على الاستقراء وفهم الشأن الاقتصادي عامة والاستثماري على وجه التحديد.

إن المستثمرين عادة يمتلكون تجارب غنية وخبرة تجارية ومؤهلات تفاوضية وقدرة على تمحيص الأمور وفرز الفرص وتقييم البيئة الاستثمارية التي تؤمن لهم الثقة واسترجاع رأس المال الموظف بدورة معقولة ومقبولة زمنيا,إضافة إلى كون النقود لا تخرج من (محفظة) المستثمر إلا لمنفعة محسوبة باطمئنان كامل واستثمار منتج .

هذا من جانب وفي الجانب الأخر إن ماجاء في قانون الاستثمار من مزايا وضمانات يعتبر حافزا ممتازا,لكن ضغط "الطقس القاسي" عالميا يضع المستثمرين أمام تحديات صعبة وخشية عالية من المخاطرة،من هنا تبدو أهمية امتلاك الثقافة الرصينة للربط بين الظاهرتين وفهم مستلزمات الترويج لتسويق الفرص وامتلاك قوة الإقناع وإبراز الايجابيات الاقتصادية للموارد فالمستثمرون يستحسنون التفاوض الواضح,الدقيق,المستند على الحقائق والشفافية والمفاوض القادر على الموازنة بين مصالحهم والمصالح الوطنية وامتلاك مؤهلات إدارة التفاوض. التحديات : - المفاهيم السائدة في الغرب عن الطبيعة الاستثمارية في المنطقة العربية تشير إلى محدودية الفرص الإنتاجية المشجعة بسبب الطابع التقليدي والنمطي الغالب على الهياكل الاقتصادية والمناخ الاجتماعي الساكن وظواهر الفساد المالي وانعدام الشفافية ...الخ,وهذه الأمور تتطلب المصداقية في التعامل والثقافة العالية لمواجهة هذه الانطباعات والخلفية الذهنية في فكر المستثمر.

-المقدرة على تركيز الرؤية والأهداف الإستراتيجية في بؤرة "المصالح الوطنية" المتوخاة من الاستثمارات والتوازن مع "مشروعية المنافع والتطلعات" للشركات المستثمرة من وراء توظيف رؤوس الأموال.

الآليات : - امتلاك الدراية المعمقة بقدرات البلد أوالمحافظة والإحاطة بالرؤية الدقيقة عن طبيعة الفرص المتاحة ومواقع المشاريع والبيانات المستوفية للثقة. -المقدرة على خلق المقاربات التي تتطلبها كل فرصة استثمارية من خصوصية واستحقاقات.

- امتلاك القدرة على إدارة المفاوضات والحوار"التركيز على الأولويات،والبقاء دائما في صلب المواضيع المطروحة، واستخلاص النتائج" بالإضافة إلى أهمية التمكن من اللغة والاطلاع على التجارب الاستثمارية الرائدة عالميا بأسلوب إبداعي بعيدا عن التقليد والاستنساخ،والاعتماد على الخصوصية والتميز. محاور الاهتمامات الفكرية : من خلال الإلمام بالقضايا التالية :- - دور الاستثمارات في خلق التعددية الاقتصادية وتنويع الموارد. - طرق تحرير المفاصل الاقتصادية من المركزية المفرطة والتزمت البيروقراطي. - وسائل عودة رؤوس الأموال الوطنية المهاجرة للعمل في بيئتها المحلية,وسبل مساهمة الأموال العربية بالاستثمار في المحيط الإقليمي-العراقي,واستقدام الشركات الأجنبية لتوطين استثمارات بعيدة المدى ،باعتبارها استثمارات جاذبة للتقنيات الحديثة والأساليب الإدارية المعاصرة,وطرق تحفيز القطاع الخاص.

- طرق تفعيل الاستثمارات الإنتاجية(صناعية/ زراعية/متشابكة)كأولوية,بموازاة الاستثمارات الخدمية.

المرتكزات:ترسيخ النسيج والسلم الاجتماعي والاستقرار السياسي باعتبارهما قاعدة الاستقرار الاقتصادي والتنمية.

- تعزيز قوة الدولة المستندة على الجدارة الاقتصادية ومتانة الناتج المحلي ومعدلات النمو والمقدرة على خلق الرفاهية والمحافظة على سمعة بيئة العمل

- الاهتمام بالتنمية المستدامة المعتمدة على الكفاءات والمواهب ومكافحة كل ما يؤذي كرامة الإنسان(المحرومية والبطالة والفقر والجهل والمرض وفجوة التخلف).

- الاهتمام بثقافة تشكيل دور إقليمي وثقل اقتصادي للعراق المعافى,نابع من سمعة وقوة ما يمتلك من مقومات وطاقات كامنة ومزايا الموقع،واحترام الخصوصيات والثوابت الوطنية دوليا وإقليميا.

هذه الرؤية تشكل رسالة إلى العالم والمستثمرين الذين سيتيقنون بأن العراق غني بأبنائه وكوادرة المؤهلة وقدراته الاقتصادية علاوة على أهمية دور السلطة في اتخاذ التدابير الوقائية- الاستباقية لمنع انتقال عدوى الأزمة المالية إلى الداخل,والمحافظة على بيئة العمل

تلك باختصار فحوى ما يجب الاهتمام به وترجمته إلى منهج عملي والتمكن من آليات التطبيق وإدارتها بروح الانفتاح على العالم والمستجدات بعقول مستنيرة لا تكتفي بمحدودية التخصص المهني وسياقات العمل الروتيني،لأن الثقافة التزام تتطلب اكتساب المعرفة الرصينة بموجب منهج ثقافي ذاتي يومي وقضية كفاح شخصي والتزام تجاه الذات.

وأخيرا(نكون أو لا نكون..تلك هي القضية)الجوهرية...لا بل العقيدة معلومة: أوضحت منظمة اليونسكو للعلوم والثقافة الدولية أن معدل حصة الإنسان العربي من القراءة تساوي ربع كيلوغرام"ورق ثقافي"سنويا مقابل٢٥ كغم للفرد سنويا في الدول المتقدمة،وهذا يعادل عشرة كتب تقرأ سنويا مقابل وريقات معدودة يتصفحها الإنسان العربي خلال عام كامل.

نظرة مستقبلية لمحافظة المثنى من خلال ساوه

سعد سباهي

تتمتع محافظة المثنى بموقع ومؤهلات قد تجعلها مدينة ذات أهمية ودور ثقافي وسياحي كبير يرقى بها الى مصاف المدن المهمة في العالم في حال تم استغلال مواردها بالشكل الطبيعي وكما حدث مع مدن في دول اخرى فعلى سبيل المثال(قرية شرم الشيخ)في مصر والتي كانت أنموذجا للمدينة التي أدركت الاداره المصرية أهمية تأهيلها الى أن تأخذ دورها فسعت إلى تطوير مرافقها وتوفير كافة إمكانيات المدينة المتطورة فيها لتكون عاصمة ثانية لمصر تعقد فيها المؤتمرات السياسية والثقافية ويقصدها السائحون من كل حدب وصوب.

ولاشك ان أول واجبات الادارت المحلية للمحافظات العراقية الجديدة أن تتعرف على خصائص ومميزات مدنها لكي تصوغ برامج عمل التطوير والاعمار فيها بالنظر الى أهمية الجانب السياحي وماله من أهمية في النهوض بواقع المحافظات الاقتصادي والثقافي،وذلك من خلال دراسة الواقع الفعلي وأولويات نشاطها الاعماري والاستثماري وبما تفرزة تلك الدراسات من نتائج تؤشر على مايمكن تغييرة وتطويرة من خلال إنجاح تلك المشاريع.

والمعروف أن أهم مايميز المثنى بكل مدنها وقصباتها هو الجانب السياحي الذي يمكن وضع العين عليه بمشروع استثماري يعود بالنفع والمردود الاقتصادي والثقافي الكبير على أبنائها وعلى زيادة الامكانات المادية حيث أن اهتمام أي بلد من البلدان سواء كان عربيا ام اجنبيا على مدى رغبة هذا البلد والشعب على الدفع بعجلة التقدم الاقتصادي والازدهار الحضاري والثقافي الى الامام لما يشكلة الجانب السياحي من تغييرات على مختلف الأصعدة وعلى المستوى المعيشي الذي تعيشة تلك البلدان،ومما لايخفى أن محافظة المثنى هي عبارة عن رقعة جغرافية ذات موارد اقتصادية ومادية معروفة منذ القدم،فمن بين أهم المرافق السياحية والطبيعية التي لايمكن وصفها بالمهملة فقط بل والمنسية هو وجود بحيره (ساوه) التأريخية والتي تشجع المستثمرين المختصين و رجال الاعمال على النظر اليها والى أي موقع جغرافي سياحي تمتلكة محافظة المثنى والتبصر بضرورة استثمارها والرقي بها لجعلها مدينة سياحية تكون محط جذب السياحة والسياح وهذا مايدفع الى التفكير الجدي بطرح موضوع تطويرها وتأهيلها كمشروع استثماري،ذلك انها ارض خام صالحة ومهيئة لأكثر من مشروع استثماري سواء كان سياحي او اقتصادي.

لذا ينبغي هنا التركيز على أهمية بحيرة ساوه من الجانب السياحي وذلك لما لها من اهمية بالغة إذ انها ستعيد الحياة السعيدة التي فقدت في محافظة المثنى من خلال إنشاء اكثر من مشروع سياحي حديث ومتطور على تلك الرقعة الطبيعية والكنز الذي لم يكتشف حتى الآن سواء كان من قبل أهالي المثنى ام من خلال جلب الشركات الاجنبية لاستثمارها،أما اذا قمنا بوضع دراسة شاملة عامة وكاملة عن بعض المشاريع التي من المؤكد نجاحها على تلك المياه الطبيعية سنضع في مقدمة تلك المشاريع عملية الخلق من بحيره ساوه قرية حديثة متطورة تشمل كافة المرافق بما فيها قاعات خاصة بالاجتماعات والمؤتمرات السياسية والفكرية والثقافية،أو من خلال بناء مدينه رياضية نموذجية متطورة بالنظر لما تمتلكة محافظة المثنى من قاعده جماهيرية تعشق الجانب الرياضي،أوالاهتمام ببناء مجمعات سكنية تحتوي نموذجا من القرى السكنية الحديثة والمتطورة حيث تحتوي بحيرة ساوه على مساحة أرض كافية لإقامة مثل هذا المشروع.

ان تلك المشاريع المذكوره أعلاه تعتبر الآن من أهم وأنجح المشاريع السياحية الاستثمارية في البلدان التي تعتمد في اقتصادها على الجانب السياحي،لكن هل يمكن ان يتم انشاء تلك المشاريع بصورة مجتمعة وفي ان واحد على تلك الرقعة الجغرافية المهمة.

محافظة المثنى هي عبارة عن رقعة جغرافية ذات موارد اقتصادية ومادية معروفة منذ القدم،فمن بين أهم المرافق السياحية والطبيعية التي لايمكن وصفها بالمهملة فقط بل والمنسية بحيرة (ساوه) التأريخية

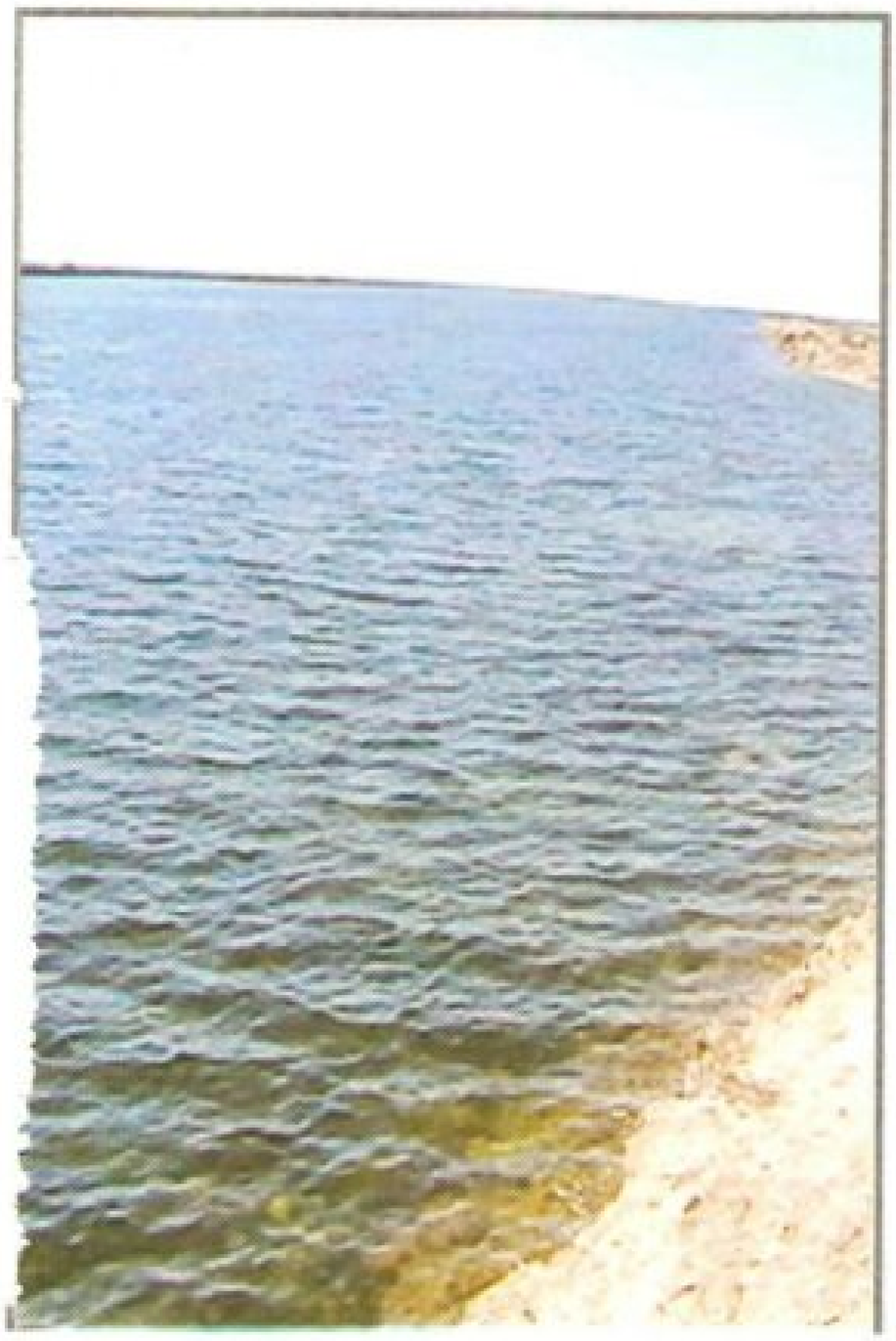

فرص الاستثمار الزراعي في محافظة المثنى

المهندس الزراعي
محمد حلبوص

تعتبر الزراعة من أقدم الموارد في العراق وعمقها يعود إلى عمق تاريخ العراق،فالعراقيون القدامى أغنوا الزراعة بكل ماتعنية الزراعة من كلمة ويشهد بذلك اكتشاف أول قرية زراعية بشمال العراق في أقدم حضارة عرفها التاريخ ،حضارة وادي الرافدين، وهي قرية "حسونة" ،وكذلك ظهور آثار المعاول والعدد الزراعية على سطح جبال زاكروس شمال وطننا الحبيب والتي كانت الزراعة فيها تعتمد على مياه الأمطار بالاضافة إلى السهول الخصبة بين نهري دجلة والفرات والتي شكلت أكبر سهل رسوبي في العراق .

تلعب الزراعة اليوم دورا مهما في الاقتصاد العراقي الذي يمثل أكبر قطاع اقتصادي يوازي الثروة النفطية من حيث تعدد المحاصيل والمنتجات الزراعية الداخلة في الصناعات الغذائية والدوائية وما إلى ذلك .

وفي محافظه المثنى الآلاف من الدونمات الزراعية الخصبة والصالحة للزراعة ،وتمتاز المحافظة بوفرة المياه الجوفية المخزونة في باطن أرضها والتي اثبتت المختبرات العالمية انخفاض نسبة الأملاح فيها مما يؤهلها لتكون صالحة للاستهلاك الزراعي،وإن قرب هذه المياه من سطح الأرض يساعد على زراعة مختلف المحاصيل وكل أنواع المحاصيل الفصلية وغير الفصلية.

كما ان الأراضي الزراعية تمتد على جانبي نهر الفرات الذي أدى الى انخفاض نسبه الأملاح في تلك الأراضي والتي باتت جاهزة لمختلف أنواع الزراعة بالاضافة الى انتشار جداول الري وشبكة البزل التي ساعدت على جاهزية آلاف الدونمات للإنتاج الزراعي.

وكل تلك المساحات الزراعية واذا ما استغلت بالشكل الأفضل سوف تؤدي إلى تحقق الاكتفاء الذاتي والتكامل الاقتصادي لسد حاجة المحافظة وبالتالي سوف ينعكس ذلك ايجابيا على موارد المحافظة.

ان الطبيعة الجغرافية لمحافظة المثنى تشجع على إنشاء كثير من المشاريع الاستثمارية في القطاع الزراعي كإنشاء حقول تربية وتسمين العجول والخراف وإنشاء حقول الدواجن التي من شأنها رفد أسواق المحافظة بمختلف أنواع اللحوم الحمراء والبيضاء بالاضافة الى بيض المائدة،وهذا سيؤدي إلى خلق سوق تنافسية من حيث نوع وكمية المنتج لاسيما أن محافظة المثنى تفتقر إلى هكذا مشاريع.

ومن الفرص الاستثمارية الزراعية المتاحة والتي تحتاجها محافظة المثنى لغرض سد وتأمين النقص الغذائي والتي نشجعها وندعوا إليها هي اقامة معامل لصنع معجون الطماطم والزيوت النباتية وكبس وتعبئة التمور وصنع دبس التمر،وعلى صعيد استغلال الثروات الحيوانية وتطويرها من الممكن اقامة حقول تسمين العجول والخراف وإنشاء مسالخ ومجازر حديثة للحوم الحمراء والبيضاء ومعامل لإنتاج الألبان علما ان الاستهلاك المحلي لمحافظة المثنى من اللحوم الحمراء والبيضاء في زيادة تصاعدية وإقبال السوق الكبير على استيراد هذا النوع من اللحوم يشجع على خلق بيئة استثمارية كبيرة في المحافظة.

أهمية الاستثمار في رأس المال البشري

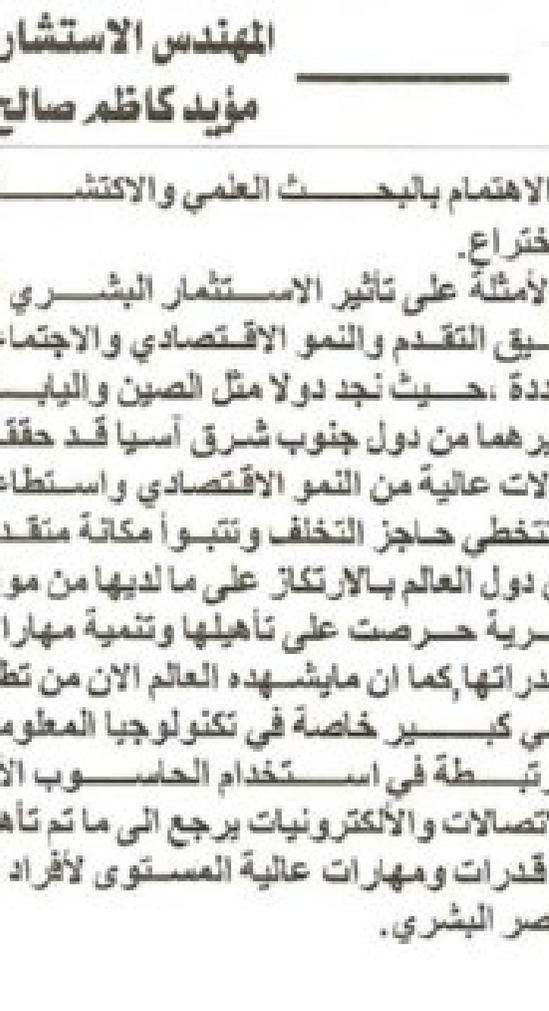

المهندس الاستشاري
مؤيد كاظم صالح

تعتبر الموارد البشرية من المقـايس الأساسية التي تقاس بـها ثروة الأمم باعتبـار هذه الموارد على راس المكونات الراســـمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقـــتصادي أو الاجتماعي للدول حـيث أصبـح العنصر البشـري ودرجة كفاءته العامل الحاسم لتحقيق التقدم.

وقد أكد علماء الاقـتصاد منذ وقـت طويل أهمية تنمية الموارد البشـــرية في تحقـــيق النمو الاقتصادي,حيث ذكر آدم سميث في كتابه الشهير "ثروة الأمم" أن كافة القدرات المكتسبة والنافعة لدى سائر أعضاء المجتمع تعتبر ركنا أساسيا في مفهوم رأس المال الثابت.

كما أكد ألفريد مارشال على أهمية الاستثمار في رأس المال البشـري باعتبـاره اسـتثمارا وطنيا وفي رأيه ان أعلى أنواع رأس المال قـــيمة هو رأس المال الذي يســـتثمر في الانســـان.اذا عن طريق الانسـان تتقـدم الأمم,والاقـتصاد ذاته ذو قيمة محدودة ان لم يستغل في سبيل التقدم وذلك عن طريق القوى البشـرية التي تحـول الثروات من مجرد كميات نوعية الى طاقـــات تكنولوجية متنوعة تحقق التقدم المنشود.

وفي دراســـة عن تأثير التعليم وتنمية القـــوى البشرية بشـكل عام في النمو الاقـتصادي قسم العالمان هاربسون و مايرز بلاد العالم الى أربعة مســتويات من النمو الاقـتصادي تتأثر بـدرجة التعليم هي :

البلاد المتخلفة (UNDER DEVELOPED COUNTRIES) وهي التي تعاني من ضعف الوعي بـالتعليم ومحـــدودية امكانات المدارس وانتشـــار ظاهرة التســرب وارتفاع الفاقـــد في التعليم وانخفاض معدلات القيد في المدارس (٥٠-٤٠% من الفئة العمرية ٦-١٢ ســـــنة في المرحلة الابتدائية , ٣% من الفئة العمرية ١٢-١٨ سنة في المرحلة الثانوية) واغلب دول هذه الفئة لا يوجد فيها جامعات والقـــليل من المعاهد العليا. والنوع الثاني البـــــلاد النامية جزئيا PARTIALLY DEVELOPED (COUNTRIES وهي البـلاد التي بـدأت في طريق التقدم وقطعت بـه شوطا محـددا,ويتميز التعليم بـها بـالتطور السريع من حـيث الكم على حساب نوعية التعليم,وتعاني هذه الفئة من البلاد من ارتفاع نسبـة التســرب والفاقـد من التعليم خاصة التعليم الابـــــــتدائي رغم عنايتها به,وانخفاض نسبة المقيدين بالمرحلة الثانوية ونقـص أعداد المدرســين ومع وجود الجامعات فيها الا أن اهتمامها موجه الى التعليم النظري.

والنوع الثالث البلاد شبـه المتقـدمة (SEMI - ADVANCED COUNTRIES)وهي البلاد التي قـطعت شـوطا متوسـطا في طريق التقـدم ويتميز التعليم فيها بـأنه الزامي لمدة ٦ سـنوات وترتفع معدلات القـيد بـها لتصل نحـو ٨٠ % , ومشكلات التسرب والفاقد من التعليم أقل حدة من الفئتين السابقتين,والتعليم الثانوي متنوع ويميل الى الاتجاه الأكاديمي بـــهدف الاعداد الى التعليم الجامعي الذي يتميز بهذه البلاد بـالارتفاع الى أن الجامعات تعاني من ازدحـــام الطلاب وضعف الامكانات المادية ونقص أعداد هيئات التدريس.

أما النوع الرابـــع فهي البـــلاد المتقـــدمة (ADVANCED COUNTRIES)أي البلاد التي قطعت شوطا طويلا في طريق التقدم وحققـت مســتوى اقـتصادي متطور خاصة في مجال الصناعة وتزدهر بـها حـركة الاكتشـافات العلمية ولديها رصيد من الكفاءات البشـــرية والقوى العاملة المؤهلة والمدربـة ويتميز التعليم بـها بـارتفاع معدلات القـيد في جميع مراحـله وارتفاع مســـتوى التعليم الجامعي والاهتمام بـالكليات بة بـدرجة تفوق الكليات النظرية مع الاهتمام بالبحـــث العلمي والاكتشـــاف والاختراع.العلمية بدرجة تفوق الكليات النظرية مع الاهتمام بالبحـــث العلمي والاكتشـــاف والاختراع.

ان الأمثلة على تأثير الاســتثمار البشـــري في تحقـيق التقـدم والنمو الاقـتصادي والاجتماعي متعددة ،حـيث نجد دولا مثل الصين واليابـان وغيرهما من دول جنوب شرق آسيا قـد حققـت معدلات عالية من النمو الاقتصادي واستطاعت أن تتخطي حـاجز التخلف وتتبـوأ مكانة متقـدمة بين دول العالم بـالارتكاز على ما لديها من موارد بشـرية حـرصت على تأهيلها وتنمية مهاراتها وقـدراتها,كما ان مايشـهده العالم الان من تطور علمي كبـــير خاصة في تكنولوجيا المعلومات المرتبـــطة في اســـتخدام الحاسـوب الآلي والاتصالات والألكترونيات يرجع الى ما تم تأهيله من قدرات ومهارات عالية المسـتوى لأفراد من العنصر البشري.

الخطة التسويقية ببساطة

اعداد : أوس محمد علي
مدير قسم النافذة الواحدة
وخدمات المستثمرين

تسمع كل يوم من يشدد على ضرورة امتلاك كل فرد منا خطة تسويقية،فما هي هذه الخطة وما السبيل لوضعها. لست أستاذا أكاديميا،لذا سأصوغها بطريقة شديدة البساطة تجعلك تنتهي من القراءة وأنت صاحب خطة تسويقية فعالة.

الخطوة الأولى "افهم سوقك ومنافسك"يغلب على بعضنا التقليد فما أن تسمع بأن شخصا أو مجموعة قد حققوا نجاحا في عملهم حتى تجد شباب المدينة وقد تحولوا ليعملوا في ذات المجال والنشاط وهذه السياسة لا تجدي في عالم الأعمال.

عليك أن تنظر لبعيد وأن تحاول فهم توجهات السوق الذي اخترت العمل فيه، كذلك لا يكفي أن هواتف نوكيا مطلوبة من الجميع لكي تقرر أن تفتح محلا لبيع الهواتف، عليك معرفة ما الذي يريده السوق وليس فقط ما يحتاجه،قد تجد سوقا فقيرا لكن كل من فيه يريدون شراء هواتف غالية الثمن - هم لا يحتاجونها فعلا لكنهم مستعدون لشرائها،وهذه النقطة غاية في الأهمية- فالأسواق لا تتبع المنطق العقلاني في كثير من الأحيان.

الإجابة عن بعض الأمثلة التالية من الأسئلة ستساعدك أكثر على فهم السوق الذي ستعمل فيه:

- هل هناك قطاعات في السوق غير مخدومة بشكل كاف؟
- هل هناك فرصة كافية لتحقيق ربح كاف من بيع منتجك/خدمتك في السوق؟
- ما النصيب اللازم شغله من السوق حتى تعادل عوائدك مصاريفك؟
- هل هناك منافسة زائدة عن الحد في قطاعك من السوق؟
- ما هي نقاط ضعف منافسيك والتي يمكنك تحويلها إلى نقاط قوة لديك؟
- هل السوق يريد أو يقدّر عروضك الخاصة التي يمكنك تقديمها؟

الخطوة الثانية"افهم عميلك"مرة أخرى،(لا تخلط ما بين الحاجات والرغبات) فحين يرغب السمين في وجبة دسمة فهذه ليست حاجة،وحين يرغب صاحب سيارة فارهة في سيارة أكثر رفاهية فهذه ليست حاجة بل رغبة. كم مرة سمعت عن صديق ذهب لشراء شيء محدد فعاد وقد اشترى أشياء أخرى كثيرة، ربما دون أن يشتري ما ذهب لشرائه في البداية.

الناس لا يشترون دائما ما يحتاجونه، لكنهم سيشترون دائما ما يريدون ويرغبون فيه حتى ولو لم يكن لديهم المال اللازم للشراء.

ولتفهم عملائك، عليك أن تسأل نفسك

- **كيف يحصل العملاء المحتملون على المنتجات المشابهة لما تبيعه(من المتجر، انترنت، أصدقاء)**
- **من هو المشتري الأول، ومن هو العنصر المؤثر في قرار الشراء (الزوجة،الابن،رجل المبيعات،المدير)**
- **ماهي عادات العملاء المحتملين،ومن أين يحصلون على معلوماتهم (جريدة،مجلة،تليفزيون،انترنت)**
- **ما هي دوافع ومحفزات العملاء للشراء(التفاخر،تجنب الألم،المظهر الخارجي)**

الخطوة الثالثة "اختر الطبقة الغنية"

إذا قلت أنك تستهدف الجميع ليكونوا عملاءك فما ستحصل عليه هو لا شيء،أصبح السوق الآن متخما بشتى أشكال المنافسة،وإن لم تتميز فلن يميزك أحد. ابحث عن قطاع غني من السوق واعمل على أن تكون ملك هذا القطاع وبعدما تنجح تماما في هذه الخطوة يمكنك تكرارها والانتقال لتتحكم في قطاع غني آخر.

اختيارك هذا لا يجدي ما لم تكن مهيئا للتعامل مع القطاع الغني الذي تستهدفه،فإن لم تكن ملك الأناقة فلا تفكر في بيع منتجات برادا ودانهيل لأنك لن تقنع هذا القطاع بأن يسمع منك.

الخطوة الرابعة "طور رسالة تسويقية واضحة" بكلمات معدودة يجب أن تشرح بسهولة ما الذي تبيعه وتقنع العميل المحتمل بالشراء،رسالة مشروب سفن أب(يا لذيذ يا رايق)تفيدك أن المشروب سيعطيك اللذة وسيعطيك البال الرائق فقط عن طريق شرب(علبة المنتج)أو الزجاجة،ابحث لنفسك عن رسالة مشابهة.

لا يأخذ الأمر هنا،إذ يجب أن يكون لديك رسالتين الأولى سهلة بسيطة قصيرة والثانية ستكون طويلة رزينة تشرح كل ما تفعله في تجارتك، تبدأ فتشرح المشاكل التي يحلها منتجك ثم تؤكد أن منتجك فعلا يحل هذه المشاكل ثم تشرح لماذا أنت بالذات من يستطيع حل المشكلة دون غيرك ثم تضرب أمثلة من الواقع لعملاء سعداء راضين عن مستوى خدمتك ثم تشرح شرائح أسعارك وشروط الدفع ثم تشرح سياسة الضمان لديك.

الخطوة الخامسة "حدد وسائلك التسويقية"

إذا كنت لا تزال تذكر الخطوة الثالثة حين قلنا اختر الطبقة الغنية التي يمكنك الوصول إليها بسهولة، فعليك تحديد الوسائل المحتملة للوصول إلى هذه الطبقة المستهدفة.

وسيلتك للتسويق هي الغلاف الخارجي الذي يزين رسالتك التسويقية،وعليك بالطبع اختيار الوسيلة التي ستحقق لك أفضل العوائد،الوسيلة التي تصل لأكبر عدد محتمل من العملاء المحتملين بأقل تكلفة ممكنة.

وهذه الوسائل قد تكون:إعلانات الجرائد/المجلات/القنوات التليفزيونية/ محطات الراديو/الدعايات الورقية/إعلانات الشوارع/اليافطات/المسابقات/الإعلانات المبوبة/الحملات الخيرية/المعارض/الصفحات الصفراء/مقالات الجرائد والمجلات.

الذكاء يقتضي أن تعرف أفضل وسيلة تروق للطبقة الغنية التي تستهدفها، فلا فائدة تعود عليك من استخدام وسيلة لا تصل إلى الفئة التي تستهدفها وتريدها.

الخطوة السادسة "حدد أهدافا للمبيعات وللتسويق" عليك تحديد هدف تسعى إليه،واضح بشدة، للجميع صغيرهم وكبيرهم، هذا الهدف مكتوب بلغة سهلة ومفهومة، يمكن الوصول إليه بسهولة شديدة،هذا الهدف يجب أن يكون قابلا للتحقق،قابلا للقياس،ومقرونا بزمن يجب تنفيذه خلاله.

على أهدافك أن تتضمن أرقاما مالية،مثل عوائد مبيعات سنوية،أو متوسط مبيعات لكل فرد في فريق المبيعات- بالإضافة إلى تضمن أرقام غير مالية،مثل عدد وحدات مباعة، عقود موقعة، عملاء جدد،مقالات منشورة...

ما ان تحدد أهدافك، عليك أن تضعها في صورة خطوات وتعرضها على فريق العمل وتشرح لكل عضو دوره في تحقيق هذا الهدف وأن تنشر هذه الأهداف في أماكن العمل،حتى يعرفها جميع العاملين.

الخطوة السابعة "خصص ميزانية للتسويق"

هنا حيث ستختلف معي،فالظن السائد أن التسويق قسم لا فائدة منه وهو أول قسم تقطع رقبته عند الحاجة لضغط النفقات،الذكاء هو أن تحدد النسبة الأمثل من ميزانيتك العامة لتخصصها للتسويق فالتجارة الناشئة عليها الدعاية لنفسها حتى يعرفها الناس بينما التجارة التي مر عليها الوقت ورسخت أقدامها لن تنفق ذات النسبة،من سيطرح منتجا جديدا عليه أن ينشر هذا المنتج في كل مكان وهكذا.

عليك أولا حساب تكلفة الحصول على عميل جديد أو تكلفة بيع منتج واحد عن طريق قسمة نفقات الدعاية والتسويق الإجمالية السنوية على عدد الوحدات المباعة،خذ هذا الرقم واضربه في الهدف المرجو الذي تريد تحقيقه (عدد الوحدات التي تريد بيعها،عدد العملاء الجدد) وستحصل من الناتج على رقم يفيدك في معرفة ما يجب عليك تخصيصه لقسم التسويق.

قبل أن تنطلق لتضع أول خطة تسويقية لك،تذكر أن ما قلناه هنا هو نذر يسير من كثير،وأن هناك طرق لا حصر لها لوضع الخطط التسويقية،لكن الأبسط هو الأفضل دائما.

دعم الاستثمارات الوطنية والمحلية

الاستثمار في المحافظة هي مسؤولية جميع أبنائها

اعداد : المهندس صلاح الحمداني
تصوير : امين علي

من خلال دراستنا إلى الواقع الاستثماري في المحافظة والفرص المتاحة فيها والفرص التي يمكن خلقها داخل المحافظة لزيادة النمو الاقتصادي ورفع المستوى المعاشي لأبنائها ليتناسب والخيرات التي فيها جاءت هذه الدراسات على شكل أجزاء تنشر في إعداد المجلة الاستثمارية لمحافظة المثنى

الجزء الأول

صناعة الانترلوك(حجر الارصفه والطرقات):

يمر العراق والمحافظة الان بنهضة عمرانية شملت جميع نواحي الحياة في بناء البنى التحتية وبدأت تتسارع وتيرة تنفيذ المشاريع ومع وضع الضوابط المناسبة لتنفيذها،ولعمل أي خطة تنموية يجب ان يكون لهذه الخطة أهدافا عامة وأهداف وطنية يجب الوصول إليها من خلال تنفيذها وتحديد السبل الكفيلة لتحقيقها ومن هذه الأهداف الضرورية لعراقنا اليوم بصوره عامة ومحافظة المثنى بصورة خاصة هي:

1- القضاء على البطالة التي تعاني منها محافظة المثنى والتي تعد الأكثر بين محافظات العراق لذا يجب إن يكون احد أهداف المشاريع هو تشغيل اكبر عدد من الأيدي العاملة في المحافظة

2- زيادة النمو الاقتصادي أي زيادة إنتاج المعامل الإنتاجية في المحافظة من خلال الاعتماد على منتجاتها وبالتالي ستكون هذه الأموال المصروفة في إعادة الأعمار مدورة في السوق المحلية وتعود بالفائدة المضاعفة على جميع أبناء المحافظة بصورة مباشره أو غير مباشرة .

ولو توقفنا على استخدام الانترلوك علي الصعيد العالمي يعتبر من أساليب البناء الحديثة و الأقل كلفة في اكساء الارصفه بل ويستخدم على نطاق واسع جدا في الطرقات بالاضافة الى قلة تكاليف اكساء المتر الواحد والمنظر الجميل لهذه الطريقة من الاكساء وكذلك أجور الصيانة للشارع تنخفض إلى اقل من النصف وبذلك يكون اكساء الطرق العامة والارصفه بمادة الانترلوك(وخاصة الطرقات الداخلية للمدن والتي تكثر فيها اعمال الحفر والصيانة بصورة مستمرة)موضوع يحتاج إلى دراسة جادة من قبل الجهات المسؤولة عن الأعمار في المحافظة وخاصة مشاريع الاكساء تواجة مشاكل في نقص مادة الاسفلت والتي تعتبر من اهم اسباب تاخر اكساء الطرق داخل المحافظة

ولكننا نقف اليوم امام معمل انترلوك متوقف في محافظة المثنى جنوب مدينة السماوة وذو مواصفات غربية ويعمل وفق احدث المواصفات العالمية ذو طاقة إنتاجية عالية تصل إلى ٣٠٠٠ قطعة في الساعة ويعمل فيه أكثر من ٢٥ عامل.لكن الغريب في الأمر إن المنتج متكدس في المعمل وقد توقف بسبب توقف الطلب على المنتج وعند تفقدنا للمشاريع المنفذة في المحافظة وجدنا اغلب الانترلوك المستخدم هو مستورد من الكويت وعند مقارنتنا للمنتج الكويتي وجدناه اغلى سعرا من المنتج العراقي حيث يصل إلى الحدود العراقية بـ ١٦٠٠٠ دينار عراقي للمتر المربع الواحد(عدا أجور النقل)بينما المنتج العراقي ب ١٤٠٠٠ دينار عراقي في المحافظة توقعنا الخلل في المواصفات وعند تفحص المواصفات وجدنا المنتج العراقي هو اعلى جودة وأكثر سماكة من المنتج الكويتي(سمك المنتج العراقي٨ سم وسمك المنتج الكويتي٦ سم)كما إن مواصفاتة التقنية هي اقل حيث طريقة تركيب المنتج العراقي أفضل واقوى تماسكا ولا تحتاج إلى(حشوه إسمنتية)بين القطع كما في الصورة

توقعنا الخلل في المواصفات وعند تفحص المواصفات وجدنا المنتج العراقي هو اعلى جودة وأكثر سماكة من المنتج الكويتي(سمك المنتج العراقي٨ سم وسمك المنتج الكويتي٦ سم)كما إن مواصفاتة التقنية هي اقل حيث طريقة تركيب المنتج العراقي أفضل واقوى تماسكا ولا تحتاج إلى(حشوه إسمنتية)بين القطع كما في الصورة

إننا هنا نتساءل بدهشة كيف سنبني بلدنا ونحن نحارب الطاقة الانتاجية المحلية ونرسل بأموالنا إلى الدول المجاورة ونزيد النمو الاقتصادي ونقضي على البطالة لتلك الدول وشعبنا يتضور جوعا ويشكوا من توقف المعامل التي هي سبب رزق كثير من العوائل.

كذلك وجود عشرات المعامل الصغيرة والتي تنتج نفس المواد الانشائية ولكنها اما متوقفة او تعمل بنسب ضئيلة جدا قد لا تتجاوز سد رواتب العاملين في تلك المشاريع الأمر يحتاج إلى إعادة حساباتنا على مستوى الموازنة العامه للمحافظة والى اختيار المنتجات المحلية في تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار قبل التفكير في استيراد البدائل من المحافظات المجاورة أو الدول المجاورة ليتم استغلال هذه الأموال بالشكل الأمثل وتعم الفائدة على جميع أبناء المحافظة وتحقيق الأهداف من خطط التنمية والأعمار بالمحافظة التي تم الاشارة إليها سابقا مما سينعكس إيجابا على جميع المعامل الإنتاجية في المحافظة وتدفعهم إلى زيادة الإنتاج وتحسين النوعية وهذا الطلب على الاستهلاك داخل المحافظة سيجذب الاستثمارات إليها مما يساعد على انشاء مشاريع استثمارية صناعية أخرى

أي إننا بحاجة إلى قرار سياسي من الحكومة المحلية في المحافظة لتشجيع عمل المشاريع الصناعية في المحافظة بالاعتماد على منتجاتها في تنفيذ مشاريع إعادة الأعمار والتي هي بعشرات المليارات سنويا بدلا من إرسالها بحولات خارجية إلى خارج البلد لتذهب إلى المستثمرين في تلك الشركات وتوزع رواتب على العمال الأسيويين وتنمي الاقتصاد الخارجي لتلك الدول فلنجعل هذه المبالغ الكبيرة تعود إلى السوق المحلية وتزيد من عملية التبادل التجاري داخل المحافظة وبالتالي رفع المستوى المعاشي للسكان وبذلك ستبني مدننا وبلدنا ونؤمن مستقبلا زاهرا لابناءنا.

الاستثمار... المعالج الأنسب للركود الاقتصادي

حاكم غازي راجوج

إن النظام الرأسمالي ليس له أيدلوجية في الوقت الراهن بل يتغير اذا ما تعرض للأزمات الاقتصادية و هذا سر قوته.
ذلك لأن المدرسة الاقتصادية في هذا النظام تشير إلى أن العلاج الأنسب في حالة الركود الاقتصادي هو الاستثمار في كافة القطاعات خاصة عندما يكون هناك تراجع في أسعار النفط بالاضافة الى التقلبات الاقتصادية في أسعار الصرف للأسهم والعقارات،والتي تدنت إلى مستويات غير مسبوقة من جراء الأزمة المالية العالمية.
في هذه الحالة يعتبر الاستثمار ملاذا آمنا وأوفر حظا في أوقات الأزمات لأن التجارب أثبتت خاصة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ أن قطاع الاستثمار سجل نموا كبيرا وخاصة في منطقتنا العربية وبنسب متفاوتة وحسب الاستقرار السياسي.
الاستثمار سجل نموا اقتصاديا ملحوظا ولايزال يحظى بثقة الكثير من رجال الأعمال الذين يعتبرونه وعاءا اقتصاديا آمنا للتخلص من الركود الاقتصادي والحفاظ على الأموال وسط الخسائر التي تحققت بأغلب القطاعات الأخرى.
إن الاستثمار سيكون له دور إيجابي في العراق،لكن فقط عندما يتم التخلص من الضغط التقليدي الحالي الناتج عن عدم تفعيل قانون الاستثمار والذي أدى إلى زيادة القلق لدى المستثمرين الذين يطالبون بإجراءات سريعة من قبل الحكومة والبرلمان والحكومة المحلية.
في ظل هذه المرحلة تتطلب عملية دعم الاستثمار الحصول على موافقة برلمانية لتفعيل القوانين،وكذلك يجب أن يكون هناك دور كبير لوسائل الإعلام في نشر الوعي الثقافي الاستثماري لأوسع رقعة من الرأي العام وبطرق متنوعة ومتعددة لأن دور الاستثمار له مسار جديد سيترك بصماته على مستقبل الاقتصاد العراقي في التخلص من البطالة وعدم الاعتماد على صناعة النفط الذي تدنت أسعاره دون المستوى المتوقع بسبب الأزمة المالية العالمية وركود اقتصادي عالمي ليس العراق بعيدا عنه،ومن هنا يتضح لنا إن الاستثمار له مسارين مسار إعادة الإعمار ومسار التخلص من كافة الأزمات الاقتصادية.

اثر القطاع الخاص في التنمية الصناعية على مستوى العالم

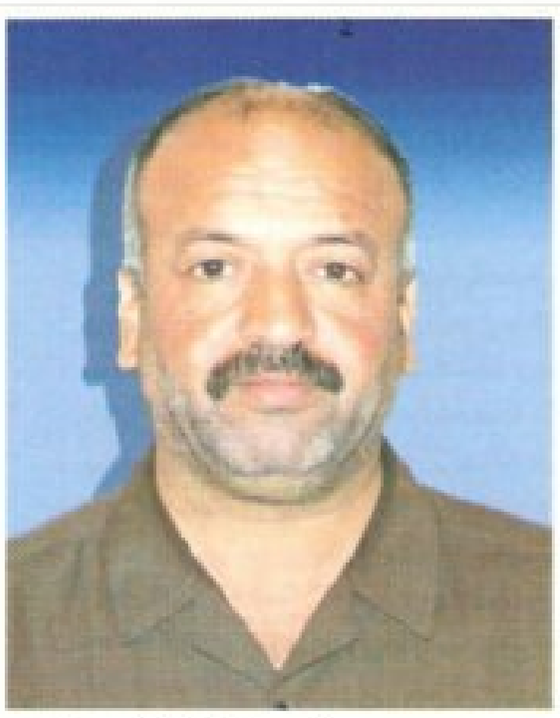

جواد عبد الكاظم حلبوص

أولت الدول الرأسمالية والصناعية اهتماما كبيرا وواضحا في قطاع التنمية الصناعية من خلال أنشاء المعارض العالمية الكبرى لجعل حالة التنافس قائمة ومستديمة ومن ثمار الخطط الصناعية التي اتبعتها تلك الدول هو نقل المكننة الصناعية من سيطرة تلك الدول إلى القطاع الخاص لغرض تفعيل هذا القطاع ودعمه في كل الجوانب الاقتصادية والمالية ففي بادئ الأمر لم يكن نقل المكننة الصناعية بشكل كامل إلى القطاع الخاص بل الدولة كانت الشريك في عملية الإنتاج والتسويق وهذا ما ظهر بعد الحرب العالمية الثانية حيث بدأت الدول الرابحة للحرب بنقل وتحويل الجزء الأكبر من المعامل والمصانع إلى حالة الشريك مع أصحاب رؤوس الأموال ما عدا الصناعة الحربية التي ظلت تحت سيطرة تلك الدول وبشكل كامل .
وفي عقد الثمانينات من القرن التاسع عشر ونتيجة لحصول حالة الإشباع في سوق السلع العالمي وحصول حالة الركود الاقتصادي دعت تلك الدول إلى بناء شراكة قوية مبنية على التكامل الاقتصادي والفائدة المتبادلة بين شركات القطاع الخاص والقطاع العام وتسهيل فائدة هذا القطاع ورجال الإعمال وتهيئة مناخ صناعي ووضع عدة آليات من شانها إن تسهل السبل أمامه لردم الفجوة والفراغ التقني وتحويله إلى اقتصاد السوق الكبير ولتحريك عجلة النمو الصناعي والاقتصادي يجب دعم كوادر القطاع الخاص من خلال فتح آفاق استثمارية جديدة ومتنوعة في مختلف الاختصاصات وزيادة الإعفاءات الضريبية على السلع المنتجة محليا وزيادة الضرائب على السلع المستورة لنفس المنتج من اجل خلق سوق المنافسة والتي ستؤدي إلى زياد الطلب على المنتج المحلي وكذلك السماح للقطاع الخاص بالانفتاح على الشركات العالمية لغرض نقل الخبرة والمكننة الصناعية الحديثة من اجل تحسين الإنتاج وهذا بالتالي سيؤدي إلي خلق جيل صناعي مؤثر في زيادة أفق التنمية الصناعية وبالمقابل يخفف عن كاهل المؤسسات الحكومية والرسمية.

مدير بلدية السماوة:

أجرى الحوار: أمين علي

البلدية جهة داعمة لهيئة الاستثمار بكل جهودها

تواجه هيئة الاستثمار في المثنى عدة عوائق "قانونية" بسبب بعض القوانين النافذة والجاري العمل بها من قبل وزارة البلديات ،وللاطلاع على واقع تلك القوانين التي حالت دون تخصيص الأراضي لعدد من المشاريع الاستثمارية في السماوة.
ولتسليط الضوء على العلاقة المشتركة بين مديرية بلدية السماوة وهيئة الاستثمار كان الحوار التالي مع مدير بلدية السماوة المهندس كريم جالي سلطان.

هنالك بعض النقاط العالقة والتي بحاجة الى توضيح

*- كيف تقيمون العلاقات بين مديرية بلدية السماوة وهيئة استثمار المثنى في مجال الاستثمار بالمحافظة؟

- علاقة هيئة الاستثمار ببلدية السماوة علاقة وثيقة بسبب ان عائدية الأراضي ضمن حدود المدن تكون تحت تصرف بلديات المحافظات وبلديات المراكز فبالنتيجة تعتبر البلدية مالكة لتلك الأراضي ،وفيما يخص علاقة البلدية بهيئة الاستثمار في هذا المجال فالحمد لله وبفضل تعاون الاخوة رئيس وأعضاء هيئة الاستثمار وبتوجيه من السيد المحافظ هنالك حاليا تنسيق مشترك في هذا الصدد.

البلدية جزء من أو جهة داعمة لهيئة الاستثمار بكل جهودها،وقد وضعت كل ماتملك من طاقات وامكانات في مايخص توفير قطع الأراضي السكنية والتجارية والصناعية لغرض عرضها على هيئة الاستثمار لتامين تخصيص تلك الأراضي للمستثمرين العرب أوالأجانب.

*- هل تم تخصيص أراض للمستثمرين الأجانب أوالعراب أو حتى العراقيين في المثنى؟

- شكلت في محافظة المثنى لجنة لرسم الخارطة الاستثمارية في محافظة المثنى وفي مدينة السماوة بالذات برئاسة نائب المحافظ وعضوية مدراء الدوائر البلديات والبلدية والتخطيط العمراني والزراعي وعقارات الدولة بالاضافة الى هيئة الاستثمار في المثنى،وقد قامت هذه اللجنة برسم ووضع الخارطة الاستثمارية لمحافظة المثنى ومركزها السماوة وتضمنت مقترحات مشاريع عدة في القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والترفيهية لغرض عرضها على المستثمرين، والتنسيق مستمر مع هيئة الاستثمار في هذا الجانب.

*- هل توجد صعوبات تعرقل عمل الاستثمار من قبلكم أو قبل جهات اخرى؟

- قانون الاستثمار جاء ببعض "النقاط الغامضة" التي بحاجة الى حل والى توضيح من قبل المشرع العراقي ومن قبل وزارة البلديات، عموم دوائر البلديات تعمل بنظام قانون ٣٢ لسنة ١٩٨٦ المعدل الذي ينص على أن تؤول الأرض أو المساطحة الى مؤسسات البلدية وعلى أن تكون المدة القصوى لايجار الأرض ٢٥ سنة،أما قانون الاستثمار فقد نص على أن تكون المدة ٥٠ سنة كحد أقصى قابلة للتجديد.

كما أن هنالك بعض "النقاط العالقة" والتي بحاجة الى توضيح ومنها من الجهة التي تقوم بتثمين الأراضي وتحديد سعر ايجاراتها ،هذه الاستفسارات والملاحظات رفعت الى الوزارة والى مجلس الوزراء وكما استطلعنا من وزارتنا قد شكلت لجنة لغرض تدارس هذه النقاط ووضع الحلول المناسبة لها.

*- ما هي الخدمات التي تقدم من قبل مديرية بلدية السماوة لهيئة استثمار المثنى لانجاح عملها والحفاظ على حق المستثمر؟

- القانون ينصّ على أن التعاقد يتم مع البلدية صاحبة الأرض مباشرة وبالتنسيق مع هيئة الاستثمار ،وبالنتيجة عندما يتم التوقيع مع شركة أو مستثمر عربي أو أجنبي فان حقوق المتعاقدين ستكون مضمونة اضافة الى ذلك فان قانون الاستثمار واضح وصريح وهو يدعم المستثمر بكل قوة.

*- كلمة اخيرة من قبلكم الى هيئة الاستثمار في المثنى؟

- نحن نسجل لهيئة استثمار المثنى تفوقها وسبقها لباقي المحافظات في مجال عملها،وقد قمت ومدير بلديات المحافظة بعدة زيارات الى هيئات الاستثمار في بابل وكربلاء للاطلاع على واقع عملهم والمشاكل التي تعيق عملهم والبحث عن الحلول البديلة...بلدية السماوة وكل مؤسسات البلدية في المحافظة يد واحدة مع هيئة الاستثمار لدعم عملها وتطوير اقتصاد البلد ونحن نتمنى للاخوة في الهيئة الموفقية في كل مجالات عملهم.

التوطن الصناعي في محافظة المثنى ..رؤية مستقبلية

د. سفير جاسم حسين/رئيس قسم الجغرافيا
كلية التربية/جامعة المثنى

يعرف التوطن الصناعي بأنه قيام عدة صناعات في إقليم معين،ويعد موضوع توطن الصناعات من الركائز الأساسية في اقتصاديات الدول وبالذات الدول المتقدمة التي أخذت على عاتقها الالتزام بأساسيات التوطن الصناعي وفقاً للمنظور العلمي الذي يعتمد على استخدام النماذج (الموديلات) الرياضية والنظريات الخاصة به وبما يتناسب مع الوضعية الجغرافية لأي إقليم.

يرتكز التوطن الصناعي (Industrial Localization) على عدة عوامل اقتصادية واعتبارات سياسية يمكن وصفها بأنها عوامل مؤثرة بالتوطن الصناعي إذ تشمل العوامل الاقتصادية المادة الأولية (Raw material) والنقل (Transportation) ورأس المال (Capital) والأيدي العاملة (Labour)

أما الاعتبارات السياسية :فتتضمن التوجيه الحكومي الذي يرتكز بطبيعة الحال إلى فلسفة السياسة الاقتصادية للدولة فهناك السياسة الاقتصادية الرأسمالية .

والسياسة الاقتصادية الاشتراكية , والسياسة الموجهة. والسياسة الموجهة غالبا ما تلغي الاعتبارات الاقتصادية بشكل.كلي أو جزئي وهي قائمة على نظرية النمو الغير متوازن(Non - Balance Theory)

بعد هذه المقدمة حول مفهوم التوطن الصناعي يمكننا الآن البدء بشأن تطبيق هذه الآليات في محافظة المثنى إذ يمكن القول بأن المحافظة تعاني من عوز اقتصادي.

عليه يستوجب التفكير بمستقبل المحافظة من جميع النواحي سواء الاجتماعية , الإدارية , والخدمية , والاقتصادية التي يجب أن تضعها في أول السلم لكونها تعد الأساس في تطور تلك المتغيرات.

في الوقت الحاضر تعد الصناعة في المحافظة صناعة بدائية غير مرتكزة على أساس علمي,فهي أقيمت على أساس سياسة التوجيه المركزي آنذاك,أما الآن فأن سياسة الدولة انتقلت إلى سياسة السوق الحر,وبالتالي يجب أن نعمل على استيعاب هذه التجربة ووضع الحلول البديلة التي تتلاءم مع هذه السياسة والتي من شأنها تطوير المحافظة اقتصادياً.عليه ينبغي الأخذ بتطوير القطاع الصناعي,إذا ما أخذنا بمبدأ التخصص بالصناعة,فالمحافظة يمكن أن تتخصص بالصناعات الإنشائية وهناك إقليم مثالي لتوطن هذه الصناعة وهو إقليم المملحة.

وسبب اختيار هذا المكان كونه الأنسب من حيث تواجد مستلزمات الإنتاج المتمثلة بقربة من مصادر المواد الأولية (الصخور بأنواعها),شبكة طرق النقل المتمثلة بطرق السيارات وسكك الحديد,قربها النسبي من مصدر المياه الدائمة (نهر العطشان) وبعدها عن مراكز الاستيطان إذ يجب الأخذ بنظر الاعتبار الجوانب البيئية,وهذا ما يعزز الاستقرار السكاني في المحافظة وإيجاد أكبر قدر ممكن من فرص العمل من خلال جعل إقليم المملحة كقطب نمو صناعي (Industrial Growth pole) مثالي في المحافظة وهذا يتطلب إجراء الدراسات وعقد الندوات ليتم ضم مختلف التخصصات من أبناء المحافظة ومن ثم استدعاء الخبراء,وجذب المستثمرين ودعم قانون الاستثمار في البلد.

كيف ينجح الاستثمار السياحي ؟

برهان عبد الغفار جاسم

رغم مضي سنوات على الرهان السياحي , ورغم إجماع العالم على كون العراق بلداً سياحياً من الدرجة الاولى وذلك لتمتعة بالمناطق الاثرية والسياحية التي تعود إلى آلاف السنين فأن خطواتنا بهذا الاتجاه مازالت متعثرة وبحاجة إلى المراجعة وأعاده التأمل بتركيز كبير

لاننكر إن هناك تقدما ملحوظاً في الترويج السياحي الا انة من حيث البنية التحتية لقطاع السياحة فما زال طور الانشاء والتكوين.

كمواطن أعرف أن الجهات الرسمية حققت تقدماً على أرض الواقع رغم أن مفهوم التنمية السياحية مفهوم شامل يستثمر المكان والطبيعة والإنسان ويراهن على التنوع البيني الذي هو خاصية يتفوق بها العراق على دول المنطقة والشرق الأوسط قاطبة

في العراق توجد جميع مقومات نجاح الاستثمار السياحي إبتداء من معالم التاريخ والطبيعة الساحرة وتنوع المناخ والجغرافيا والموروث الشعبي الهائل وانتهاء بالأمن والاستقرار إن إشراك المجتمع في العمل السياحي يجعل كل فرد منة يبتكر اسلوباً محبباً لنفوس السياح ويجعلة الاحرص من الدولة على أمن السياح ونظافة

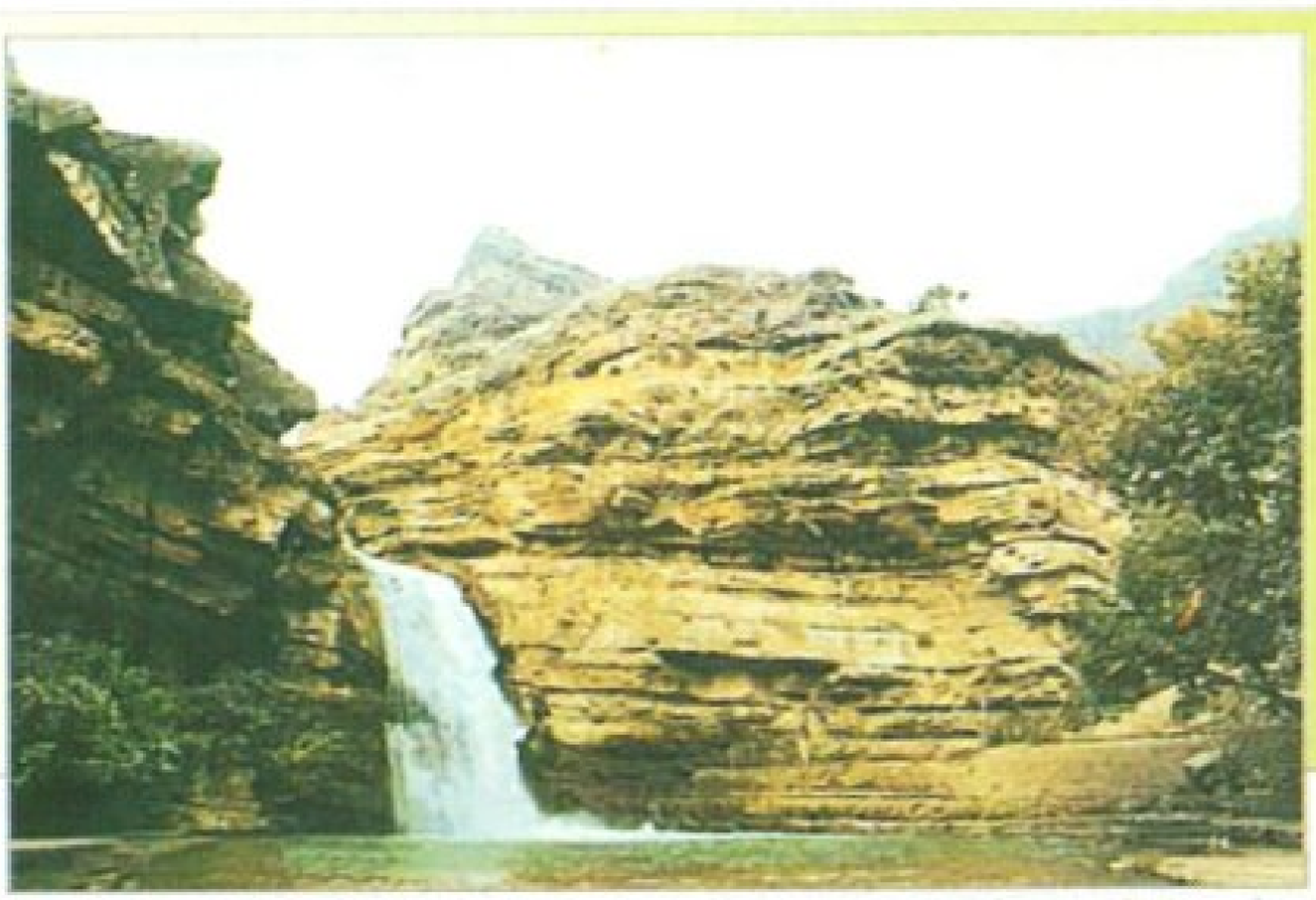

البيئة وسلامة المكان لأنة سيرتبط مع كل ذلك بعلاقة تكافلية كمصدر رزق للفرد وأسرتة لذلك نحن ننتقد ونقترح مدفوعين بذلك الطموح عسى ان يكون بعض ما نطرحة نافعاً بقدر ما على طريق إنجاح الاستثمار السياحي الوطني.ان يكون بعض ما نطرحة نافعاً بقدر ما على طريق إنجاح الاستثمار السياحي الوطني.

واقع الاستثمار في العراق

(المشاكل والحلول) و(المقترحات)

ابراهيم البغدادي
عضو الهيئة الوطنية للاستثمار
رئيس مجلس ادارة مجموعة شركات البغدادي الدولية

بعد صدور قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتشكيل الهيئة الوطنية للاستثمار (وهيئات الاستثمار في المحافظات) والتي نجحت باستقطاب وجلب الكثير من الاستثمارات الى العراق حيث قامت بأصدار ومنح العديد من الرخص الاستثمارية لمشاريع عملاقة وكبيرة ومتوسطة في كافة انحاء العراق ولمختلف المشاريع الاستثمارية (مثل البناء والانشاءات والاستثمارات الصناعية والخدمات العامة... وغيرها) وفي فترة تعد قياسية اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار الوقت القصير التي تشكلت به هذه الهيئة ، الا ان في حقيقة الامر فان واقع الاستثمار في العراق مازال يعاني الكثير من المشاكل والمعوقات التي تعرقل عملية الاستثمار ونلخص هذه المشاكل والحلول وبعض المقترحات في واقع وطبيعة الاستثمار في العراق بفقرتين رئيسيتين هما:

1- المشاكل والحلول
2- المقترحات

اولاً المشاكل والحلول

ضعف المصارف والنظام المصرفي العراقي

ارتفاع معدل الفوائد المصرفية على القروض المالية: يتفق جميع الاقتصاديون بانه لايمكن ان يكون هنالك استثمار او تنمية مستدامة في العالم بدون نظام مصرفي جيد وبنوك قوية فمن غير المجدي اقتصادياً ان يقوم المستثمر بجلب ١٠٠% من ماله الخاص لغرض القيام بالاستثمار ، وتوجد في جميع انحاء العالم مؤسسات مالية ومصارف تدعم المشاريع الاستثمارية بالقروض المالية وتكون نسب الفائدة تتراوح بنسب ومعدل فوائد محددة عالمياً مع اضافة ارباح بسيطة جداً على هذه المعدلات العالمية كأن تكون ٠,٥% او ٠,٧٥% او ١% على اكثر تقدير، اما في العراق فان معدل الفوائد المصرفية يصل لاربعةاوخمسة اضعاف معدل الفوائد العالمية حيث وصلت الفوائد لغاية ٢٥% عندما كان البنك المركزي يحتسب ٢٠% فوائد للمصارف واليوم فان الفوائد تتراوح (من ١٨% الى ٢١%) حيث ان البنك المركزي يحتسب (من ١٦% الى ١٩%) فوائد للمصارف العراقية وهذا بحد ذاته يعد من اهم اسباب عزوف المستثمرين ليس الاجانب فحسب بل حتى العراقيين وذلك لانهم يجدون القروض المصرفية المتاحة لهم للاستثمار في كافة انحاء العالم وبالذات الدول الاقليمية وبمعدلات فائدة لاتتجاوز الـ ٥ او ٦% وهو اقل بكثير مما يحصل عليه المستثمر من قروض في العراق ، لذا نقترح ان تكون الفائدة على القروض للمشاريع الاستثمارية تتراوح بين (٢ و ٣,٥)% فقط.

ضعف المصارف العراقية

يعد ضعف رأسمال المصارف العراقية من اهم الاسباب غير المشجعة لقدوم المستثمرين الى العراق ففي الوقت الذي يوجد حوالي ٢٧ مصرفاً اهلياً داخل العراق فان اكثر من نصف هذه المصارف رأسمالها لايتجاوز الـ ٢٥ مليار دينار اي ما يعادل ٢٢ مليون دولار فقط وحوالي ١٠ مصارف اخرى رأسمالها يتراوح مابين ٢٥ و ٥٠ مليار اي ما بين ٢٢ و ٤٤ مليون دولار وثلاثة او اربعة مصارف اخرى رأسمالها بين ٥٠ - ١٠٠ مليار فكيف لهذه المصارف ان تقرض المستثمرين بمثل هكذا رأس مال ضعيف مقارنة مع المصارف العالمية و الاقليمية الاخرى ، وقد تحول عمل المصارف الى نفس عمل السيارات المصفحة الناقلة للنقود الى البنك المركزي حيث اصبح المصرف مجرد واسطة لاستلام الودائع من المودعين ونقلها الى البنك المركزي وليستفيد من فارق الفوائد الناتج بين ما يأخذ من البنك المركزي من فوائد وما يعطيه الى المودعين ، ويوجد ايضاً ستة مصارف حكومية في العراق وهي:

1- مصرف الرافدين
2- مصرف الرشيد
3- المصرف العراقي للتجارة (TBI) والذي يتخصص بشكل كبير بنشاطات التجارة والاستيراد على وجه الخصوص للقطاعين الحكومي والخاص والذي تحمل عبئ كبير في مجال تهيئة احتياجات الدولة و القطاع الخاص وقد نجح في ذلك الى درجة جيدة خاصة اذا ما علمنا انه تأسس سنة ٢٠٠٤.

وثلاثة مصارف حكومية تخصصية وهي:

4- المصرف العقاري
5- المصرف الصناعي
6- المصرف الزراعي

وجميع هذه المصارف لاتستطيع اقراض المستثمرين بمبالغ تساعد انجاز استثمارات عملاقة اوكبيرة او حتى متوسطة فنقترح بان يتم دعم المصارف لغرض الاقراض في مجال الاستثمار فقط.

البنى التحتية

نتيجة لانتهاج نظام اقتصادي خاطيء وانعكاس ذلك على مستوى البنى التحتية فقد كان ومايزال مستوى البنى التحتية في العراق سيء جداً من الناحيتين(الاكتفاء والجودة) وعلى وجه الخصوص في مجال توفير الطاقة الكهربائية وهي التي تمثل عصب الحياة بالاضافة الى رداءة شبكات المياه وغيرها،وحتى بعد سنة ٢٠٠٣ فبالرغم من المبالغ الكبيرة التي خصصت للبنى التحتية لم نلمس اي تغيير جذري حصل في مصادر الطاقة وشبكات المياه والطرق والجسور والمجاري وغيرها وان حصل فهو لا شيء يذكر بمستوى الطموح؟وللاسف فان هذا يعتبر احد اهم الاسباب التي ادت الى عدم رغبة المستثمرين للمجيء الى العراق فمن غير الممكن ان تكون هناك مصادر طاقة على مستوى عالي من الاكتفاء والجودة والكفاءة في دول الجوار ويتجه المستثمر الى العراق لان ذلك يعني اضافة كلف اضافية كبيرة على كاهله نتيجة لحتمية تجهيز وبناء محطات لانتاج الطاقة لمشاريعه الاستثمارية بالاضافة لكلفة الوقود التشغيلي لهذه المحطات.

الوضع الامني

بالرغم من التحسن الواضح في الوضع الامني وبمعدلات تعد جيدة وتحسب لصالح اداء الحكومة العراقية نتيجة شروعها في المصالحة الوطنية الا ان في واقع الامر فان المستثمر عندما يقارن الناحية الامنية في العراق مع النواحي الامنية في الدول الاقليمية فبالتأكيد لن تكون الكفة لصالحنا بكل المقاييس لذلك نأمل ان توفق الحكومة بتحقيق خطوات ايجابية اخرى باتجاه المصالحة الوطنية تضاف للخطوات الجيدة التي تمت من قبل مما سينعكس ذلك ايجاباً وبشكل مباشر وسريع على الوضع الامني.

البيروقراطية والروتين

مع ان كافة المسؤولين الحكوميين العراقيين والاقتصاديين منهم على وجه الخصوص يؤكدون ويعملون جاهدين طيلة الفترة الماضية بعد سنة ٢٠٠٣ لترسيخ وتفعيل التغيير الذي يسعون جميعاً بحذوه في طبيعة الاقتصاد العراقي لتغيير (اقتصاد الدولة الشمولي) الى (الاقتصاد الحر) او (اقتصاد السوق) ومع ان التغيير قد تم فعلاً في الكثير من التفاعلات والتعاقدات الاقتصادية ولكننا لايمكننا ان نتخلص بسهولة من اهم الصفات السيئة لمنهج الاقتصاد الشمولي حيث ان (البيروقراطية والروتين) وهما الغالبتان في تعاملات وزارات ومؤسسات الدولة كافة ومنها بالتأكيد المؤسسات الاقتصادية ولكي نتخلص من هذه الصفة السيئة القديمة الجديدة فعلينا ان نكثف الجهود والتوصيات والمقررات التي تساعد الموظف الحكومي على اتخاذ القرارات بحرية وتجرد وبدون اي خوف او ضغوطات، دعماً لايدلوجية الاقتصاد الحر .

الثقافة الاستثمارية

ان العراق والعراقيين حديثي عهد بالثقافة الاستثمارية ليس على مستوى المواطن العادي فحسب بل وحتى على مستوى بعض المسؤولين الاقتصاديين الذين يحملون افكاراً بيروقراطية ، لذا نأمل ان نسعى لتكثيف الندوات والمؤتمرات والمحاضرات والتي تعنى بشؤون الاستثمار وتعمل على زيادة الوعي لدى الجميع لشرح جدوى الاستثمار والفوائد التي سوف يجنيها العراق ليس الاقتصادية فقط بل حتى على تحسن اداء الوضع الامني عندما يتم القضاء على نسب كبيرة من البطالة وارتفاع مستوى الدخل لدى المواطن العراقي.

قانون الاستثمار

مع ان قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ يعد من القوانين الاستثمارية الجيدة ولكنه وبكل شفافية لايعتبر الافضل على المستوى الاقليمي على اقل تقدير، فعلى سبيل المثال وليس الحصر فان الارض توجر في كثير من دول الجوار لمدة (٩٩ سنة) في حين تعطى بموجب قانون الاستثمار العراقي لمدة (٥٠ سنة) قابلة للتجديد ونحن نتسائل لم لاتعطى الارض لمدة (٩٩ سنة) او توجر للمستثمر طيلة فترة بقاء المشروع الاستثماري قائماً مما سيعطي احساس بالاطمئنان اكثر لدى المستثمرين.

ثانياً: المقترحات

اولا:

نقترح ان يصار لوضع خطة تسمى بـ (التصنيف الاستثماري الستراتيجي) وبموجبها يتم تصنيف نوع الاستثمار الى اربع مستويات وهي (A و (B) و (C) و (D) ويخضع هذا التصنيف الى معيارين اساسيين هما:

1- الاهمية الستراتيجية لنوع المشروع الاستثماري.

2- الموقع الجغرافي للمشروع الاستثماري

فيتم تحديد امتيازات كل مستوى استثماري من خلال زيادة نسبة الاقراض المالي لحصة المستثمر العراقي في المشروع الاستثماري من المصارف العراقية بشكل طردي وكذلك تخفيض النسبة المئوية للفوائد على هذه القروض بشكل عكسي .

ثانيا : تحديد تخصيص مالي من الموازنة العامة لدعم المصارف الحكومية العامة والتخصصية لتمكينها من اقراض (المستثمرين العراقيين) حسب خطة (التصنيف الاستثماري الستراتيجي) في الفقرة اولاً.

ثالثا: تأهيل القطاع المصرفي العراقي من خلال دعم البنوك الحكومية والاهلية والبدء بوضع خطة (تصنيف المصارف الاهلية) وفق معايير خاصة توضع من قبل وزارة المالية و البنك المركزي لتقييم البنوك الاهلية على ان يؤخذ بنظر الاعتبار بعض الفقرات المهمة مثل (حجم راس مال البنك والتزاماته المالية وحجم تداولاته المصرفية .الخ) ويتم على ضوء هذه النتائج تحديد مستويات لهذه البنوك والبدء بعدها منح قروض لهذه المصارف وفق التصنيف اعلاه وعلى ان تخصص هذه القروض للمشاريع الاستثمارية للعراقيين او لحصصهم في المشروع حصراً .فكأن تعطى قروض لبنوك الدرجة الاولى بما يعادل ثلاثة اضعاف راسمال البنك والدرجة الثانية ضعفين والثالثة ضعف واحد على ان تلتزم هذه البنوك الحكومية والاهلية بضوابط وآليات لمنح هذه القروض الاستثمارية حسب خطة (التصنيف الاستثماري الستراتيجي) كما في الفقرة اولاً وتحدد من قبل لجنة خاصة من الخبراء تؤلف من وزارة المالية والبنك المركزي وهيئة الاستثمار واللجنة الاقتصادية في مجلس النواب الموقر واللجنة الاقتصادية العليا.

رابعا: بالنظر لكون البنك المركزي يودع منات المليارات من الدنانير ولا يتم الاستفادة بل على العكس فانه يدفع نسب فوائد عالية للبنوك كما اسلفنا سابقاً، فنقترح ان يتم مناقشة امكانية الاستفادة من هذه المبالغ لغرض دعم اقراض المستثمرين وبمعدل فائدة متدني وحسب خطة (التصنيف الاستثماري الستراتيجي) المقترح في الفقرة اولاً افضل من ان تبقى هذه المبالغ مكدسة في خزينة البنك المركزي.

خامسا: تأسيس شركة تأمين وطنية جديدة ترتبط بعلاقة شراكة مع شركة تأمين عالمية لكي يقوم المستثمرون بالتأمين على مشاريعهم الاستثمارية من خلال هذه الشركة وعلى ان تصدر بوالص التامين من الشركة العالمية لكي نتحاشى حصول اي قرار حجز مستقبلي على الاموال العراقية بموجب قرارات حكم سابقة على المؤسسات العراقية نتيجة المشاكل القانونية السابقة ، وبنفس آلية عمل مؤسسة (جي بي مورغن) والمصرف العراقي للتجارة (TBI) في المجال المصرفي.

سادسا : لغرض دعم الاستثمارات في المجال الصناعي ونظراً لتنوعه واهميته ولفقدان الاسواق للكثير من البضائع والمنتوجات لتلبية حاجة المواطن العراقي نقترح انشاء خمسة مدن صناعية كبيرة تحوي على بنى تحتية متكاملة وحسب المواصفات العالمية على ان توزع مواقعها الجغرافية بطريقة تغطي اكبر مساحة ممكنة من العراق كأن تكون مواقعها في الثلاث محافظات الرئيسية (بغداد والبصرة والموصل) كمدن رئيسية وفي محافظة صلاح الدين واحدى محافظات الفرات الاوسط من اجل موازنة التوزيع الجغرافي.

سابعا: لغرض تشجيع الاستثمار في المجال الزراعي والصناعات الغذائية فنامل من الحكومة العراقية ان تعمل جاهدة للاسراع على ايجاد حل نهائي وجذري للمشكلة القديمة الجديدة والخاصة بتوقيع اتفاقيات ومعاهدات دولية مع (تركيا و سوريا) تنظم حصص المياه لضمان انسيابيتها في نهري دجلة والفرات اللذان يمثلان شريان الزراعة والثروة الحيوانية في العراق، الامر الذي يضمن للمزارعين العراقيين والمستثمرين وفرة المياه، وسيكون ذلك دافعاً لزيادة الاستثمارات الزراعية في العراق

ثامنا : العمل على انشاء مدينة اقتصادية حسب المواصفات العالمية يتم انجازها على ثلاثة مراحل ولكل مرحلة فترة ٣ سنوات للانجاز و للتخفيف من الاعباء المالية على كاهل الموازنة العامة للدولة وتحوي هذه المدينة على عدد من المراكز التجارية والفنادق ومراكز التسوق والمعاهد التعليمية للدراسات الاقتصادية وسوق حرة ومطار صغير وعدد من البنوك وشركات التأمين العالمية (وبعض المنشآت الاقتصادية والخدمية المهمة) على ان يتم ربطها بطرق نقل برية حديثة وخط للسكك الحديدية. والله الموفق.

تطوير الواقع السياحي في المثنى

مفتش آثار المثنى توفيق عبد محمد

لابد من اتخاذ جملة من المشاريع المقترحة والبدء بتنفيذها من أجل تطوير الواقع السياحي في محافظتنا،حيث تتوفر أغلب المؤهلات التي من خلالها يمكن العمل على تنفيذ المشاريع التي يجب ان تسير على خطى واحدة،خاصة وأن المشاريع المتعلقة بالنهوض بالواقع السياحي مترابطة ولا يمكن فصل بعضها عن بعض ذلك لأن الزائر الى محافظتنا بحاجة الى توفير خدمات مختلفة والتي تتمثل في وجود أماكن لإقامة الزائر تتوفر فيها الخدمات الضرورية من حيث السكن والإقامة وتلبية المتطلبات الأخرى بالاضافة الى وجود أماكن مؤهلة لاستقبال الوافدين إليها لغرض الراحة والترفية عن النفس.

ومن الممكن جداً تأهيل المواقع السياحية والأثرية الموجودة حالياً بإضافة مرافق جديدة لغرض جذب السياح اليها، على سبيل المثال تأهيل بحيرة ساوة بإنشاء أماكن للاستراحة وتشجير مساحات الأرض القريبة من البحيرة وجعلها تكتسي بالوشاح الأخضر،وإنشاء الملاعب الرياضية المناسبة والمتنزهات وتوفير المطاعم المناسبة التي تقدم الوجبات الغذائية للزائرين.

وذلك يتم بإعداد طاقم من العمال والفنيين والأمنيين في الموقع القريب من البحيرة يعمل بشكل مستمر لإدارة موقع البحيرة وحسب المتغيرات السياحية وبما يتناسب مع وفود السياح والزائرين الى الموقع.

ومن الأماكن الأخرى التي يتطلع السائح الى مشاهدتها المواقع التاريخية والأثرية،ولا شك بأن موقع مدينة الوركاء من أهم المواقع التي يقف عندها السائح لأنها تمثل حضارة عريقة لحضارة وادي الرافدين وهي مركز الإشعاع الثقافي لبلاد ما بين النهرين والتي من المؤسف جدا تعيش حالة من عدم الاهتمام بها.

فالوركاء بحاجة لإنشاء دار لاستراحة زائريها وايصال الخدمات الأساسية للمدينة الأثرية التي تفتقر إليها حاليا،مع تشجير المناطق القريبة منها وتدريب وتعيين فريق عمل متخصص يسكن في موقع دار الاستراحة يهتم بتقديم الخدمات المطلوبة للزائرين ويتكون من مرشدين سياحيين ومترجمين وموظفين استعلامات وهذا على غرار المدن التاريخية الأخرى،الأمر الذي يؤدي إلى توفير مورد اقتصادي للمحافظة كما أنه يوفر تمويلا للقائمين بخدمة زائري المدينة.

الأمر الذي يؤدي إلى تطوير المناطق القريبة والمؤدية إلى مدينة الوركاء،والأمر الآخر الذي يمكن من خلاله تطوير الواقع السياحي في محافظتنا هو إنشاء متحف لعرض الآثار،لان أي زائر إلى محافظتنا سيسعى لزيارة المتحف لغرض الاطلاع على التركة المادية والثقافية المنقولة التي خلفها العراقيون القدماء وكذلك لزيادة الوعي الثقافي للمواطنين حيث تصبح الصورة أكثر وضوحا بعد مشاهدة المادة الأثرية التي يمكن من خلالها معرفة الفترات التاريخية بشكل واضح،كما سيكون المتحف مفيدا وبخاصة لطلاب المدارس بكافة مراحلها،وسيوفر المتحف فرصة معرفية لكل المهتمين بالتاريخ من هواة الآثار وخبرائها وكل من يبحث عن الجوانب الترفيهية والثقافية،وبالتالي سيوفر

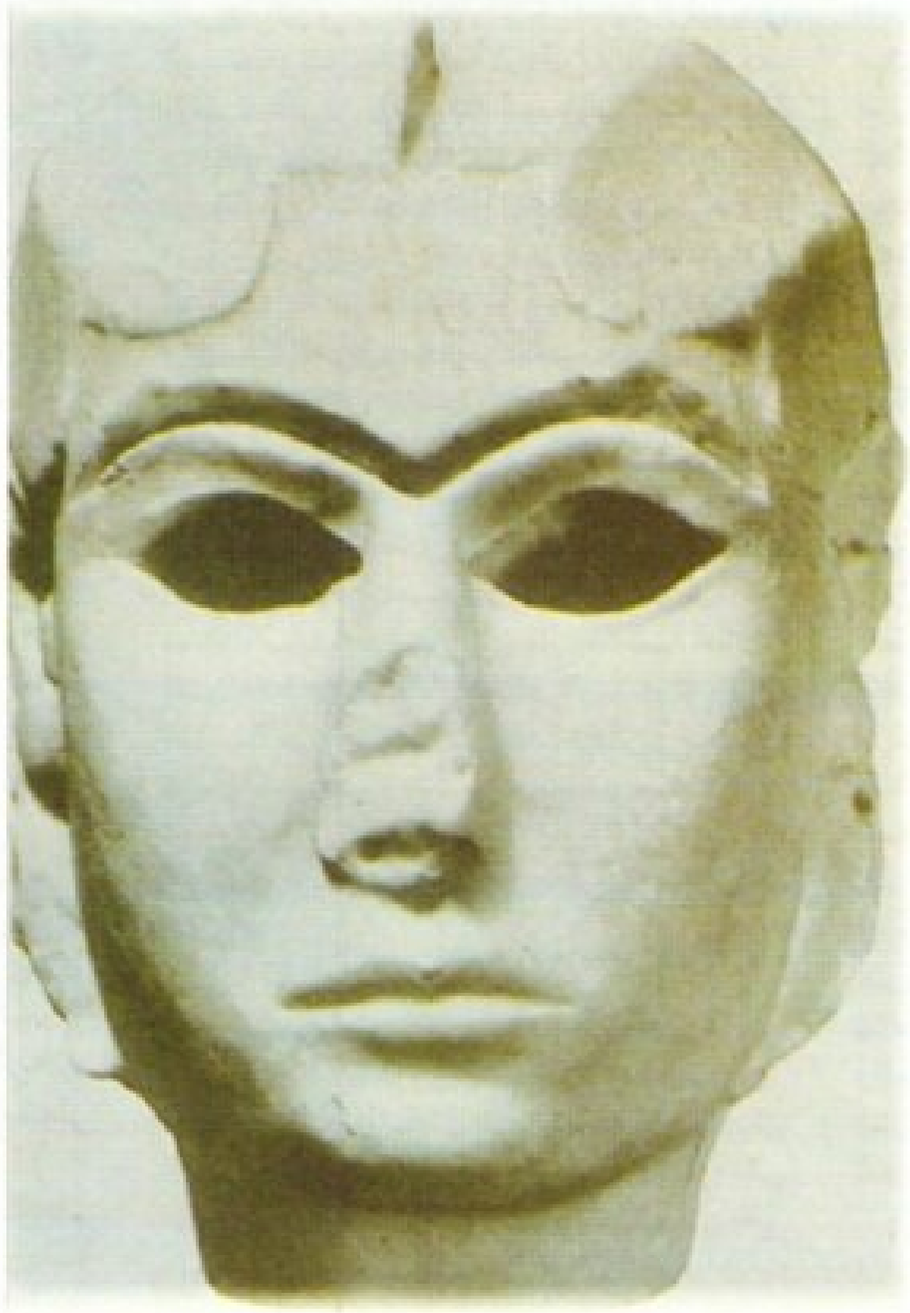

انشاء متحف في محافظتنا فرصة كبيرة لتحقيق مورد اقتصادي للمحافظة.

أشير الى أنه قد تم من قبلنا إعداد دراسة متكاملة لإنشاء متحف في محافظتنا منذ عام ٢٠٠٦ و تم إرسال نسخة منها إلى الجهات ذات العلاقة وإعادة الدراسة في سنة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وإرسالها أيضا إلى الجهات ذات العلاقة الا أن العقبة التي حالت دون تحقق ذلك هي عدم تخصيص قطعة أرض لإنشاء المتحف عليها،وذلك لارتباط الموضوع بوزارة البلديات والإشغال العامة حيث لم ترد منها الموافقة النهائية رغم حصولنا على جميع الموافقات الخاصة بالجهات الأخرى ذات العلاقة في محافظتنا ولا زالت المخاطبات مستمرة بصدد الموضوع. إن المشاريع المهمة في محافظتنا يجب إن تعطى لها الأولوية خاصة مع العمل على تجاوز الروتين المعمول به حاليا، كذلك يجب أن يكون الاهتمام على مستوى عال ،ولو أمعنا النظر في الأماكن السياحية في محافظتنا لوجدناها واضحة ولكنها تحتاج إلى من يكشف عنها،فهناك بحيرة ساوه ومتحف الآثار والأماكن الدينية المنتشرة في الأقضية ونواحي المحافظة كما يوجد نهر الفرات الذي يمكن إن نجعل منة ومن ضفتية منطقة جذب سياحي..ان النهوض بالواقع السياحي هو النهوض بمحافظتنا نحو الأفضل.عنها،فهناك بحيرة ساوه ومتحف الآثار والأماكن الدينية المنتشرة في الأقضية ونواحي المحافظة كما يوجد نهر الفرات الذي يمكن إن نجعل منة ومن ضفتية منطقة جذب سياحي..ان النهوض بالواقع السياحي هو النهوض بمحافظتنا نحو الأفضل.

ومن المميزات الأخرى لمحافظتنا المناطق الصحراوية،حيث تنتشر الصحراء على مساحات واسعة وتوجد فيها المواقع الأثرية ،وهناك من الممكن الاستفادة من هذه الميزة بإنشاء محميات خاصة بتربية الحيوانات البرية وإنشاء حديقة للحيوانات في مناطق مختلفة وبذلك نكون قد حققنا هدفنا بإنشاء أماكن سياحية بالاضافة الى توفير الحماية للمواقع الأثرية بوجود محميات،وهذا سيؤدي الى توفير فرصة لسياح المواقع الأثرية والأمثلة على تلك المواقع كثيرة منها المواقع الأثرية المسماة بتلول باوة في ناحية الوركاء حيث تبعد عن مركز ناحية الوركاء أكثر من ١٠ كم وتحتوي على موقع أثري يتميز بمساحة واسعة كما يتميز بتوفر مصدر المياه وبذلك يمكن انشاء محمية بالقرب منة.

إن ذلك يؤدي إلى تحريك عجلة الاقتصاد حيث سيلجأ العديد من الناس للذهاب بعيدا عن الضوضاء وعن التلوث للبحث عن متنفس في الحياة البرية،ومن الممكن في هذا المجال الاستفادة من خبرات الدول التي تشترك معنا في الصفات الجغرافية والطبيعية كما يمكن الاستفادة من الطاقة الكامنة الموجودة في المناطق الصحراوية للاستفادة منها في خلق بيئة صحراوية بأسلوب حديث وذلك يتمثل بإنشاء قرى عصرية بعد أن تتوفر الخدمات الأساسية البسيطة مثل إقامة المساكن وإنشاء الطرق وتوفير أسباب المعيشة بالاستفادة من المياه الجوفية ومن ثم يمكن للساكن في القرى العصرية بالاعتماد على القدرات الذاتية مع تقديم المساعدات الممكنة بالخطوة الواثقة والإرادة القوية والصدق في النية يمكننا تحقيق ما نصبوا اليه.

الاستثمار في الإنسان

.. سر نجاح التجربة اليابانية

د. خليل حسن

حين قررت البدء في الكتابة عن تجربتي في اليابان فكرت أن ندخل أنا والقارئ العزيز في حوار حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في وطننا العربي والتعرف علي تحدياتها وأسبابها, وطرق التعامل معها والوقاية من تكرارها, مع الدراسة والاستفادة من التجربة اليابانية.وسأناقش في الحلقات المقبلة تحديات التعليم في وطننا العربي والتي أرجو أن نتدارسها معا ولأذكر القارئ أنني لست بصدد تقييم تحديات التعليم في التجربة اليابانية,بل سأركز علي النقاط الإيجابية في تلك التجربة التي يمكن الاستفادة منها للتعامل مع التحديات التي نواجهها.وأعتذر مقدما إن زل قلمي في أدب الحوار أو طرحت فكرة غريبة عن مجتمعنا,وكل ما أتمناه أن تكون هذه التجربة غنية للقارئ والكاتب.

ان الاهتمام بالموارد البشرية وتطويرها في التجربة اليابانية والتي هي علي رأس خطة حكومة الحزب الليبرالي الديمقراطي في اليابان. وقد ألف رئيس الوزراء السابق شنزو أبيه كتابا بعنوان"اليابان: الأمة الجميلة", وقد اهتم بطرح تصورات حزبه لتهيئة اليابان لمرحلة العولمة المقبلة.وركز علي موضوع التعليم والاقتصاد.وحينما استلم رئاسة الحكومة السابقة درس خطة التعليم مع الحكومة, وقدمها للبرلمان, ونعمت الموافقة عليها بعد حوار عميق.وقد ركزت الخطة التعليمية علي الثقافة اليابانية للطفل,وتعزيز حبه وإخلاصه لوطنه,وتطوير طريقة تفكيره وتنمية ذكائه.

وأرجو أن يلاحظ القارئ أن اليابان ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم, ويعتبر طلابها في مقدمة الدول المتقدمة في العلوم الطبيعية والرياضيات والتكنولوجيا, ومع ذلك أول موضوع تطرحه الحكومة ويناقشه البرلمان هو انتقاد بناء لمعوقات التعليم ومحاولة تطويره, فهل هذا هو سر تفوقهم؟عدم الرضا عما حققوه والاستمرار في الإصلاح, والاهتمام بالقوي البشرية وتطويرها. فالاهتمام بالإنسان هو سر نجاح التجربة اليابانية. كما لن يتوقف الياباني عن اكتشاف الأخطاء في أي عمل يقوم به ويحاول الوقاية منها والاستمرار في التطوير.. ويقولون من لا يخطئ لا يعمل,وكلمة المخطئ في اليابان تعني التطوير, أي الاهتمام بتقييم العمل, واكتشاف معوقاته, والاستمرار في التطوير لمرحلة ما قبل الكمال. ولا يوجد لكلمة الكمال وجود في اليابان. فهي كلمة تعني الموت, فالكمال هو تقييم لما بعد الحياة, حين يتوقف الإنسان عن العمل لا يخطئ ولا يتطور..وحينما يكون حيا سيخطئ ومن الضروري اكتشاف هذه الأخطاء, وإصلاحها والوقاية من تكرارها ليستمر التطور والوصول لمرحلة ما قبل الكمال, وقد تكون هذه الفلسفة اليابانية مهمة للتقدم والنجاح.

وأحد المواضيع المهمة التي يناقشها التعليم في اليابان اليوم, وناقشها البرلمان الياباني هي" الشخصيه المستأسدة" بين الأطفال وهي من إحدي المشاكل الرئيسية المقلقة. فالمجتمع الياباني يبني علي كلمة" اليونيفورمتي" أي التشابه والتماثل. الكل يجب أن يكون متشابها بمواصفات معينة مدروسة. التعليم يتعامل مع المدرسة كمصنع, يدخل الطفل ويتخرج بمواصفات معينة يجب أن تكون جميعها متشابهة. لأن المدرسة تعامل كالمصنع والمدرسين كالآلة الإنسانية, وقد حددت خطة التعليم نوعية المواطن الذي تريد أن تنتجه بعد الدراسات الدقيقة. وبعد ذلك درسوا آلية العمل لإنتاج هذا النوع من الطفل, وتوفير الفرص المتساوية له, والنتيجه طبعا يجب أن تكون متشابهة. وفي قائمة الأولويات تعزيز لطف وأدب المعاملة عند الطفل, الذي سيخلق منه فردا منتجا في الفريق المنتج.

ويشجع التعليم الياباني عمل الفريق ويقوم بغرسه من خلال حصص حوار دراسية مدروسة. حيث يقسم الأطفال في حصص الحوار لمجموعات صغيرة للمحادثة والمناقشة لتطوير قوة الحوار والعمل الجماعي عند الأطفال. وتهتم المدرسة بتعليم الانضباط واحترام الوقت وتقديسه, والإخلاص في العمل وإنتاجيته, بالإضافة لتدريب الطالب للاستفادة من الرياضيات والعلوم الطبيعية والاجتماعية لحل المعضلات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية. والجدير بالذكر أن الدولة تهتم بالطفل في بداية حياته أكثر من بعد استكمال نموه أي بعد الخامسة عشرة.. فالحضانة ورياض الأطفال والمدرسة الابتدائية والمدارس الوسطي توفرها الدولة وحتي السنة الخامسة عشرة والتعليم فيها إجباري حسب الدستور الياباني.

وليسمح لي القارئ بالعودة معي لمشكلة" الطفل المستأسد".. فالتربية النمطية في اليابان تلزم الأطفال بأن يكونوا متشابهين في كل شئ. وإذا لم نبالغ فإن جميع اليابانيين نفس الطول تقريبا, ونفس الوزن, ونفس اللباس, ونفس اللطف والأدب مع قليل من الخجل والحياء, نفس الانضباط وتقديس العمل, نفس طريقة التفكير, نفس طريقة الحياة. ولو اختلف أي فرد فيكون شاذا وغير مريح للتعامل معه. وهذه مشكلة كبيرة في المدرسة إذا اختلف الطفل عن الجماعة, فيتعرض للإساءة من بعض الأطفال المستأسدين. ومن طبيعة الشخصية اليابانية أنها لا تحب الإساءة لأحد ولا تتحمل أبدا أي نوع من الإساءة. والإساءة مرحلة الحضانة ورياض الأطفال, وتوجهه إلي مرحلة ما بعد المتوسطة في تجهيزه لاختيار المهنة؟.. فالكل في مجتمعاتنا اليوم يريد أن يدرس ويدخل الجامعة ويتخرج وقد ينتهي ويفاجأ بأنه غير مهيأ للعمل في أية مهنة.المفرطة قد تدفع بالأطفال للاكتئاب ونادرا ما تنتهي للانتحار. ومع الأسف الشديد هذه حقيقة شائعة في اليابان, وسأستعرض تفاصيل هذا الموضوع حينما نناقش تعزيز الذكاء العاطفي والاجتماعي. ونستخلص من حديثنا بأن اليابان تستثمر في الإنسان, تهتم بتربيته في المراحل الابتدائية وتهتم بتعليمه في المراحل المتوسطة, ثم توجهه ليختار صيغة مستقبله. فهل سنستفيد من هذه التجربه الغنية بالاستثمار في الإنسان والتركيز في التعليم علي مرحلة الحضانة ورياض الأطفال, وتوجهه إلي مرحلة ما بعد المتوسطة في تجهيزه لاختيار المهنة؟.. فالكل في مجتمعاتنا اليوم يريد أن يدرس ويدخل الجامعة ويتخرج وقد ينتهي ويفاجأ بأنه غير مهيأ للعمل في أية مهنة.

والسؤال: هل نضيف في وطننا العربي للتعليم الإجباري مرحلة الحضانة ورياض الأطفال وبأن تنتهي الدراسة التعليمية بعد سن الخامسة عشرة, أي بعد الدراسة المتوسطة؟ وهل نبدأ بعدها مرحلة التدريب للعمل؟ ففي هذه المرحلة يتوجه الطالب لاختيار تدريبه لمهنة مستقبلية, وبذلك ننظم اقتصاد التعليم, وندرب بعض الشباب بعد الدراسة المتوسطة للعمل في المصانع والبناء والبنوك والأعمال الحرة.. أما من يريد مثلا أن يصبح محاميا أومهندسا أو طبيبا أو اقتصاديا أو معلما, فعليه أن يكمل الدراسة في الجامعة ويتخصص. ولتنجح في ذلك يجب أن نغير ثقافة الشهادات المتعمقة في المجتمع.

ومن المعروف أن أحد أغني رجال العالم وهو بل جيتس المالك الأول لشركة ميكروسوفت ترك الجامعة وتفرغ لتطوير شركته.. فقد كان يدرس في أحسن جامعة في العالم وهي جامعة هارفرد, وقرر أن يترك الدراسة وأن يتفرغ للإبداع في التجارة فبدأ بشركة ميكروسوفت وحولها إلي أعظم شركة في العالم وباتت تخدم العالم بأجمعه.

MADE IN IRAQ
صنع في العراق
حلم يراود الصناعيين العراقيين

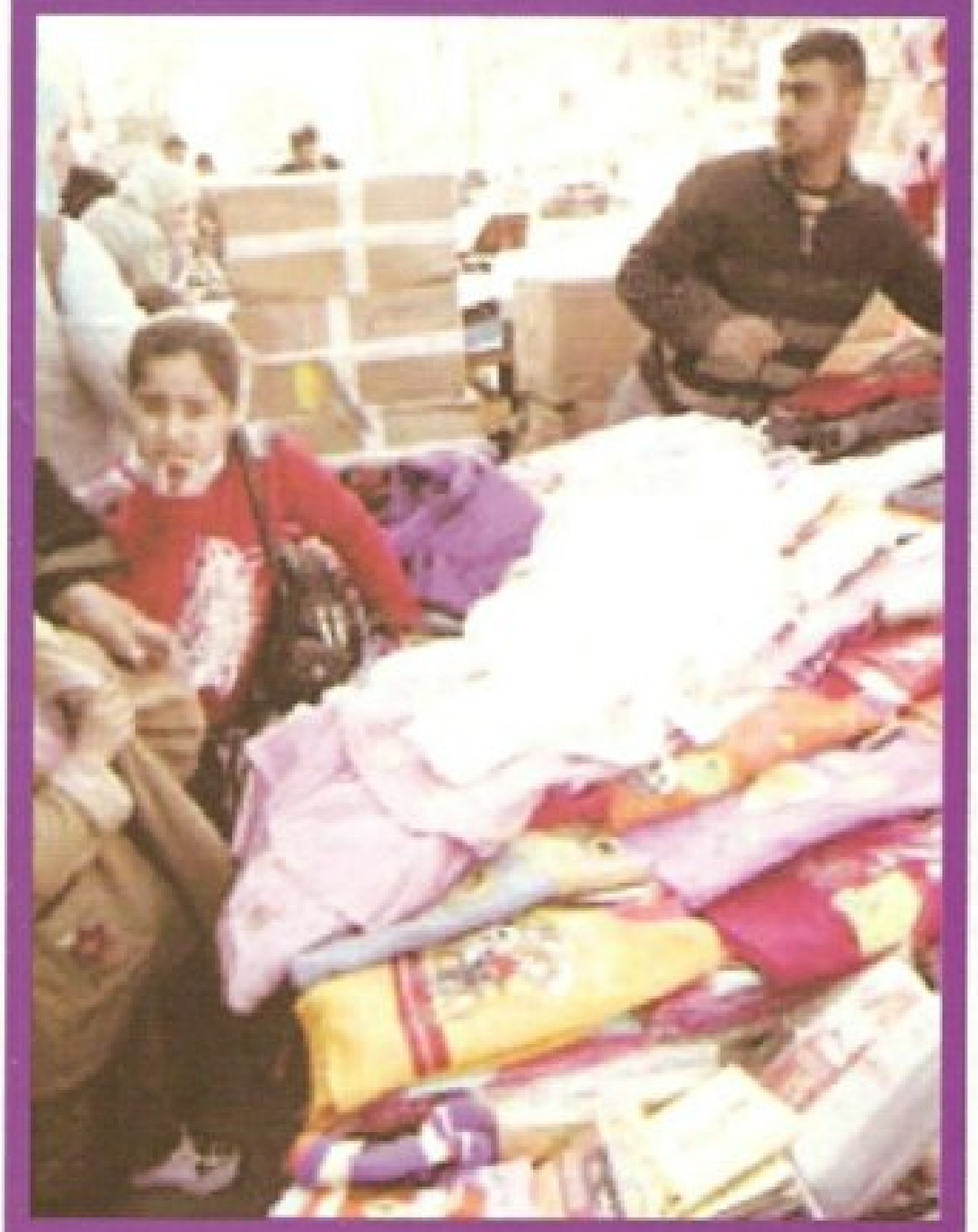

ومع دخول السنة السادسة ما يزال الصناعيون يتمنون أن تعود عبارة"صنع في العراق"على أغلفة المواد الغذائية والاستهلاكية في حين يرى الاقتصاديون أن عودة الصناعة إلى عهودها "الذهبية" يتطلب توفير المواد الأولية وفرض رسوم كمركية على البضائع المستوردة.

وقال سلام عمر صاحب معمل لصناعة الأحذية النسائية في سوق شارع النهر ببغداد إن الصناعة العراقية اليوم "تعيش أسوأ أزماتها لأن ما تبقى من مصانعنا متدني الإنتاج"، مبينا أن السلع التي غزت الأسواق "رخيصة الثمن ورديئة النوعية يقابلها غلاء المواد الأولية لصناعتها ما جعلنا نترك مصانعنا ونلجأ إلى عمل آخر".وأضاف"بعد أن كنت صاحب معمل قرابة ١٥ عاما اليوم أعمل سائق تكسي في شوارع بغداد المزدحمة".

وأما عمار غازي صاحب معمل لإنتاج الدبس والراشي في سوق جميلة الواقع في مدينة الصدر شرقي العاصمة بغداد فذكر"لو انتبهت الحكومة العراقية اليوم إلينا ووفرت الدعم والمساندة لتمكن الصناعيون من تحقيق إنتاج عالي الجودة وعادت علامة صنع في العراق"وتابع "كنا نأمل أن ستعود صناعتنا الى عهودها الذهبية بعد سنة٢٠٠٣ إلا أن أحلامنا كانت بعيدة عن أرض الواقع فلم نحصد غير الموت وشظايا السيارات المفخخة"، بحسب تعبيره.

وأفاد زميله منهل شهاب صاحب معمل للألبسة أن العهد الذهبي للصناعة العراقية "ذهب منذ ثمانيات القرن المنصرم إذ تحولت الصناعة المدنية إلي عسكرية لدعم الحروب انذاك ثم عادت الصناعة المدنية في زمن الحصار الاقتصادي بعد أن توقف المستورد أو كاد وأصبحنا نلبي الحاجة المحلية".

وأوضح"كانت أرباحنا آنذاك بملايين الدنانير وكنا نشغل الكثير من الأيادي العاملة واليوم نبحث نحن وصناعنا عن فرصة عمل لتلبية متطلبات المعيشة الصعبة"، منوها إلى أن أحداث٢٠٠٣ "فتحت الحدود على مصراعيها ودخلت مختلف الصناعات إلى البلد بأسعار مخفضة تخدم المستهلك أما صناعتنا فتوقفت في السوق لغلائها مقارنة مع أسعار المستورد".

في حين يرى الاقتصادي ستار البياتي من الجامعة المستنصرية أن موائد العوائل العراقية "تضم الآن مختلف المواد الغذائية وتحمل علامات لكل الدول إلا صنع في العراق"وأوضح أن من الضروي "اعطاء دور للقطاع الخاص برسم السياسية الاقتصادية ووضع ضوابط لاستيراد واخضاع الموارد لضوابط السيطرة النوعية والرقابية وفرض عسكرية لدعم الحروب انذاك ثم عادت الصناعة الكمارك".

وقال إن"مبدأ الشراكة بين القطاعين الخاص والعام سيدعم الاقتصاد العراقي بصورة كبيرة ويساعد في تجاوز الأزمة المالية التي ستؤثر عليه خلال الأشهر القليلة المقبلة".

وذكر الدكتور عمار المحاويلي التدريسي في كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد أنه "يتوجب توفير المواد الأولية التي تعتمد عليها الصناعة الوطنية والسيولة المالية فضلا على تدريب ملاكات مؤهلة قادرة على تلبية تلك المتطلبات لنهوض بواقع الصناعة الوطنية".

وأردف قائلا "تعرضت شركات القطاع العام إلى نهب واحراق أكثر من ١٥٢ شركة ما أدى إلى تدمير الصناعة الوطنية برمتها"، داعيا إلى "وضع خطط شاملة وبمدة زمنية قياسية بالاعتماد على الكفاءات الجامعية، لأن إعادة القطاع الصناعي الخاص والعام سينقذ مئات الالاف من الأيدي العاطلة عن العمل ويستثمر عقول مئات الخريجيين الذين اتخذوا الأرصفة مصدرا لرزقهم وسط تجاهل حكومي لهذه الشريحة التي من المفترض أن تبني البلد"على حد قوله.

حظك هذا الشهر

الحمل(٢١ آذار - ٢٠ نيسان):تقودك الصدف للاجتماع بصديق قديم منذ أيام الدراسة، فيكون اجتماعكم إنعاشاً للذاكرة للحظات حلوة عبرت. لا تهمل الحبيب بل جدّد علاقتك به

الثور(٢١ نيسان - ٢٠ أيار):تحلم بقضاء إجازة خارج بلدك وتسعى لادخار النقود من أجل تحقيق حلمك. تسعى وراء الشهرة لكي تثبت ذاتك.

الجوزاء(٢١ أيار - ٢٠ حزيران):تنتابك مشاعر الحزن هذه الأيام، وتتشابك في مخيلتك الهواجس والأفكار السوداء فالفلك ينصحك بتجنب الأماكن العامة. اخلد للنوم باكراً.

السرطان(٢١ حزيران - ٢٠ تموز):أنت حر في تفكيرك، ونظرتك للأمور بواقعية تعطيك مصداقية. مارس التمارين الرياضية المختلفة لأنها مفيدة لك. رقم الحظ ١٤.

الأسد(٢١ تموز - ٢١ آب):فترة هدوء تام تمر بها تعطيك أملاً بغدٍ جديد. سحرك لا يقاوم مما يجعل تأثيرك شاملاً. حاول التمعن بدراسة المشروع الذي عُرض عليك

العذراء(٢٢ آب - ٢٢ أيلول):تحاول منذ مدة تغيير مكان عملك لأسباب شخصية، لكنك حتى الآن لم تفلح بإيجاد الموقع المناسب لتحقيق أمنيتك. لا تيأس. رقم الحظ ١٥.

الميزان(٢٣ أيلول - ٢٢ ت١):لا تيأس من وضعك فكل من سار على الدرب وصل. جدّد إيمانك وثقتك بنفسك واعتمد على قدراتك، فالحياة بحلوها ومرّها جميلة

العقرب(٢٣ ت١ - ٢٢ ت٢):علاقاتك الاجتماعية في تطور مستمر،وجهدك الذي تبذله من أجل قضية معينة سيتكلل بالنجاح. زيارة مريض ضرورية.

القوس(٢٣ ت٢ - ٢٠ ك١):أنت شخص مثقف وثقافتك نابعة من خلفيتك العلمية. حافظ على هدوئك في الأزمات الصعبة وكرّس وقتاً معيناً للترفيه عن النفس.

الجدي(٢١ ك١ - ١٩ ك٢):مهما عصفت الرياح في محيطك فستبقى مسيطراً على وضعك. سجّل بعض الأفكار في مفكرتك لربما تحتاج إليها في الوقت المناسب. رقم الحظ ١.

الدلو(٢٠ ك٢ - ١٨ شباط):علاقات اجتماعية متكاثرة هذه الفترة وتبشر بلحظات واعدة. تعاني منذ مدة ألماً في الرأس والفلك ينصحك بتقليل الملح في الأطعمة.

الحوت(١٩ شباط - ٢٠ آذار):تلفت انتباه الجميع بأناقتك وسحرك وتوظفهما لزيادة عدد الأصحاب. الفلك ينصحك بالابتعاد عن الفضوليين قدر الإمكان. رقم الحظ ٤٠.

الكلمات المتقاطعة

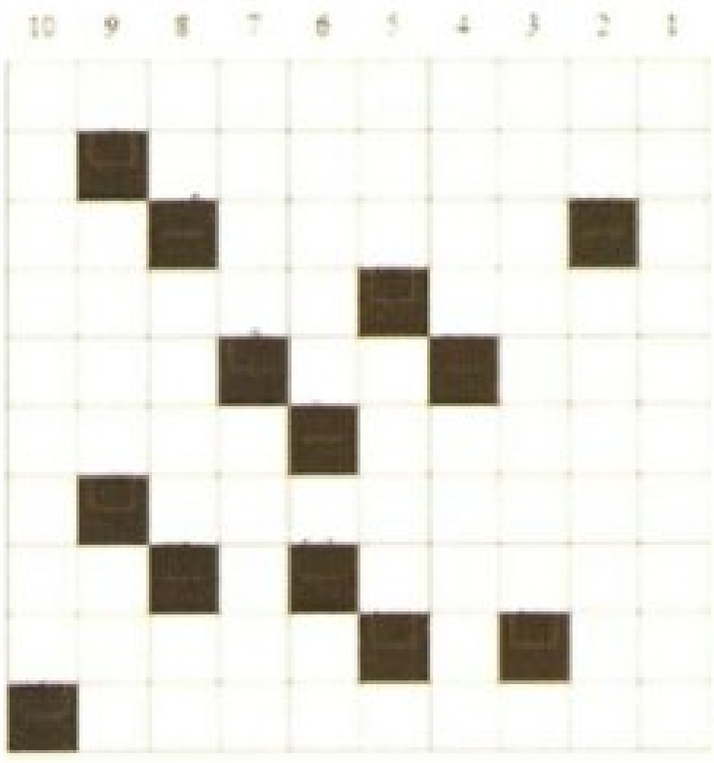

أفقيا
1- ملك دولة المغرب الحالي
2- نُصب صخري جبّار في مصر لصنم فرعوني هائل
3- ممر تحت الأرض - أصيل
4- واحة في الحجاز على طريق الحجّ من دمشق الى المدينة - رشوة
5- جرى الماء - للتأوه - ضمير منفصل
6- يجازيه ويحكم عليه - نجم بهيّ طلوعه على بلاد العرب في أواخر القيظ
7- رئيس وزراء بريطاني سابق
8- طعام يُتخذ من دقيق ولبن وسمن - جورب بالأجنبية
9- شحم - مدينة في شمال فرنسا
10- منخفض بين ضفتيّ الأردن الشرقية والغربية

عمودياً
1- من رجال الدولة في الصين ومن مؤسسي الحزب الشيوعي فيها
2- ود - عائلة مارشال إيطالي راحل ورئيس الوزارة بعد سقوط موسوليني
3- مؤسس الحزب الفاشي في إيطاليا
4- بيتك - مدينة قديمة في آسيا الصغرى وعاصمة الأمبراطورية البيزنطية
5- أخاصم أشدّ الخصومة - استعداد وعُدّة السفر
6- عطشه - اسم موصول
7- بنزين ممتاز بالأجنبية - نوع متفجرات موقوتة بالأجنبية
8- للتعريف - غير منجّس - مناص
9- نسبة لمواطن من بلد أفريقي - عاصمة ألمانيا الإتحادية سابقاً
10- دولة أفريقية

تحرك أردني لإلغاء ضريبة الثقافة

ارتفع عدد النوّاب الأردنيين الموقعين على مذكرة نيابية تطالب الحكومة بإلغاء "ضريبة الثقافة" المفروضة على إيرادات الصحف الإعلانية،إلى ٢٨ نائبا.

ويستهدف التحرّك البرلماني،الذي بدأ منذ أيام، جمع توقيعات النوّاب على مذكرة تطلب من الحكومة إرسال مشروع قانون معدل لقانون رعاية الثقافة إلى المجلس، للنظر فيه خلال الدورة الاستثنائية المرتقبة، متضمّنا نصا على إلغاء فرض ضريبة بنسبة ٥ في المئة على إعلانات الصحف ووسائل الإعلام

ايراني مات متسولا... وترك ثروة بمئات الملايين

ذهل اهالي مدينة جهار محال بختياري الايرانية عندما صرح القاضي يوسف باقري للاذاعة المحلية بأن التحريات كشفت بأن طلعت حبيبيان المتسول المعروف والذي تم العثور عليه مؤخرا في هذه المدينة ميتا كان مليارديرا .

وأكد القاضي باقري الذي يتابع ملف الرجل المتسول الذي فارق الحياه في عمر ناهز ال ٧٠ عاما بأن التحريات كشفت بأن حبيبيان كان يمتلك عشرات العقارات والاراضي الزراعية وان حساباته في البنوك كانت تتعدى مئات الملايين وانه كان يملك تحفاً ومقتنيات تاريخية لا تقدر بثمن قبل مماته.

وقال بأن الملياردير الذي فضل العيش كمتسول رغم الثروة الكبيرة التي كانت بحوزته ليس له اي اقارب لكي يرثون الثروة الكبيرة التي خلفها دون ان يتمتع او يتصدق بها خلال حياته.

خلاف حول تسمية مولودة ينتهي بزوجين إلى الطلاق

قرر زوجان صينيان الانفصال بعد تزايد خلافاتهما نتيجة عدم اتفاقهما على اسم عائلة للمولودة التي رزقا بها.وأفادت صحيفة"تشاينا ديلي"الصينية على موقعها الإليكتروني امس الثلاثاء بأن الزوجين وي وبينج من مقاطعة هيسان بإقليم غوانجدونغ تعرفا على بعضهما من خلال العمل وتزوجا عام ٢٠٠٦.ووضعت الزوجة بينغ ابنتهما في آذار/ مارس عام ٢٠٠٧ ثم تقدمت بدعوى قضائية للانفصال عن زوجها بعدما رفض منح المولودة اسم العائلة الخاص بالأم.وانتقلت بينغ للاقامة في منزل أسرتها بصحبة ابنتها بعدما تجاهل القضاة القضية وطلبوا منهما التصالح سويا. وبعد عام من انفصالهما أعلنت المحكمة الاسبوع الماضي طلاقهما رسميا..وتعيش الطفلة حاليا مع والدتها التي منحتها اسم عائلتها.

فنلندي يعتزم بناء نسخة من التايتانيك ولكن على اليابسة

قال رجل أعمال فنلندي إنه ينوي بناء نسخة عن سفينة تايتانيك بالحجم نفسه يضعها على اليابسة ليحولها إلى موقع سياسي مع فندق ومطاعم.

وأوضح تويفو سوكاري الكل يعرف تايتانيك في أوروبا.ولا مواقع سياحية في منطقة اولو وهذا المشروع يمكن أن يجذب السياح الأجانب. وينوي رجل الأعمال ،بناء هذه النسخة بالحجم الحقيقي على الأرض قرب مركز تجاري كبير قيد الإنشاء في بلدة كيمينكي على بعد ٦٣٠ كيلومتراً شمال هلسينكي. وستكون نسخة السفينة المشؤومة التي قضى في غرقها في نيسان/أبريل ١٩١٢ نحو ١٥٠٠ من الركاب وأفراد الطاقم، بطول ٢٦٩ متراً وعرض ٢٨ متراً.

ويقول صاحب المشروع الذي تقدر كلفته بين ٣٠ و٤٠ مليون يورو إنه يريد أن تكون النسخة مماثلة قدر الإمكان للسفينة الأصلية.ويفترض أن يبدأ العمل على هذا المشروع خلال السنة الحالية على أن يدشن في

تغريم محام ألماني لتشكيكه بكفاءة قاض واتهامه بالكسل

حكمت المحكمة الاتحادية الألمانية بفرض غرامة مالية مقدارها ٤٥٠٠ يورو على محام عمره ٧٧ سنة كان قد أرسل بخطاب إلى موكله في السجن وصف فيه القاضي المسؤول عن قضيته بـ(الكسلان"و"عديم الكفاءة".

المحامي كتب في الخطاب أيضا لموكله أنه"من الطبيعي أن يشكك المرء في قدرات هذا القاضي"غير أنه لم يدر، بالرغم من طول ممارسته المهنة، أن هذه الكلمات الخاصة بينه وبين موكله قد تؤدي إلى إدانته وتغريمه.

البرازيل تبني جدرانا حول الاحياء الفقيرة في العاصمة ريو دي جانير

قال مسؤول برازيلي ان حكومة ريو دي جانيرو تبني جدرانا أسمنتية لمنع الاحياء الفقيرة الممتدة من التمدد بشكل أكبر الى التلال الرائعة لهذا المقصد السياحي العالمي الشهير.

وقالت متحدثة باسم الحكومة "ان البناء بدأ في اثنتين من المناطق العشوائية بجنوب ريو دي جانيرو.واحدى المنطقتين هي مورو دونا مارتا التي احتلتها الشرطة في نوفمبر تشرين الثاني للسيطرة على الجريمة والعنف التي ينسبب فيها بشكل رئيسي عصابات المخدرات المتنافسة.

ويقول مسؤولون ان الجدار يهدف الى حماية الغابة الطبيعية الباقية لكن منتقدين يخشون من ان هذه الخطوة قد ينظر اليها على انها تمييزية وتصبح شائبة ترمز الى الانقسامات العميقة في البرازيل بين الاغنياء والفقراء. وقالت تانيا لازولي المتحدثة باسم وزارة الاشغال العامة في حكومة الولاية لرويترز "لا يوجد تمييز. بل على النقيض نحن نبني منازل لهم في كل مكان ونحسن من معيشتهم".

وقالت لازولي ان حكومة ولاية ريو دي جانيرو ترغب في بناء قبل حلول نهاية هذا العام جدرانا امتدادها ١١ كيلومترا لاحتواء ١٩ تجمعا سكانيا. وسوف تنفق ٤٠ مليون ريال (١٧.٦ مليون دولار) ويتعين نقل ٥٥٠ منزلا.

وقالت لازولي "الغرض هو احتواء انتشار هذه المجتمعات وحماية الغابة وهناك منازل كثيرة في مناطق بالغة الخطورة".

جوجل تركز على نظام البحث بالصوت

اعلن احد كبار المسؤولين في شركة جوجل ان نظام البحث على شبكة الانترنت بالصوت وليس بالكتابة تمثل فرصة واعدة امام الشركة لتعزيز حضورها في شبكة الانترنت المتوفرة على اجهزة الهاتف النقال.

جاء ذلك على لسان نائب رئيس القسم الهندسي في الشركة فيك جوندوترا خلال ندوة عقدها على هامش معرض سان فرانسيسكو للانترنت.

وقال جوندوترا ان الخدمة الجديدة للبحث بالصوت على شبكة الانترنت تعتبر الان محور عمل جوجل.

وصرح جريج استرلينج احد محرري مجلة SearchEngineLanfبانه لو نجحت جوجل في تطوير خدمة البحث بالصوت على شبكة الانترنت فان ذلك سيكون احد مزاياها الاستراتيجية.

واقر جوندوترا بان احد المشاكل التي واجهت جوجل في السابق كان التعرف على اللهجات وفهم طلب البحث بالصوت حيث اثيرت شكاوي بان نظام البحث بالصوت في جوجل لا يتعرف سوى على اللهجة الانكليزية الخاصة بشمالي الولايات المتحدة.

لكن جوجل طورت هذه الخدمة حاليا حيث بامكان التقنية الجديدة التعرف على اللهجات وفهمها حسب قول جوندوترا الذي قال "انني اطلع يوميا على طلبات البحث بالصوت وهي ناجحة حاليا وتتطور بسرعة فائقة وتتسع دائرة استخدام هذه الخدمة بشكل غير مسبوق".

واشار الى انه منذ ان اطلقت جوجل هذه الخدمة في اجهزة اي فون النقالة زادت الدقة بنسبة ١٥ بالمائة لان مزيدا من المستخدمين باتوا يطلبون البحث بالصوت مما مكن الشركة من التعرف على مزيد من الاصوات واللهجات.

يذكر ان جوجل قد اطلقت عام ٢٠٠٢ خدمة البحث عبر الهاتف لكنها الغتها بسبب عدم جدواها وبعد ست سنوات طورت الشركة هذه التقنية وتم طرحها على اجهزة الموبايل اي فون التي تنتجها شركة ابل الامريكية.

كما طرحت هذه الخدمة مؤخرا على اجهزة الهاتف النقال بلاك بيري ومن قبل شركة تي موبايل جي وان للهاتف النقال.

وقال سترلينج"اذا نجحت جوجل في تقديم نسخة مطورة ودقيقة من تقنية البحث بالصوت فانها ستزيد من نسبة مستخدمي نظام البحث الخاص بها".

العثور على بقايا نيزك فريد في صحراء السودان

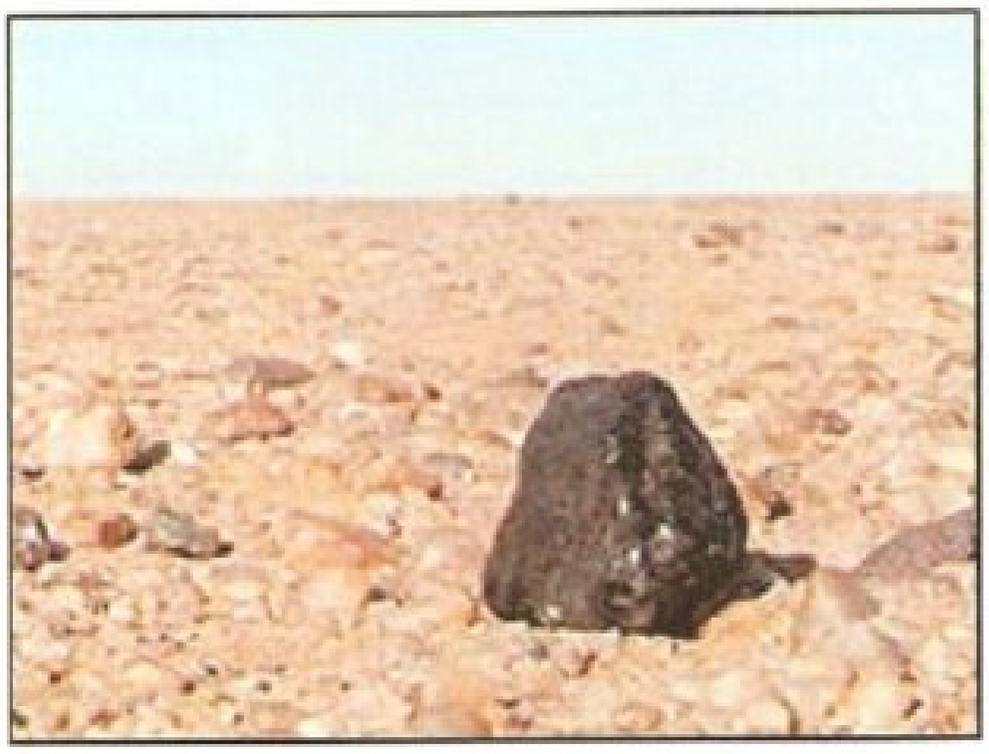

كشفت مجلة "تيتشر" العلمية ان فريقا من الباحثين تمكن من جمع بقايا نيزك سقط على الارض.

وقد جمع العلماء نحو ٥٠ قطعة من هذا النيزك سقطت في صحراء السودان في اكتوبر/تشرين الاول الماضي.

ويقول العلماء ان جمع هذه القطع هو فرصة نادرة لدرس الطريق التي سلكها النيزك وتكوينه الكيميائي.

واضافوا ان ذلك قد يسهل عملية حماية الارض من سقوط نيازك عليها في المستقبل.

يشار الى ان النيزك الذي يبلغ حجم سيارة يعرف بـ "تي سي ٣ عام ٢٠٠٨" رصد من قبل علماء فضاء في ولاية اريزونا الامريكية في اكتوبر/تشرين الاول الماضي، بعد ان فقدت اثره مناظير فضائية عدة حول العالم عندما تفكك في الغلاف الجوي فوق صحراء السودان.

وبعد التاكد من المعلومات غادر بيتر جينيسكنز الذي كتب التقرير في المجلة من كاليفورنيا الى السودان مع فريق من الخبراء للبحث عن مكان سقوط بقايا النيزك

وقد تمكن العلماء من جمع ٤٧ قطعة من النيزك سيحللونها وعرف حتى الآن ان المادة الرقيقة التي يتكون منها النيزك هي التي جعلته يتفكك على علو ٣٧ كيلومترا، ما ادى الى تخفيف سرعته، حسبما يقول جينيسكينز

وشارك جينيسكنز في صياغة التقرير العالم دوجلاس رامبل من مؤسسة كارنجي الامريكية الذي قال ان العديد من النيازك شوهدت وهي تدخل غلاف الارض مشتعلة، لكن الامر الفريد والنادر في الامر "كانت رؤية النيزك قبل ان يدخل الغلاف الجوي ومتابعته".

ولدى سقوط النيازك على الارض يكون من الصعب جدا بل من النادر الحصول على معلومات مباشرة حول مصدر النيزك او نوعه.

ويقول الخبراء المنكبون على تحليل ودراسة هذا النيزك انه من نوع نادر يدعى "اوريليت".

وبعد مقارنة المعلومات التي تم الحصول عليها قبل التفكك وبعده يفيد التقرير بأن هذا النيزك يعتبر حديثا بعض الشيء وقد يكون قد امضى فقط بعض ملايين السنين داخل النظام الشمسي.

عقار "ستاتين" مفيد لتجنب الجلطات

قال باحثون في الولايات المتحدة ان عقارا معالجا لارتفاع نسبة الكولسترول في الدم يمكن ان يكون فعالا في تقليص معدلات تكون الجلطات التي يمكن ان تكون مميتة. وتبين من خلال البحث ان هذا العقار يمكن ان يقلص الاصابة بالجلطات بين الاصحاء بنسبة ٤٣ في المئة.

ويشار الى ان الجلطات تتكون في العادة داخل شرايين الرجل او الحوض، ومنها انواع اخرى تتكون في الشرايين التي تغذي الرئتين. وفي العادة يكون الاشخاص الذين يجلسون طويلا او لا يتحركون لفترات طويلة عرضة اكثر من غيرهم للاصابة بالجلطات وتابعت الدراسة تقييم نحو ١٧٨٠٠ شخص من الاصحاء.

والعقار المقصود هو روزفاستيتشن (Rosuvastatin) يعد واحدا من هذه العقارات، وتصنعه شركة استرازينيكا.اما الانواع الاخرى فلم يتم اختبارها للتثبت من فعاليتها في هذه الدراسة.

ويقول الدكتور بول ريكر رئيس فريق البحث والاختصاصي في مستشفى بريجهام ان"ما نتج عن التجارب المختبرية حقيقة بسيطة تقول ان هناك ادلة قوية تفيد بأن هذا العقار يقلص من تكون الجلطات الخطيرة في الاوردة، الى جانب التقليص من مخاطر التعرض لازمات القلب والدماغ".

واضاف هذا الباحث ان عقار ستاتين لم يظهر اي اثار على وجود مخاطر نزف مفرط في الدم وهذا النزف هو عرض جانبي من اعراض العلاج بعقارات مخففة لكثافة الدم مثل عقار "وورفارين".

القطاع الخاص مرتكز اساسي للنهوض بواقع العراق الاقتصادي

سكرتير التحرير/علي حنون آل معلا

لعل النظرية الاقتصادية للفكر اليساري التي عاشها المجتمع العراقي لثلاثة عقود متتالية واشتراكية الدولة في السيطرة على جميع مفاصل الاقتصاد العراقي ولفترة طويلة من الزمن خلقت صورة نمطية لدى المواطن العراقي بضرورة الاعتماد على الدولة في تحقيق كافة احتياجات ومتطلبات ديمومة حياة المجتمع العراقي.

ولأجل تغيير ذلك الانطباع وخلق صورة جديدة تعبر عن أهمية التعاون بين المواطن من جانب والدولة من جانب آخر لابد من خلق وابتكار حزمة من السياسات المالية والاقتصادية تبين الدور الذي تلعبة الحكومة وتوضح نهج وسياسة الدولة الاقتصادية للعراق الجديد التي تعبر عن سياسة(الاقتصاد الحر)التي تفسح المجال للقطاع الخاص في بناء وتطوير ودعم العملية الاقتصادية.

وللوصول لتلك الغاية لابد من رسم سياسات وسن تشريعات وقوانين تتيح الفرصة أمام المواطن العراقي في المشاركة الحقيقية والفاعلة في تطوير وتنمية اقتصاد البلد على أن يكون ذلك التوجه من خلال:-

- استقطاب ودعوة أهم المؤسسات المالية والبنوك العالمية و العربية لفتح فروع لها في العراق
- إزالة كافة المعوقات والتعقيدات الراديكالية التي تقف حائلاً أمام إنشاء المؤسسات التجارية والشركات للمواطن بصورة عامة والتي من ضمنها على سبيل المثال لا الحصر الوديعة المالية التي تناهز مليونا دينار تقريباً.
- الاستغناء عن تحديد مشاور قانوني وهي إحدى سياسات اشتراكية الدولة التي تلزم أصحاب الشركات بدفع نفقات مالية له قسرا دون تقديم أي خدمات للشركة سوى الهوية التي تقدم إلى مسجل الشركات عند التأسيس
- اتخاذ كافة الخطوات اللازمة من الحكومات المحلية بالتعاون مع البنك المركزي ووزارتي المالية والتجارة ومختلف الجهات الرسمية ذات العلاقة لاستقطاب كبرى مؤسسات النقد العربية لتأسيس صناديق استثمار في مختلف المحافظات مما سوف يساعد على ارتفاع مستوى الدخل للفرد والدولة وإنعاش حركة الاقتصاد العراقي
- إنشاء بورصات مالية وتجارية في مختلف محافظات العراق وعلى وجه الخصوص بورصة لتجارة وتبادل العملات علماً أن هناك العديد من أنواع البورصات العالمية متعددة الأغراض فمنها لتجارة المعادن وأخرى للذهب والماس وبورصات متخصصة في بيع النفط الخام

كل تلك العوامل أو أحداها من شأنها تفعيل دور القطاع الخاص (أفراد – شركات) وإشراكه في عملية البناء والتطوير في دعم عملية التنمية والنهوض بالواقع الاقتصادي لمختلف محافظات العراق.

للوصول لتلك الغاية لابد من رسم سياسات وسن تشريعات وقوانين تتيح الفرصة أمام المواطن العراقي في المشاركة الحقيقية والفاعلة في تطوير وتنمية اقتصاد البلد

Production Duty Terminated

The Iraqi Cabinet agreed to terminate the production duty to protect the locally produced commodities.
Mr. Ali Al-Dabagh, the Spokesman of the government, said that such termination will stop all duties taken in different laws in order to protect local production.
The production duty on alcoholic beverages and cigarettes will continue.

Discussion of Investment Plan of the Governorate

Eng. Adel Al-Yassiry, Director General of Al-Muthanna Investment Commission, Met Mr. Salam Hamza Mayouf , member of Al-Muthunna Province Council and his accompanying delegation, where they discussed the investment plan to be implemented in the province as well as the future of investment.
D.G. of Al-Muthanna Investment Commission reviewed ways and means to make investment projects a success in accordance with the number of companies expressed their desires to participate in the implementation of investment projects.
Both sides studied the obstacles that face the Commission.
Mr. Mayouf promised to facilitate all obstacles in order to achieve projects that will serve the citizen and encourage the investors to work in the Province.

Discussing Implementation of Investment Projects

Mr. Falih Sari Abdashi, member of the Province Council visited the Commission and discussed with its responsibles means of accelerating investment projects in the province.
Director General of Al-Muthanna Investment Commission pointed out some of the projects that will elevate investment levels in the Province.
Mr. Abdashi promised to facilitate all obstacles through the support of the new Province Council.

Cooperation

Mr. Anmar Muhsin Khiḍnir, Chairman of Iraqi-Japanese Cooperation Association, expressed , during to his visit to the Investment Commission , his readiness to cooperate to elevate the investment process in the province.
Director General of Al-Muthanna Investment Commission reviewed the activities and investment plans of the Department as well as the projects to be implemented by international companies, pointing out all possible means to facilitate procedures and initiating different projects in the Province.

Visit

Mr. Qasim Ajil Abed, member the Investment Commission, received Mr. Riyadh Hassam Salih, responsible of the Iraqi-Dutch Center for Youth Rehabilitation in Al-Muthanna and the Dutch journalist Mr. Arnold Kazkiz.

The meeting was attended by Mr. Muayad Kadhim Salih and a number of the personnel of the Commission.

During the meeting , it was discussed the horizons of investment in the province and means for convincing giant companies to come to the province in the light of durable security situation prevailing in the province.

Mr. Kazkiz expressed optimism in the future investment in the province and volunteered to encourage Dutch companies and firms to invest in the Al-Muthanna province.

Director General Receives Iraqi Businessman

Eng. Adil Al-Yassiri, Director General of the Commission received Mr. Abdul Ridha Al-Ghuraib, and Iraqi businessman, whose visit was to acquaint himself with investment opportunities in the province.

Mr. Al-Ghuraib promised to contact Arab and foreign investors, as well as the Iraqis, in Morocco and try to convince them to

Mrs. Abu Khisha visits the Commission

Eng. Adil Al-Yassiri, Director General of the Commission received Mrs. Wafa' Fadhil Abu Khisha, the new member of the Province Council.

The visit came within the framework of joint cooperation between the Council and the Commission to encourage the investment movement in the province, and to be acquainted with the latest investment developments in the province as well as finding solutions to any obstacles may arise.

European Trade Cooperation Company visit

In the light of joint cooperation between Al-Muthanna Chamber of Commerce and Al-Muthanna Investment Commission , within the frame work of enhancing investment cooperation in the province, Eng. Adil Al-Yassiri, Director General of the Commission met Mr. Karim Mohammed Ali , President of Al-Muthanna Chamber of Commerce and European Trade Cooperation Company delegation.

The representative of the company pointed out that his company has good relations with German and European firms.

He added that the intention of the company is to implement a number of investment projects in the province, particularly animal natural feeding project.

Eng. Al-Yassiry welcomed such initiative due to the need of the province to such project and promised to extend all possible assistance to implement such vital project.

Chinese Company to Establish a Refinery in Al-Muthanna

Director General of Al-Muthanna Investment Commission (M.I.C.) declared that the Chinese Shandong Haachen International Company intends to build an oil refinery in the province.

Mr. Adel Al-Yassiry, D.G of (M.I.C.) said " The Chinese delegation visited the province and had talks for different investment projects in the province.

He added " The Chinese Company expressed its desire to build an oil refinery.

Discussions were held with the representative of the company Mr. Naji Louis Qas Ellia.

The target of the refinery shall be 100.000 b/d.

Mr. Al-Yassiry said that all assurances to provide all facilities

were given, provided that the company submits the feasibility studies in order to continue other formalities in coordination with the Ministry of Oil and its specialized organs.

Recreational Project Granted

D.G. Of Al-Muthanna Investment Commission stated that the Commission granted a local investor a permit to establish a recreational project with a cost of $800.000.

He added that the Commission gave all possible facilities to establish such project.

The project, which shall be completed with 18 months , will contain a super market, number of restaurants and recreational grounds.

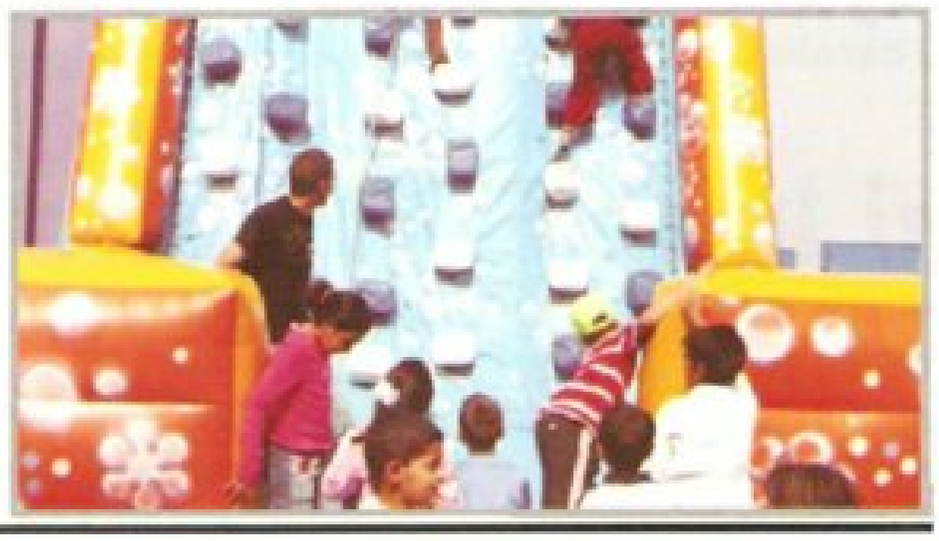

Training Course in English

In a joint cooperation between the University of Al-Muthana the Al-Muthanna Investment Commission , under the patronage of Eng. Adel Al-Yassiry, D.G. of Al-Muthanna Investment Commission, a training course was held to develop the capabilities of Commission's personnel in the English language, according to the B.B.C. programme.

Founding 300 Housing Units in Al-Muthanna

The Governor of Al-Muthanna put the founding stone to build 300 low-cost houses with a cost of $10.5 million.

The Governor Ahmed Marzouk Al-Sallal said the project shall be in three locations in the province , 150 houses in Samaw, 100 houses in Rumaitha and 50 houses in Khdhur.

He pointed out that these houses shall be distributed on low income families where a decent life shall be afforded to such families.

The project is to be finished after 18 months. Each house shall be of 200 sq. meters with a building space of 77 sq. meters.

to
engage in community based needs and industry". He continued that "we are
actively wanting to participate in the challenge of reconstructing the Iraqi economy
in order to contribute towards the wellbeing and enrichment of the Iraqi people and
thus towards a more stable Middle East".
3
Dr. Hammoud's encouraging speech was followed by a host of talks from leaders of
Concritech's strategic partner companies. The speakers focused on their support
and contributions to the unique and innovative Concritech Initiative and offered
their full commitment in the move forward towards delivery and implementation of
the significant projects the Group was now engaged in.
The climax of the seminar was the announcement of the partners agreement to form
a single commercial entity whose primary objective would be to oversee the design,
construction and management of the Group's own projects as well as additional
public sector contractual works towards completion and success in Iraq.
Speakers also announced their participation in the proposed Group delegation to
Iraq scheduled for late April this year. The visiting team will preside over the
inauguration of the Group's commercial representative offices in Baghdad and
Samawa City. In addition to meetings with senior central government officials, the
delegation will meet with the respective heads of the provincial Governorates,
Provincial Investment Commissions, local Chambers of Commerce and Industry and
members of the local private sector communities.
The delegation will be accompanied by Australian government officials in support of
the Group's enterprise in Iraq.

Memorandum of Understanding

A memorandum of understanding was signed between Al-Muthanna Investment Commission and Rabee' Baghdad Company to erect a wastage factory by press and closed burning.
The memorandum was signed by Eng. Adil Al-Yassiri, Director General of the Commission and Mr. Abbas Salih, President of the company.
The burning capacity of the factory is 400 tons to produce electricity and industrial gases, which shall be marketed inside Iraq and abroad.
Number of the personnel attended the meeting.

Ghazi Intab Fair: A Ground for Investments

The Iraqi Ministry of Trade announced that , in cooperation with Turkish Forum Fairs company, will organize the fourth international fair during next May in order to activate trade relation with different countries to participate in the Reconstruction of Iraq.
The Ministry's statement added that the fair shall be held on 21-24 May, 2009 under the motto (Construction and Investment in Iraq).
It added that a big number of Arab and foreign companies will participate in the fair with the aim of enhancing and developing trade and economic relation between Iraq and the world.
The third fair was held in May 2008 where a great number of ell as discussing matters related to imports and trade exchange.
Contracts were made between Iraqi businessmen and foreign companies, as well as discussing matters related to imports and trade exchange.

Investment Propaganda in London

An investment conference shall be held in London at the end of April,2009 . Iraqi national investors shall discuss during the conference possibilities of cooperation in some investment projects.
This was declared by Ms Afaf Al-Ibrahimi, Information Director at the National Investment Commission.
She said that the aim of the conference is convince Arab and international firms to invest in Iraq.
The conference shall be attended by representatives from different Iraqi ministries.

Agricultural Complex in Al-Muthanna

Eng. Adil Al-Yassiri, Director General of the Commission announced the start of building an agricultural complex in the Province.
The complex shall be allocated for selling agricultural products.
The Province has no such complex to direct agricultural selling.
The complex shall be erected on 4.5 donums(approximately 11.000 square meters.
It shall be completed within two years.

Australia :
Seminar on Investment Agreements in Iraq

Pentad Group Australia Limited and Concritech (Australia) Limited held a briefing seminar on their recent pioneering success in the Middle East with highlight of its investment agreements recently signed in Iraq. The function was held at the prestigious Servcorp International Corporate Services Function Centre on level 12 of the landmark Sydney building the MLC Centre on Wednesday 11 March 2009.

The 3 hour seminar was hosted by Miss Fatima Hammoud, Manager for Corporate Services at Servcorp International. Miss Hammoud hosted the special event and welcomed a list of VIP invites to the exclusive briefing seminar.

The seminar was attended by all Pentad Group senior management team and founding members of the Concritech Industrial Park Project.

Special guests and speakers included Samir Issa Director of International Business from the New South Wales Government Department for Tertiary & Further Education and James Harb Legal Counsel and Director of the Australian Arab Chamber of Commerce & Industry.

In his speech, Dr. Hammoud gave a brief history of the genesis and development of the Concritech project vision and praised all the team members for their contribution and commitment to the project "which has now become a world class and unique industrial and commercial reality". He also made special mention of the support to the project by TAA, Meinhardt, Cundalls, Coffey Group and NSW TAFE.

Dr. Hammoud briefed the audience on his recent trip to the Middle East. Following brief mention of his stopover in Lebanon and the successful execution of formal partnership agreements for the construction of three Concritech Industrial Park projects to commence later this year, Dr. Hammoud then gave a detailed account of his success in Iraq. His speech included an analysis of the current socio-economic conditions of the country and the promise it afforded to future foreign investors.

He stated that Australian enterprise was best positioned to take advantage of Iraq's dire need for all types of industry and services. He mentioned the existence of a unique affinity between Australia and Iraq given Australia's unique blend of a multicultural social tapestry which included a substantial and active Iraqi community. He added that "as a result of this cultural exchange between the historic and resourceful Iraq and the young and wealthy Australia, Australians are liked and welcomed in Iraq and now is the opportune time for them to make courageous inroads into the economic and industrial spheres of an Iraq being reborn into modernity".

Dr. Hammoud announced "we at Concritech Australia have committed to a host of substantial industrial and infrastructure projects in Iraq, including projects in Baghdad, Al Najaf and Samarra. Our greatest success and commitment however is in Samawa City capital of the strategic southern Al Muthanna Province renowned for its wealth in natural minerals and resources.

There we will build and operate a world class modern high capacity cement plant, Concritech Industrial Park and other substantial manufacturing plants and facilities which will contribute to local socio-economic stability and prosperity. These projects are also designed to improve standards of living by creating high skill based employment opportunities for the local population. In addition, we will contribute to socio-economic and environmentally sustainable development by actively seeking

National Investment Authority Calls for Changes in Iraqi Economy

A specialized seminar was held by the National Investment Commission under the motto (Investment as a corner Stone for the Future of the Iraqi economy).
The seminar aimed at developing the work of investment authorities all over Iraqi provinces , discussing obstacles and the proposed solution to activate their work in polarizing investment projects as well as lifting up the economic reality.
Mr. Thamer Al-Ghadhban, who was Acting Head of the National Commission, said that the challenge before the Iraqi investment process needs creating drastic changes in the transparent economic and investment activities of the country, as well as diverting the central administration of the government to the market activities.
Other specialist believed that the allocation of the lands is the main obstacle before the investment process in Iraq.
During his speech, Mr. Al-Ghadhban cleared out :" the real challenge before the Iraqi investment is not in the lack of resources, but in creating transparent drastic economic change from the central government to the market process, where the private sector will play a basic role in moving the investment activity".
He added: " The state should continue implementing its development projects, as well as its role in the organizational role. Most of the countries achieved economic successes have stemmed from basic rules of transparency in appointing qualified personnel.
He stressed that successful investment authorities those who were able to out of governmental beurcracy and made itself a friend for the investor through facilitating all difficulties before them , such as having the license or other permits from government ministries and establishments.
The participants and specialists confirmed the need to make amendments on the Investment Law, stating that having the land is the main obstacle that face inviting the companies to work in Iraq.
Mr. Ayad Al-Safi, Under-secretary of the Ministry of Municipalities stated that the allocation of the land is the main obstacle facing the investor, pointing that the Ministry is working according to Law No. 32 of 1986 which does not permit giving the land for investment , but for a long lease to be agreed upon.
While the -secretary of the Ministry of Housing said the main obstacle is not the allocation of the land, but the allocation of the land that has services such as electricity , water, sewerage.. etc.
As regards the allocation of housing projects, they were given to the government to make the projects on them , not to the investors. He said.
He pointed out that Iraq needs gigantic housing projects, because there is shortage of 3 million housing units till 2015. " 15% of these units could be erected by the government, the rest need decent living quarters.
" He added: Investors are to come in, as well as absorbing

30% of the work power in the country."
He stressed that we should not be in hurry to enact laws and should have ample of time to scrutinize the projects, where 15 days period to check the projects is not enough.
The seminar witness readings for investment problems submitted by government officials and experts, where Mr. Rafi' Al-Issawi, Vice Prime Minister stressed that " reviewing legislations may give the investors an incentive to enter Iraq.
Amira Al-Baldawi, Member of the Parliament, pointed out that the problems differ from one province to another, as well as these laws were not submitted to the Parliament to amend them.
She said that there is lack of confidence in the investors of the private sector, while we have to strengthen our ties with them through simple procedures for allocation land and government projects.
Al-Baldawi added that the absence of the Iraqi private sector will lead to the absence of foreign investors.

Private Sector : A Pillar for Iraqi Economic Development

Ali Hanoon Al-Moalla/Editorial Secretary

The economic theory of the leftist thought lived by the Iraqi society for continuous three decades, as well as the state socialism that controlled all segments of the Iraqi economy, has created a one-type picture at the Iraqi citizen; namely, depending on the state to accomplish and achieve all the necessities of the Iraqi society.

In order to change this state of affairs and create a new picture expressing the importance of cooperation between the citizen , on one side, and the state , on the other, we have to create and renovate a bundle of financial and economic policies that demonstrate the role played by the government , and explains the trend and new Iraqi state policies that demonstrate the policy of (free economy) that will permit the private sector to build , develop and support the economic process.

To reach this end, we have to draw policies and enact laws and legislations that permit the Iraqi citizen real and active participation in developing the economy of the country

To reach this end, we have to draw policies and enact laws and legislations that permits the Iraqi citizen real and active participation in developing the economy of the country through:

* Polarization and invitation of major financial institutions, as well as Arab and * Lifting all hindrances and radical complications international banks, to open their branches in Iraq that stop against establishing trade institutions and companies in general, including , for example, the financial deposit that reaches to two million Iraqi Dinars.
* Cancellation of the legal advisor post, which was one of the policies of state socialism that forces the companies to pay fees to such advisors without rendering any services to the companies , except his identity card which to be submitted the head of the registration companies' office during the establishment process.
* Take all necessary measures from the local governments, in cooperation with the Central Bank of Iraq , Ministry of Finance , Ministry of Trade, and other concerned departments to polarize Arab monetary institutions to establish investment funds in different provinces which will help increasing the living standards of the citizen and the state, as well as the movement of the Iraqi economy.
* Establishing financial and trade markets in all Iraqi provinces, particularly for money markets, because there are, all over the world, different types of markets such as gold, diamonds and crude oil.

All these factors, or one of them, will activate the role of the private sector (as members or companies) and make it participate in the construction and development process to support and enhance economic reality in different parts of Iraqi provinces.

سماوة
Monthly magazine
issued by M.I.C.
Public Relations Department

President of the Board
Editor-in-Chief
Eng. Adil D. Mohammed

Vice-President of the Board
Eng. Amer Abbas Aziz

Editorial Secretary
Ali Hanoon Al-Moalla

Technical Advisor
Abdul Karim Yassin Al-Absawi

Photography
Amin Ali Dakhil

E-mail
Samawa_investment@yahoo.com

Web site
Www.miciraq.org
Www.miciraq.com

Investment and Building Future

Editor-in-Chief/ Eng. Adil D.Mohammed
Director General/ Al-Muthanna Investment Commission

Everyday, the conviction of the importance of the role of investments in development, as one of the pillars of the Iraqi economy, as well as it is a vent for such process against containment and stagnation, to a bigger world of openness, diversification and adaptation with the variables of the world economic arena, will lead to issuing a series of legislations that correct the deep badly-organized infrastructure. Thus, the task to activate the investments is one of the strategic choices to revive the economic life of the country.

Investment is a multiple economic process that necessities a series of arrangements and guarantees, on vocational and though levels, to qualify administering these activities and dealing , competentively, with the new facts and variables in a clear vision that will create balance between national ambitions and investors' interests. It is important to leave out all obstacles in order to reach joint benefits.

Out of our respect to the facts of issuing the Investment Act, as well as its importance with its lucrative incentives, is not enough to convince the investments, unless is supported by thee pillars needed for actual application; namely,

* The field application of the Investment Act.
* Consolidation of the investment atmosphere.
* Accomplishing Information infrastructure that includes the strategic plan, the investment map, and the data base. Since the application of the investment act occupies the priority of concerns to the central government, the healthy investment sphere shall be the base to have the trust of the investors. The third level shall be the burden and responsibilities of the province authorities, because they are concerned with the geographical aspects.

Out of this perspective, our Commission issued the investment map and the strategic investment plan , as well as we are on the verge of completing the statistical data about the geographical aspects, out of our belief that these three principles will help the Commission and the investors to apprehend the economic chances and the duration of the projects.

In other words, the Commission, is moving, with confidence, to put all these issues and facts before the investors, such as:

* Firstly, the Economic Map: It is the present lay-out of investment chances with complete vision of places of investment , economic feasibilities and expected economic life and capacities of such projects.

Secondly, the Strategic Investment Plan: It holds the future expectations of the Commission, as well as planning to change the work environment, economic activities, rational benefit of the resources, creating incentives , opportunities and jobs for the benefits of the society and the investors in a clear manner.

* Thirdly, the Data Base: It is the basic statistical data base needed by the investor on which all decisions are taken,

The Commission, out of its conviction and obligations, will make the necessary periodical review of the plan , the map and the data base, in order to find all mistakes and create new investment opportunities , particularly in the desert which has potential investment projects.

Investment is a continued and renewed process does not stop at establishing transitional projects. It is a long term process that takes into consideration the future.

In other words, the future is the thing we make, so we have greater challenges and ambitious future ahead of us.

فرص استثمارية واعدة

يسر هيئة استثمار المثنى أن تدعو المستثمرين كافة العراقيين والعرب والأجانب للاستثمار في محافظة المثنى في القطاعات العقارية والسياحية والصناعية والزراعية.
وتلتزم الهيئة بتقديم جميع الحقوق والامتيازات التي يضمنها قانون الاستثمار المرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ للمستثمرين الكرام.
وتتوفر في محافظة المثنى جميع مقومات نجاح عملية الاستثمار (الأمن المستتب - الأيدي العاملة - المواد الأولية - مساحات الأرض الشاسعة).
كما يضمن قانون الاستثمار العراقي مناخاً استثمارياً ملائماً لحفظ حقوق وحماية المستثمر.

Promising Investment Opportunities

Al-Muthanna Investment Commission is pleased to invite all Iraqi, Arab and foreign investors to invest in Al-Muthanna Province in real estate, tourism, industrial and agricultural sectors.
The Commission undertakes to provide all assistance, guarantees and merits stipulated in Law No. 13 of 2006.
There are possibilities to invest in real estate, tourism, industrial and agricultural sectors due to the availability of durable security, manpower, raw materials and spacious lands.
The Iraqi Investment Law guarantees suitable investment climate, as well as the protection of the investors' rights.